





2



شرح زخ القائلين

Süleyman Hacı Mehmet Paşa

Hacı Mehmet Paşa

643

Eski



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خص العلماء من أهل الإسلام بالارتقاء إلى معارج مدارك  
الاحكام التي بها يختص عن الانام ويتوصل إلى دار السلام والصلوة والسلام  
على من أرسل حادياً كحافة الانام إلى معرفة الحق والميز بين الحلال والحرام  
وعلى اله الكرام واصحابه اولى النعم والاحكام وبعد فان الرسالة المسماة  
بنزخ المتأخرين للعالم الرباني في الفاضل الناسك الصمداني محمد بن علي  
البركوي تغذه الله تعالى بغفرانه التي صنفها في بيان الدماء المختصة با  
النساء رسالة جامعة للمهمات التي ترجع اليها في الاستفتاء والافتاء في ذلك  
الباب لكها الوجيزة لفظها حصل فيها غرض وانغلاقيت بتعب ذلك  
فيها فالتمس من اشتغل بقرائنها على ان اشرحها شرحاً يزيل صعوبتها  
ويكشف عن وجوه خائفة معانيها بانقائها فاجتهد في ذلك لكن عاقبتني عند عوائق  
الى ان جلد على الالتماس فشرعت فيه مع قلة بضاعتني متوكلاً على الله ملمهم  
الصواب راجياً منه ان يجعله قائداً إلى دار الثواب واعلم تتبعته آثار المصنف  
فاطلعت مأخذ مسائله التي اودعها في هذه الرسالة فاوردت ادلتها

بعبارة

بعبارة هم الشريفة تبركا بالفاظهم الشريفة الا ما اقتضت الحال بتغييره فسميته  
بازد المتزوجين في نذر المتأخرين وها انا اشرع في المقصود متوكلاً على الملك المعبود  
قال بسم الله اي بسم المعبود باحق الواجب الوجود المبدع للعالم الرحمن الشامل الرحمة  
لجميع الخلق بافضة اصول النعم وجله ثلها وما به يحصل بقاءهم الرحمة  
بالمؤمنين وما تحصل به سعادتهم ثم بعد ما يتم بسم الله تعالى قال الحمد لله  
اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد اقتفاء لكل عالم رشيد وشكر للنعم السابقة و  
استجواباً للزيد كما قال الله تعالى لن شكرت لزيدكم ولكن كفرتم  
ان عذابي لشديد منبها على ان الشارع في امر ذي بال خصوصاً لمن وقف للتصنيف  
في علم الحال الذي هو من عظام النوال يجب عليه حمد الله الملك المتعال اذ به يشكر على  
عظام النعم كما اشار اليه سيدنا وسندنا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد  
رأس الشكر ما شكر الله عبد لم يحده الذي جعل الرجال قوامين على النساء  
افتسب بعض هذا الكلام من قوله تعالى الرجال قوامون على النساء احيقون  
عليهن قيام الولاية على الرعية وذلك لكمال عقولهم دون عقولهن وسبب انفاق المالم  
في مهرهن ونفقتهن كما قال الله تعالى بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا  
وداعي بهذا الاقتباس براءة الاستهلال كما راها في تلخيص قوله وامرهم به بوعظهن

بعبارة



والتأديب وتعليم الدين الى قوله تعالى واللاتي يتحلفون نشوذهن فوعظوهن  
واهجروهن في المضامع واضربوهن قال في الخلاصة عبد الله الادب فلامولي النبي  
ويعززه ولا يجازي الحكمة كذا امراته قال الله تعالى واضربوهن اباح تعزير النساء  
عند الحاجة اليه انتهى وقال الامام السرخسي في محبته ويعزرها امراته على اربعة خصال  
على ترك الزينة لزوجها وهو يريدها وعلى ترك اللباية اذا دعاها الى الفراش لانهما  
يخلان بمقصود النكاح وعلى ترك الغسل عن الجنابة وعلى الخروج من المنزل لانهما  
معصية انتهى والصلاة والصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن  
المؤمنين الدعاء قالوا والتحقيق انها تستعمل في قدم مشترك بينهما وهو الامداد لان  
المد كما يحصل من فوق بالاضافة من تحت بالاستمساكة حتى لا يلزم استعمال في معانيه  
ولكن حوز الشافعي رحمه ومعنى الصلوة عليه تعظيمه في الدنيا باعلاء كلمته ومبايعة  
شريعته وفي الآخرة تعظيم ثوابه كذا ذكره المولى التفتازاني في شرح اربعين النووي  
والسلام هو اعطاء السلامة اي التبري من الافات الظاهرة والباطنة  
كذا ذكره التفتازاني على حبيب قال التفتازاني في شرح الاربعين اما كونه حبيباً  
فلقوله عليه السلام يا ابا حبيب الله لا فخر وسمى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم به  
لانه لحاط المحبة بمحبة قلبه رب العالمين او مالك جميع الخلق ومربيهم

لان الرب

لان الرب مصدر بمعنى التربية وموتيلع الشئ الى كماله شيئاً فشيئاً ومعتف به مبالغة  
او نعت من ذبيرة يسمى به المالك لانه يحفظ ما يملك ولا يقال الرب مطلقاً الا الله  
تعالى ويقال لغيره مضافاً كرت المال قال المولى التفتازاني في شرح الاربعين هذا هو المشهور  
وفيه بحث اذ ورد في صحيح مسلم لا يقل احدكم ربي بل سيدي ومولاي فعل الجواز في  
المقيد بغير اولي العلم واما قول يوسف عليه السلام اذ ربي فليحق بالسجود في الاختصاص  
بزمانه انتهى والعالم اسم لذوي العلم من الملائكة والتقلين او لما علم به الخالق من العلوم والعلامات  
وجمع يشتمل كل جنس فاسمى به وبالواو والنون لتغليب العقلاء وعلى آله الكل قوم  
اقاربهم ومراختص بهم من حيث العلم والعمل اصله اهل بدليل اهل واحال ابدلت القول  
على خلاف القياس ثم الى الوجود لا يستعمل الا فيما لا خطر فلا يقال الا لكائنات واصحابه  
قال الشيخ ابن حجر في اللصاينة واضح ما وقفت عليه من ذلك يعني تعريف الصحابي ان الصحابي  
من لقي النبي عليه السلام مؤمناً به ومات على الاسلام فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته  
او قصرت ومن روى عنه او لم يرو ومن غرامه او لم يغز وراه دونه وان لم يجالسهم ومن  
لم يره لعارض كالاعمي والظاهر من قول المصنف هذه الحق انه اختار مذهب من عرف الصحابي  
بانه من لازم مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ستة اشهر فصاعداً وحفظت روايته اوضبط انه غرامه  
او استشهد به بين يديه وهذه ابن حجر قولاً شاذاً لوجاهة الشرح الحاميه عام وهو الحافظ والدافع



والشرع وضع المحي ثابت من نبي من الانبياء استعير من الشرع بمعنى مورد الابل الى الماء  
 الجاري بمجامع التطهير والارواء وبعد هي فصل الخطاب للدحاوي داوم عليه  
 كذا ذكره التفاتاني في شرح الاربعين فقد اتفق الفقهاء على المجتهدون فان الفقيه  
 هو العلم بالاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيلية بالاستدلال وهذا العلم لا يحصل  
 الا بالجهد كما تقرر في موضعه على فرضية العلم كمال الذي يتعلق بمجال كل احد فعلم  
 حال كل شخص مكلف فرض عليه على كل من آمن بالله واليوم الآخر خصها بالذكر من  
 بين سائر ما يجب الايمان به لان من علم وامر ان له رباً واجبا لوجوده خالق الاشياء كلها  
 مولى النعم جلها دقيقها وجليلها يخاف من عذابه ويرجو ثوابه فيمثل او امره ويحسب عما نهاه  
 عنه ومن علم يوم القيمة وامر بان سيبعث ويجازى على عمله يبادر على فعل الطاعات ويجاء للشوا  
 ويحسب عن المنكرات حذراً عن العقوبات فهما ادخل في تحصيل علم الحال من نسوة ورجال  
 فعرفة الدماء المختصة بالنساء من الحيض والنفاس والاستحاضة واجبة عليهن وعلى  
 الازواج والالياء اما وجوبه عليهن فلا يتعلق بمجاهلهن واما وجوبه على الازواج فلكونه  
 ما مورين بوعظهن وتاديبهن وتعلم الدين لهن وكذا يتعلق علمها بحال الازواج من حال القران  
 وعلمه مثلاً واما الاولياء فلكونهن ما مورين بتعليم الدين والتاديب ولكن كانهن  
 اي علم الدماء المختصة بالنساء كذا نقل عنه في زماننا جمهوراً اي من ذلك بل صار كان لم يكن

شيء

شيء مذكوراً بوجوب علمها او في الكتب لعدم اهتمام النساء والرجال لا يفرقون الحيض  
 والنفاس والاستحاضة استيناف بين كونها مهجوراً او ما الى الله حالهم ولا يميزون بين  
 الصحيحة من الدماء والاطهار والفاضة مع ان تميزها واجب عليهن وعليهن تروى مثلهم  
 اهتماماً بها يمكن بالمتون المشهورة وحال اكثر مسائل الدماء فيها مفقودة والكتب  
 المبسوطة كالتا تاريخية ومحيط الترخي والخاصة وشرح الهداية والنون كذا نقل  
 لا يملكها الا قليل والمالكون اكثرهم عن مطالعتها جزو علم واكثر ينسبها في باب  
 حيضها تحريف وتبديل لعدم الاشتغال بها من طویل وفي مسائل كثيرة وصحوة  
 واختلافات وفي اختيار المشايخ وتصحيحها باختلافات اختار كل صحاح غير ما اختاره و  
 صححه آخر فاردت ان اصنف رسالة حاوية الجامعة لمسائله او مسائل علم الدماء  
 المختصة بالنساء فهو من اضافة التعلق لمفعول الى المتعلق لهم فاعل الازمنة او المهمة  
 حاوية او خالية عن ذكر خلافة ومباحث غير مهمة مقتصرة على الاقوى والاصح والمختار للفتوى  
 مسهلة الضبط والفهم رجاء ان يكون لي ذخراً في العقبى فيجتمع فيها تفرع بلثلث فلما ان  
 اسمه ومسماه نخل المتأهلين كذلك زخر المصنف ان شاء الله تعالى في العقبى في اتمها الناظر اليها  
 بالله العظيم انصف من نفسك لا تجعل في الخطية عجز رؤيتك المخالفة لظنهم  
 بعض الكتب المشهورة فحسب ان يخطيء ابن اخي خالتك نقل عنه اذا كان بالثناء

مذكر بيان



الخاطب يكون متعلّياً ويكون ابن اخت خالتك مفعوله واذا كان بالياء يكون الفعل لازماً ويكون  
 الابن فاعله انتهى قوله فتكون ينتظم على كلا التقديرين وليس فيه التفتات على الاحتمال الثاني  
 كما ظن من الذين هلكوا في المهالك بعد نيل مقصودهم وعيبي هذا الكلام الصحيح  
 وليس حاصله من قبيل من عاب عيب كما توهم فاني علة عدم الخطأ في هذه الرسالة بقوله  
 الاسماء كذا نقل قد صفت بظن الشطر مجيء لمعان منها الصنف من الشيء وجزء في  
 الوجهة والناحية والمراد ههنا ما هو بمعنى الجزء اي صفت جزءاً صالحاً من أجزاء عمري  
 حيوتي في ضبط هذا الباب اي الباب المتعلق باحوال الدماء المذكورة حتى ميزت  
 بفضل الله تعالى بين العشر بالسر عشاء الشيء خلقه او عروماً وكل ملوس جملة قسور  
 كذا في القاموس واللباب الباب الخاطب عن الشيء والسمين والمهزول والصحيح والمعلول  
 والجيد بيان والجد والردى والضعيف والقوى ورجحت باسباب الترجيح المعتمدة عند الفقهاء ما هو  
 الراجح من الاقوال والاختيارات من الائمة فانصبت في هذا المقال واردت الاصلاح على  
 حقيقة الحال فارجع البصر كرتين اكرة بعد كرة وتأمل ما كتبنا مسرتين اكرة بعد مرة  
 واعرضه على الفروع والاصول وقواعد النقول المراد بالفروع علم الفقه وبالاصول علم الاصول  
 الذي هو العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن دلالتها  
 التفصيلية وبقواعد النقول القواعد المتعلقة ببيان كون الكتاب والسنة والاجماع

حجة وبكيفية الاستدلال بها على الاحكام الشرعية وبقواعد المعقول والقواعد المتعلقة  
 ببيان حجة القياس وغيرها من الاستدلالات الصحيحة والفاسدة وما يتعلق بها الهلك  
 تطلع على حقيقته وتظهر لك وجوه صحته وترجع الى التصويب من تحققة ونقول الحمد لله  
 الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله فقولوا بالله التوفيق ومنه كل تحقيق و  
 تدقيق هذه الرسالة اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصيف  
 او بعده او لاحضور الالفاظ المرتبة واللعانيها ولا المنقوش والكتابة في الخارج بحيث يصح  
 الاشارة اليها اشارة حسية وانما اتي بكلمة هذه استيناساً للطالب بان خيل اليه ان معاني  
 هذه الرسالة سهل التناول ورفيق المأخذ مرتبة الترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي  
 الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة  
 الى بعض بالتقدم والتأخير على مقدمته اذ اربها مقدمة الكتاب وحي طائفة من كلامه قد امت  
 امام المقصود لا ارتباط له بها وانتفاع فيه وتختلف بحسب اختلاف اراء المصنفين واغراضهم  
 وللمقدمة معان اخرى لا يليق ايرادها بهذه المقام وفصول جمع فصل وهو ههنا بمعنى المسائل  
 المفصلة عما قبلها وسنذكر بيان المعناه ان شاء الله تعالى اما المقدمة ففيها نوعان  
 يجمعهما مفهوم مقدمة الكتاب ويشملها النوع الاول في تغير الالفاظ المستعملة فان له نقفاً في تفسير صح  
 تاماً في معرفة المقاصد ولها ارتباط به اعلم صدر البحث بالامر بالعلم باقسام الدماء المختصة



بالنساء إشارة إلى أن التفسير مسبوق بالعلم بالوجه وتلويها إلى أن الشارع في علم ينبغي أن يتقيد  
ويحاط في تحصيله وإيحاء إلى أن العلوم الدينية مما يجب أن يشترع فيه بقلب حاضر الله  
المتعلقة بالنساء ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض قد مر اهتماما بشأنه لأنه أكثر  
وقوعا من النفاس والاستحاضة وأفرح حكما على ما استتقف عليه أن شاء الله تعالى وهو في اللغة  
عبارة من السيدان يقال حاضر المسيل والوادي وعاضت الارنب وعاضت الشجرة إذا سالت  
منها الصمغ فهو مجاز المصدر والمصدر الثاني بشير قوله صاحب المحيط البرهاني  
حيث قال الحيض اسم لدور الدم من أي شخص كان تقول العرب عاضت الارنب إذا خرج الدم من  
فرجها وفي الشرع عبارة عن دم مخصوص ممتاز عن سائر الدماء ولذلك قال في تفسيره دم صادر  
من رحم خارج من فرج داخل ولو حكما بلون ولادة فتقول دم جنس يشمل سائر الدماء أيضا وقوله  
صادر من رحم احتراز عن الاستحاضة ونحو الرافد كما نقل عنه لعدم خروجهما عن الرحم أما الثاني  
وظاهر وأما الأول فلحديث فاطمة بنت جبريل أنها سألت رسول الله عليه السلام وقالت إني امرأة  
استأثر فلا أطهر الشهر والشهرين فقال عليه السلام ليست تلك بالحیضة إنما هي دم عروق  
انقطع فإذا قبلت الحيضة فدعي الصلوة أيام إقارئك ثم اغتسلي وتوضأي لوقت كل صلوة وهو  
أيضا احتراز عما تراه الجاهل فاته من الاستحاضة فإن دم الرحم يفسد عند العلوق فإتراه ليس صدره  
من الرحم ويخرج به ما تراه الصغيرة أيضا فانه ليس من الرحم لأن الشرع قد ربه البلوغ حكما محدودا لا أوله وآخره

فأوله ثبت للمرأة تارة بالحمل وأخرى بالاختلاط وثالث بالحوض بعد كونها في سن قلته الشرع لا يلبسها  
فأتراه وتلك الآية يعلم صدوره من الرحم بخلاف ما تراه قبلها فلا حاجة لقيد بالغة في إخراجها لأن قوله  
من رحم معناه معلوم صدوره من الرحم لأنه صفة لقوله دم وثبوت الصفة للموصوفين يجب أن يكون معلوما  
للمخاطب ولذلك قيل للأخبار بعد العلم بما أوصاف والأوصاف قبل العلم أخبار ويخرج به أيضا ما يراه النحوي  
الذي يخرج الدم من فرج والمخبر من ذكره فانه في حكم الذكر على نقل بعضهم عن الظهيرية لأنها ما يراه من الدم  
بصدوره من الرحم بمقتضى وكذا يخرج به ما نقله صاحب المحيط البرهاني عن فتاوى أبي الليث من أن الدم  
الخارج من الدبر لا يكون حيضا وسحب لها أن تفصل عند انقطاع الدم ويسكت زوجها عن الاتيان بها  
أحب إلى الجواز أنه يخرج من الرحم ولكن من هذا السبيل انتهى لكونه غير معلوم الخروج من الرحم وقوله خارج  
من فرج داخل احتراز عما نزل إلى الفرج الداخل ولم يظهر بعد أو منع من الظهور باخشاء فانه ليس بحيض  
وظاهر من ذهب أصحابنا وليس حكم الحيض على ما كتب المصنف على قوله من فرج أنه احتراز عما تراه من المرأة  
فانه ليس بحيض ولكن يستحب له أن يفصل عند الانقطاع وإن لا ياتيها زوجها إذا استمر ثلثة أيام لاحتمال  
صدوره من الرحم انتهى وانت عرفت لأن الاحتراز عنه وقع بقوله صادر من رحم إلا أن يقال إن قوله خارج  
من فرج يخرج بمبدل له المطابق كما أن قيدا بالغة في قوله من فرج الحيض بدم يفضله رحم بالغة يخرج ما يخرج  
من فرج الصغيرة كذلك ونقل عنه أيضا أنما قال من فرج داخل احتراز عما جاء وتنبأ للخروج ولم يخرج بعد هذه  
حيلة للمرأة الصائغة قبل أن يخرج من الداخل أن تضع الكريش فيم تحكما أيضا احتراز عن لزوم الخروج والظن



الخارج انتهى ولا يخفى ان الاحتراز عن بقوله خارج من فوج داخل كما ذكرنا لكن الامر فيسهل والاحتراز عن الثاني  
 بقوله داخل وقوله ولو حكم بالداخل الطهر المتخلل والالوان سوى البياض كذا نقل عنه قوله بدون ولادة  
 بمنزلة الفصل الاخير وهو احتراز عن النفاك والنفاك نقل عنه صاحب نفاك نفاك وهو مفرد كما  
 كان عشرة مقروا وجميعها نفاس وعنا كاجا بعد صما مثل جميعها دم كذلك اوصار من  
 دم من فوج داخل ولو حكمنا وعلم فوائد القيود فليبق عقيب خروج اكثر الولد احتراز عن الحيض وكذا في الدم  
 الخارج عقيب خروج اقل الولد لم يسبق ولد من قبل من شهرة احتراز عن فائدين فانه لا يكون  
 نفاسا على الاصح كذا نقل عنه وهو قول ابو حنيفة رحمه الله واليوسف وقال احمد وزفر من الولد الثاني  
 لانها حمل به فلا يكون دمها من الرحم ولهذا لا يكون ما تراه الحامل من الدم حيفا وكذا لا تنقض العدة  
 الا بوضع الثاني ولا جعل النفاس من الولد الثاني يؤدي الى الجمع بين نفاسين بلا طهر يتخلل بينهما لانها  
 اذا ولدت الثاني في تمام اربعين وجب نفاس اخر للولد الثاني ودليل الشيخين على ما ذهبنا اليه ان النفاس هو الدم  
 الخارج عقيب الولادة وهو منه الثابت فصار كالدّم الخارج عقيب الولادة الواحدة في كل منهما يوجب تنقير الرحم  
 وانفتاحه اذ قد عرفت ان عند العلوق بنفس دم الرحم يخرج الحيض في قول المصنف هذا قبل من شهرة  
 بشارة الحائض لو كان بين الولدين شهرة او اكثر يكون لكل من الدم نفاسا لانه يمكن ان يكون  
 علوق الثاني من وطئ حادث فان كان بينهما شهرة او اكثر فكل منهما حملان ونفاسان وان ولدت  
 ثلثة اولاد بين الاول والثاني من شهرة كذلك بين الثاني والثالث لكن بين الثالث والرابع والثالث

اكثر

اكثر من شهرة فاما الصحيح انه يجعل حمل واحد او اكثر في الذكر الزبلي وسبب ذكره المصنف انما هو النفاس  
 بالنفس المذكور لانه لما اشتق من النفس الذي هو الدم او مشتق من النفس التي هي عبارة عن الولد  
 فخرج الولد لا ينطق عن بابه دم كما سبب ذكره المصنف وهو عبارة عن نفس الولادة يقال نفست المرأة  
 ولذا فهي نفساء الولد منفوس الولد لا ينطق عن بابه دم فلو ولدت ولم ترحي ما في نفساء في رواية الحسن  
 عن ابو يوسف وهو قول ابو حنيفة رحمه الله ثم رجع ابو يوسف وقال هي طاهرة وثمرة الحمار في طهر في مير  
 الفصل واما الوضوء فليجوز بالاجماع ذكره في المحيط البرهاني والاحتياط في سبب ما فاسد دم ولو حكمنا  
 قيده به ليدخل الالوان فقط كذا نقل عنه خارج من فوج داخل لا يخرج من فوج فوائد القيود بالقياس الى ما سبق  
 والدم الصحيح فوجان دم صحيح في الحيض دم سبي في النفاس لثبوت التعريف الاول بقوله ما دم لا ينقص  
 من ثلثة ولا يزيد على عشرة اما حقيقته او كما بان يراه الامام تها كذا نقل عنه قاله الردود والعادة في حكمها  
 لم يغير على عشرة في الحيض راجع تفسير الثاني بقوله على اربعين ارمالا يزيد على اربعين ولو زاد  
 قوله ما لا يزيد كان ابعد من اتمام ما يعنف التعريف اذ يفهم من ظاهره انه لا بد ان لا ينقص من ثلثة  
 في النفاس ايضا والنفاس اما حقيقته او كما سبب كذا نقل عنه لا يكون في حدره دم ولو حكمنا بالطهر  
 كما هو ظاهر لا يكون حيفا اقل من خمسة عشر يوما فان كان اقل من ذلك لا يفصل بين الدمين  
 وما لا يفصل بين الدمين لا يكون صحيحا وسبب بيان ان شاء الله تعالى في الحيض دم لا في اوله ولا في آخره  
 ولا في وسطه كذا نقل عنه لان المشوب به فصل صاحبه في شئ منه بدم وسنفسله في موضع يليق بالله

نفاسا ابو حنيفة يجب عليها الفصل  
 وعند ابو يوسف وهو رواية من محمد بن اسلم  
 عليها قال في النفاس هو الصحيح كذا ذكره  
 الزبلي مستنبط

المطلق ما لا يكون حيفا ولا نفاسا والطهر الصحيح  
 ما لا يكون اقل من خمسة عشر



ويكون بين الدينين المستصحبين ولو كانا كالدن الذي ردها إليها الأول بعد تجاوز العشرة كما نقلت  
وكذا نقلت عن ابننا انه احتراز عما يكون بين المستصحبين او بين المستحاضة وحيض او بين نفاس المستحاضة  
او بين طرفي نفاس واحد انتهى وسنذكره بياناً وتوضيحاً ان شاء الله تعالى والطهر العاشر ما قاله في مطلع  
من القيود الثلاثة منه ارمز اقام الطهر العاشر الطهر المتخلل مطلقاً بين الاربعين والنفسار  
قليلاً كان او كثيراً هذا قولاً في حنفية وفي الخلاصة وعليه الفتوى وقالوا اذا كان الطهر المتخلل  
خمس عشرة فصاعداً يفصل بين الدينين بمجيئ الأول نفاساً والثاني حيضاً ان امكن كذا في  
المحيط كذا نقلت عن عبارة الخلاصة هكذا الطهر المتخلل في الاربعين ان كان اقل من خمسة  
يوماً لا يكون ناصلاً وهو كالدم المتوالي بالاتفاق وان كان خمسة عشر يوماً فصاعداً فكذلك عندنا  
وعليه الفتوى والطهر التام خمس عشر يوماً فصاعداً لقوله عليه السلام اقل الحيض ثلثة  
واكثره عشرة واكل ثابدين الحيضين خمس عشر يوماً وقال الزيلعي هكذا ذكره في الغاية وقال كمال الدين  
ابن الهمام بعد ما غراه الى الغاية غراه قاضي القضاة ابو العبداء الى الامام ثم قال الزيلعي وقد  
اجتمعت الصحابة عليه ولانه مدة الزوم فصار مدة الاقامة والطهر الناقص ما نقص منه او من غير  
انما كان ناقصاً لان اقل التمام قدره الشرع والتقدير الشرعي يمنع ان يكون حكمه ما تحت المقدركم  
المقدر والا يفوت فائدة التقدير والطهر الناقص لا يكون ناصلاً بين الدينين كما سيجي فيكون كالدم  
المتولى والمعتادة من سبق منها دم وطهر صحيحاً ان واحدهما الاول فيمن كانت معتادة بهما

والثاني

والثاني فيمن كانت لاحدهما والمبتدئة في غالب عبادة الفقهاء على وزن اسم المفعول ولعل وجهه  
ان المبتدئة لا تفعل الحيض والنفسار ولا الطهر باختيارها بل هي ككيفية الله لها اذا ابتداء  
فعل اختياره في القاموس بدأ بالشئ كمنع ابتداء الشئ فعله ابتداء كابدأ وابتداء مكان  
فماها فعلت بها الحيض والنفسار ابتداء من كانت في اول الحيض والنفسار وتفسرها  
بالمراعاة عنبر جامع لعدم شمولها المبتدئة بنفسار واطلقها على المبتدئة بحيض مجازاً  
بالتبني والكون والآفة بالغة هذه الحيفة وفي التفسير ثارة الى المبتدئة فسمان  
مبتدأة في حق الحيض ومبتدأة في حق النفاس سنفصل بيانها بامثلةها ان شاء الله تعالى  
والمفصلة وتسمى الضالة والمحبيرة من نسبت عادتها في حيض ونفسار النوع الثاني في الاصول  
والقواعد الكلية التي يمكن ان يستخرج منها امثلة جزئية اذا امكن في اللغة ما يثبت  
عليه الشئ ويقال في الاصطلاح الرابع يقال الاصل الحقيقة ولا يستصحب يقال كذا في  
تعارض الاصل الثاني والدليل يقال الاصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة والقاعدة  
الكلية يقال لنا اصل ويقال في في الاصول على معنى خامس وهو المقيد على والمراد به  
مهما هو المعنى الرابع والقاعدة حكم كلي ينطبق على جميع جزئيات موضوعها ليتعرف  
احكامها منه اقل الحيض ثلثة ايام وليلاتها اربعة اقل الحيض ثلثة ايام وليلاتها  
او اقل الحيض يقع في ثلثة ايام وليلاتها والاول اعذب ثم انه قال وليلاتها دون ثلثة ليل



يتسبب له التقدير بقوله اعني اثنين وسبعين اذ كل يوم بليته اربع وعشرون ساعة  
 بخلاف يوم وليلة فانه قد يزيد على قدر المذكور قد ينقص عنه وقد يتفق ان يكون مثله على ما لا يخفى  
 على من له معرفة بعلم الهيئة قال في المحيط البرهاني الساعة اسم الوقت مستند على ما يقوله المنجمون  
 فيستعمل اليوم وليلة على اربع وعشرين ساعة فثارة ينقص الليل حتى يصير سبع ساعات ويزاد النهار  
 حتى يكون خمسة عشر ساعة وهذا امر خفي حقيق الا اذا اطلقت يراد بها في عرف لسال الفقهاء  
 جزء من النهار انتهى والما قصد المصبيان اقل المدة الحقيقية ليحقق ويعلم بوقوعه فيها كونه حيا  
 قال اعني اثنين وسبعين ساعة حتى لو كانت مثلاً عند طلوع الشمس يوم الاحد ساعة ثم انقطع الخبر يوم  
 الاربعاء ثم رأت قبيل طلوعها وفي بعض النسخ قبل كراهها صحيحين ثم انقطع عند الطلوع وكذلك  
 لو دأت الدم في يوم الرابع عند الطلوع او لتمر من الطلوع الاول الى الثاني يكون حيا وذلك  
 لان الوقت الواحد كطلوع الفجر وطلوع الشمس لا يتكرر وجوده في يوم واحد فاذا كان ابتداء الوقت  
 من طلوع الشمس فتمام اليوم واللييلة يكون قبيل طلوع الشمس من الغد لان قبيل لم لوقت يتصل به الوقت  
 المذكور بخلاف قبيل وبينه فيمن قال لانه قبل وقت الضحوة انت طالق قبل غروب الشمس طلقت في الحال  
 واذا قال قبيل غروب الشمس لا تطلق حتى تغرب الشمس كما في المحيط البرهاني والتا تاريخية ادعرت  
 هذا فنقول في المسئلة الاولى الثلاثة كلها حيض لان استيعاب الدم تمام الثلاثة ليس شرط في كونه حيا  
 وقد رأت الدم فيها في جزئين لان تمام ثلاثة ايام ولياليها انما يحصل عند طلوع الشمس يوم الاربعاء

وقد رأت قبيل فيقصر الظهر من ثلثة ايام فلم يفعل وجعل الكحل كالدم المتوالي في مسئلة الثانية  
 التي ذكرناها ايضا الكحل حيض لان الكحل ثلثة ايام وثلثة وقد رأت الدم في ساعتين فيكون الطهر ثلثة ايام  
 غير ان فاعل كالدّم المتوالي ولما المسئلة الثلثة اعني صورة التتم من الطلوع الاول والطلوع  
 الثاني فيكون الكحل حيا فيها غني عن البيان ولو انقطع قبل طلوع الثاني بزمان يسير لم يتصل به  
 الدم ثم لم تردم الى تمام خمسة عشر بكن حيا لان ختم المدة قبل طلوع الشمس يوم الاربعاء فصارت ايامها  
 من ثلثة ايام فلم يلم يجعل حيا ثم كون الحيض تمام ثلثة ايام ولياليها ظاهر المذهب وفي رواية  
 الحسن عن ابي حنيفة من ثلثة ايام وما يتخالفها من الليالي وهو بليته ان وعند ابي يوسف يومان واكثر قال  
 وعندنا في يوم وليلة وعندنا ان ما يوجد قبل او كثر والظهر ما يحصل قبل او صغروا جهة ما روينا  
 واكثره عشرة كذلك هو مع لبا لها كذا اذا اخبرت انها رأت الدم عشرة ايام ينبغي للمفتي ان لا يستقصي  
 في ساعتها ولا يتعسر الامر عليها ففي الحيض الثانية اذا اخبرت انها رأت الدم عشرة ايام ينبغي للمفتي  
 ان يستلها انما طهرت اليوم العاشر او اليوم الحادي عشر فان قالت اليوم العاشر اخذت تسعة وان قالت اليوم  
 الحادي عشر اخذت عشرة واعلم بان تمام العشرة من الحادي عشر قبيل الساعة التي رأت الدم فيها في اليوم الاول  
 بلا فضل لانا لو استقصينا في السماوات في مثل هذا يتعسر عليها فلا نستقصي ولكن نسألها عن غيرها  
 بيتا وليكن لك هذا في الاطهار اذا اخبرت انها طهرت عشرين ينبغي للمفتي ان يستلها انما رأت الدم  
 يوم العشرين او يوم الحادي والعشرين فان قالت يوم العشرين اخذت تسعة وعشرين فان قالت يوم الحادي



والعشرين اخذنا عشرين يفعل هكذا في جميع الصور الا في دم ثلثة ايام وفي ظهر خمسة عشر فالتفتي  
 في دم ثلثة ايام اذا خبرت انها ظهرت في اليوم الرابع في الساعات مخافة ان ينقص الدم عن ثلثة ايام  
 وليا لها وكذلك تستقصي في ظهر خمسة عشر انتهى وعلم من هذا المعتبر في كثرة كل واحد عشرة ايام بليا لها  
 عنى مائتين واربعين ساعة بخير مائة لكن ان استفتت لا يستقصي الفتى في سوا الساعات لا يتعسر عليها الامر  
 قال اعتبار واقعي وعدم الاستقصاء بتسليمها كما اشير اليه في الجواب بقوله واعلم بان تمام العشرة الايام من  
 اليوم الحادي عشر قبل الساعة التي رأت الدم فيها في اليوم الاول بلا فصل فاذا ذكره المصنف بما هو المختار  
 للفتوى كما ظن واقل النفاس لاحد له محدودا كما ان اقل الحيض محدود بثلثة ايام وليا لها حتى يكون مالم  
 يبلغ الاقله استحضارة بخلاف القاس وذلك لان النفاس علم بتقدم الولد على الخروج انه من الرحم فاي عقب  
 الولد يكون نفاسا من غير احتياج الى استناد بجعل على عليه بخلاف الحيض يؤيد ما ذكرناه في سبيل  
 مزادة اتفق اصحابنا على ان اقل النفاس ما يوجد فانها كما ولدت اذا رأت الدم ساعة لم تقطع عنها فانها تنص  
 وتصل ويكون ما رأت نفاسا لا خلا في هذا بين اصحابنا انما الخلاف في اذا وجب اعتبار اقل النفاس في انقضاء  
 العدة بان قال لها اذا ولدت فانت طالق فقالت انقضت عدتي ام مقدار يعتبر اقل النفاس مع ثلث حيض  
 عند ابو حنيفة رحمه الله يعتبر اقله خمسة عشرين يوما وعند ابو يوسف باحد عشر وعند محمد سبعة ايام في حق الصوم  
 والصلوة فاقله ما يوجب فلا تنافي بين قوله واقل النفاس لاحد له وبين قوله من قال الاقله ما يوجب ولو ساء  
 ولم تنته النظر في معن قوله واقل النفاس لاحد له يتقنت بما ذكرنا لانه قضية موجبة معدولة بالمحمل وصديق

الموجبة تقتضي وجود الموضع على ما عرف في وضعه لا يثبت والمفني في هذا القول وجوده لا وجوده حتى اذا ولدت  
 فانقطع الدم نفسا وتصل لانه اذا لم يكن لاقله حدة في امره نية وان كان ينقطع يصدق انه وجد النفاس  
 وفي صورة الانقطاع عقيب الولد يصدق لانه ايضا واكثر اربعين يوما حتى يكون الزمان حاشا في  
 اكثره سؤن لقول الامام في عندنا في نفاسها انها سئلت النبي صلى الله عليه وسلم كم تحبس المرأة اذا ولدت قال اربعين يوما  
 الا ترى الظهر قبل ذلك وقال ايضا كانت النفاس تقعد على عهد رسول الله عليه السلام اربعين يوما رواه احمد  
 ابو داود بن ماجه والترمذي وقال الترمذي ارجح هذا العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على ان النفاس  
 تدعى الصلوة اربعين يوما الا ان الظهر قبل ذلك وقال الطحاوي لم يقل بالستين احد من الصحابة وليا قول  
 الامام في عندنا امرأة ترحم النفاس شهرين قلنا من اين له ان الشهرين نفاس بل يازاد على الاربعةين استحضارة  
 في اسقاط الصلوة والعقوم عنها وحرمة وصلها على الزوج دليل شرعي من كتابه سنة او قيل الاحكامية  
 الامام في عن امرأة مجهولة وقول الطحاوي عنده ليست حجة فكيف يكون قول الامام في اعتقاده ان ذلك كله  
 نفاس حجة ولم يقل الامام في نفسه بل مذاهب مثل مذهبنا من لدانة الجارية ومن الغلام اكثره خمسة وثلاثون  
 يوما هكذا ذكره الزيلعي والحبشان لا يثبت اليان بل الثاني منهنم استحضارة وكذا في الاخبار من كذا نقل عنه لقول  
 اقل الحيض ثلثة واكثره عشرة واقل ما بين الحيض خمسة عشر يوما وكذا النفاس ان لا بد من كون كل من الامرين  
 نفاسا خروجه عقيب ولا يسبقه ولا مدسه الشهر الا كما توفين وقد عرفت ان نفاس الزوجين من الاولاد  
 من المصروف الثاني منهن وكذا النفاس والحيض دليله يعرف بالقياس لعدم نوال الحيضين والجائز كونهما



وما صادرا من دم فاذا لم يتوال الحيضان لم يتوال الحيض ونفاس بل يترك من طهر بينهما اربعين كل اثنين من البعدين  
 والنفاسين لا نقل عنه واقل الطهر في حق النفاسين ستة أشهر وفي حق غيرها خمسة عشر يوما قد عرفت  
 لولها نقل عنه وان كان اقل منها فالثاني السخاض فالدمان للنفاسين متصلان على ما نقل عنه به حضرات  
 ان يقع كل نصيبا ثلثة او اكثر كما نقل عنه وكذا الحكم في الاكثر بطريق الاول ولا يمنع مانع والا ارماد لم يبلغ نصيبا  
 بومنع مانع من الحيض مثل كونها حاملا او كونه زائلا على ما عادت بها مجاوز العشرة كما نقل عنه في حق النفاس  
 موصوفة ام ادة رأت وما حال حملها خمسة عشر اياما ثم ظهرت خمسة عشر يوما ثم ولدت فترت وما قال الدم الثاني  
 نفاس والدم الاول السخاض مع انهما مكتنفان بالطهر والطهر الثاني قص كالدم المتوالي لا يفصل بين الدمين  
 مطلقا انما كان الطهر الثاني في مثل الدمين واقل منهما اراكثر منها كما نقل عنه هذا قول ابو يوسف  
 واو حنيفة لا قال في المحيط وبه يفتي وفي موضع اخر وعليه الفتوى هذا في الحيض والنفاس فتفق عليه انتهى  
 اقول قد سبق منه في الحاشية المتعلقة بكون الطهر المختل مطلقا بين الدمين والنفاس ولها فاسدا ما يفهم  
 منه مثلها اقول في توضيح هذا المقام ونفصله قال صاحب المحيط والثاني غايته ان دأبه هذا الفصل هو ان  
 الاصل عند ابو يوسف وهو قول ابو حنيفة ان الطهر المختل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يفصل  
 بين الدمين ويجعل الكل كالدم المتوالي وان كان خمسة عشر يوما يعتبر فاصلا ثم ينظر الى الدمين ان امكن  
 ان يجعل احدهما بانفراده حيبا يجعل فلكا حيبا وان امكن ان يجعل كل واحد منهما حيبا يجعل كل واحد  
 حيبا ومن امله ايضا ان يبداء الحيض بالطهر اذا كان قبل البداية وبعد الختم دم ووجه قولنا في ذلك

ان الطهر المختل بين الدمين والنفاس فاسدا ما يفهم منه مثلها اقول في توضيح هذا المقام ونفصله قال صاحب المحيط والثاني غايته ان دأبه هذا الفصل هو ان الاصل عند ابو يوسف وهو قول ابو حنيفة ان الطهر المختل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يفصل بين الدمين ويجعل الكل كالدم المتوالي وان كان خمسة عشر يوما يعتبر فاصلا ثم ينظر الى الدمين ان امكن ان يجعل احدهما بانفراده حيبا يجعل فلكا حيبا وان امكن ان يجعل كل واحد منهما حيبا يجعل كل واحد حيبا ومن امله ايضا ان يبداء الحيض بالطهر اذا كان قبل البداية وبعد الختم دم ووجه قولنا في ذلك

ان طهر ما دون

ان طهر ما دون خمسة عشر يوما طهر فاسدا لا يتعاقب به حكم الطهر الصحيح والفصل بين الدمين  
 من حكم الطهر الصحيح وبيان قوله في ان طهر ما دون خمسة عشر يوما يفصل بين الدمين في المرأة للمبتدأة  
 اذا رأت يوما حيا وادبعة عشر يوما طهرا ويوما ما قال العشرة من اول ما رأت حينئذ يحسب بها ببلوغها  
 وكذلك ان رأت يوما ما وتسعة طهرا ويوما ما وسبعة طهر ويومين دما في المعتادة تدوم فيها  
 حيض وما زاد على ذلك السخاض وبيان قوله في ابتداء الحيض بالطهر وفي ختمه بالطهر يشترط ان يكون قبل  
 البداية وبعد الختم دم في المرأة اذا كانت عادت في الحيض في كل شهر خمسة فترات قبل ايامها يوما ما  
 ثم ظهرت خمسة ثم رأت يوما ما فعنده مستمرا حيض لا طامة الدمين با ويقع الختم والابتداء ههنا  
 الطهر وفي المبتدأة لا يتصور الا ابتداء بالدم وكذلك لو رأت في قباض خمسة اياما ما ثم ظهرت اياما  
 من خمسة ايام ثم رأت ثلثة دما ثم ظهرت آخر يوم من خمسة ايام ثم رأت ثلثة ايام فحيضها خمسة ايام وان  
 ابتداء الختم وختمها بالطهر لوجود الدم قبلها وبعد ما وبعض مشايخنا اخذوا بقول ابو يوسف انه  
 يسروا هبل على النساء وعلى المفتي ولا حرج وديننا فكان الاخذ بقوله اولو عليه استقرار الصلح الشهد  
 حاسم الدين وبه يفتي ثم قال صاحب المحيط والاصل عند محمد وهو رواية عن ابو حنيفة وما يفتاوى كثير  
 من المشايخ ان الطهر المختل بين الدمين اذا كان اقل من ثلثة ايام لا يصير فاصلا بين الدمين يجعل  
 ذلك بمنزلة الدم المتوالي وان كان ثلثة ايام فصاعدا ينظر ان كان الطهر قبل الدمين او اقل من الدمين  
 فاصلا ايضا ويجعل ذلك كله بمنزلة الدم المتوالي من الدم نصاب شرعي الا ان ياتي به يصح لنفاس العانة

لا يصير



فكان اعتبار النصاب الشرعي عند الاستوى اولى من النصاب الضروي ولان المرأة لا تخلو في زمانها الحيض  
عن طهر قبل غالباً فلو اعتبر فاصلاً لا يتصور وجود الحيض فالحق في الحد الفاصل بين القليل والكثير  
فقدروا الكثير بثلاثة ايام لان الكثير يثبت بالجمع واقل الجمع المتفق عليه ثلثة ولان الطهر اذا كان اقل  
من الدمين لا يعتبر فاصلاً وان كان الطهر ثلثة فصاعداً لا الطهر مغلوب والمغلوب ساقط لا اعتباراً  
بمقابلة الغالب ولان زيادة النسبة غلبة دمه في زمان الحيض فلو اعتبر الطهر فاصلاً مع غلبة الدم عليه  
لا يتصور وجود الحيض اصلاً وكذلك اذا كان الطهر مثل الدمين لا يعتبر صواباً ايضاً لان الدم  
ساوي الطهر في العدد فيجعل الدم راجحاً لكونه دميّاً في رقة وكون الطهر غير دمي في رقة اذ الوقت  
الحيض لا وقت الطهر لان الدم يحرم عليها الصلوة والطهارة يوجب لها اداء الصلوة المبيح مع المحرم اذا اجتمعا  
كانت العبرة للمحرم فصار الدم في حكم الغالب فسقط اعتبار الطهر بمقابله فلم يصح الفصل بين الدمين واما  
الطهر اذا كان اكثر بصيرة فاصلاً لان الطهر غالب على الدم والعبرة للغالب وليس زيادة النسبة غلبة الطهر على الدم  
في زمان الحيض فلو اعتبر الطهر فاصلاً والحالة هذه لتؤدي الى ان يتصور الحيض فيجعل فاصلاً ثم ينظر  
ان يمكن ان يجعل احد الدمين بانفراده حياً فيجعل ذلك حياً وهذا ظاهر وان امكن اعتبارهما حياً فيجعل  
حيضاً لانهما استويا في اماكن الاعتبار وترجح السابغ منهما بقوة السبق واذا اعتبر التقدم حياً لا يعتبر المتأخر  
حيضاً معه لانه لا بد من وجود الطهر التام بين الحيضين اقله خمسة عشر ولم يوجد وكذا الطهر الفاسد في النفاس  
وهو المخل بين الدمين كالسبوق اقل عند وكذا الطهر لاحد له الا عند نصاب العادة ويحيى ان شاء الله وسقط فصله هنا

ان شاء الله

ان شاء الله تعالى والعادة تثبت بمرة واحدة في الحيض النفاس وما اوطهر ان كانا صحيحين ونشغل كذلك  
بمرة واحدة في الحيض والنفاس وما اوطهر كما نقل عنه هذا عند ابي يوسف قال في الخلاصة وماله الغنى وعند ابي  
وجهر الانتقال لا يكون الا بمرتين في الخلاصة وبيان هل الاصل في مسائل منها ان المرأة اذا كانت ملوثة  
في الحيض ايام من كل شهر طهرها خمس وعشرين فرات مرة زيادة في معرفتها الا انها لم يتجاوز العشرة  
فانه يكون جميع ما رأت حياً بالاتفاق غير ان عند ابي حنيفة ومحمد لا يكون علامة وعند ابي يوسف تكون مادة رأت الطهر  
ثمرة الخلاف بينهم في الشهر الثاني ايسر بها الدم فانها تزد الى عادتها القديمة عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي  
تزد الى اخر ما رأت واجمعوا انها اذا رأت ذلك مرتين ثم استمر الدم بها في شهر الثالث فانه تزد الى ما نزل الى عليه الدم  
وكذا اذا انقطع دمها من عادتها من ثلثة ايام او اربعة ايام فهو على هذا زماناً بان لم ترفيد ولات قبله معطوف  
بقوله بان لم ترفيد باخبار المغني فان معنا قوله بان لم ترفيد بان رأت بعده لكن لما كان المعنى الاول لازماً للثاني  
في العرف عتبه عن الثاني بالعبارة الدالة على الاول بطريق الكناية وبما قرنا ظاهر ان قوله لم ترفيد كما كانت  
اوطهر فيما نقل عنه لتفصيل المتن من قوله ان ترى عادتها او بعضها في غير وقتها قبله او بعده ولم ترفيد ما  
كانت اوطهر اعطف على قوله او بعده اعطف اللازم على المذموم ونقل عنه على قوله قبله قوله كن رأت قبل  
عادتها خمسة وما ثم لم ترفيد خمسة عشر وعددها خمسة اولا انتهى قوله ثم لم ترفيد خمسة عشر معناه ثم رأت بعد  
خمس عشر وعددها ان رأت ما يحل فيه صحياً او ما نقل عنه كن رأت وعادتها خمسة في كل شهر ثم رأت ثلثة ولم  
قبل خمسة عشر ينقل عددها لانه بخلاف ما رأت لازماً وما كانا جاوزا العشرة ووقع نصاب في بعض العادة











ويجوز إذا علم اليقين بولادة الولد لانه ولد لظهور علامة الولادة لكنه ناقص الحقة لا يمنع ثبوت  
 أحكام الولادة كالمولود لولده وليس بعوضا لرافه كذا في عبط السرخسي ولكن ما دأت حيزا بلوغ  
 نصابا وتقدمه طهرتاه والافاضة هذا لم تزد ما قبل السقاط وراثة بعده واما رآته قبل السقط  
 فارآته قبل حيزه لا يمكن ان يجعل حيزا بان وافي ايام عاداتها او كان ريثا عقيب طهره صحيح لانه تبين  
 انها لم تكن حاملا ثم ان كان ما دأت قبل السقط مئة تامة فارآته بعد السقط حتى وان لم يكن مدة  
 تامة يكمل مدتها فارآته بعد السقط ثم هي مستحقة بعد ذلك فان كان اياما ثلثة فرآته قبل السقط  
 ثلثة وما ثم سترها الدم بعد السقط فيضها الثلثة التوراة قبل السقط فهو مستحقة في ثلثه رآته  
 بعد السقط وان كان ما دأت قبل السقط يوما او يومين يكمل مدتها ثلثة مما تراه بعد السقط ثم هي مستحقة  
 بعد ذلك كذا في مبسوط الحسني قال في التلأ امرأة مخبضة في الشهر فظهرت شهرين فظنت <sup>حبلها</sup> اليها  
 فاسقطت بعاشريه من سقطا غير مستبين الخلق وقد رأت قبل السقاط عشرة دما يكون حيزا  
 والحاصل ان السقط ان استبان شي من خلقه ولو ابيع فله حكم الولد التام وان كان غديست بين الخلق  
 فلا عبرة له اصلا وهو كالدّم انتهى وان ولد ولدين او اكثر في بطن واحد بان كان بين كل ولدين اقل من <sup>الشهر</sup> ستة  
 من الاول فقط هذا قول في حنفية رابى يوسف وعند محمد من الثاني كذا في التانار خائنتك انقل عنه ونقل عنه  
 قالوا والباقي من ستة هذا على الاطلاق صحيح في المتوسط لان الحامل لا تحيض واما في الاخير فينبغي لا يقيد بها  
 اذ لم يمكن جعله حيزا كما لم يحض بعد انقطاع النفاخسة عشر يوما ولم يحض عاداتها الاولى او عشرون في

المبتدأة او كان اقل من ثلثة ايام والا فينبغي ان يكون حيزا انتهى ونقل عنه وفي الاكثر لاختلاف المشايخ قال في الخط  
 السرخسي الصحيح انه من حيزا واحد انتهى وقال في المحيط البرهاني واختلف المشايخ فيقال بعضهم منه حيزا واحد لان  
 يجعل من حيزا واحد لان المحتمل يجعل على المقطوع به ويكون الاول مع الثاني من حيزا واحد مقطوع به وكذا  
 كون الثاني مع الثالث من حيزا واحد مقطوع به بئلا ما اذا لم يكن الثاني لانه ليس بمقطوع به حتى علم  
 انها من حيزا واحد وانتهى الحيز فيلغوها من الايسر وهو في الحائض حنة وخمسون سنة قال في المحيط  
 البرهاني وكثير من المشايخ اقتصروا به وهو اعدل الاقوال كذا نقل عنه قال في المحيط البرهاني واختلف الاقوال  
 في التقدير قال بعضهم اذا بلغت المرأة سبعا لا تحيضون تلك لبلدة فذلك المبلغ ولم ترد ما حكم  
 بايها وقال بعضهم يعتبر قربها من قرايتها او لا يعتبرهم يعتبر ركبها وهذا لان طبايع الناس  
 تختلف باختلاف الهوى والبلدان والتأدية الاقرى ان المرأة للنعمة تبطن اليها والفقيرة اليه  
 تسبح اليها فلا يمكن التقدير فمنه بالزمان فقد نابتها وتركبها وكثير من المشايخ منهم من يقول ان  
 اعتبروا ستين سنة وهو روى عن محمد نصا راعى بعضهم خمسين وهو مذهب مالك رضي الله  
 عنهما وقد روي عنها انها قالت اذا بلغت المرأة خمسين سنة نزل في بطنها قرة عين ومشاخ مزرر <sup>انقروا</sup>  
 بخمس وخمسين سنة وهو اعدل الاقوال انتهى وقال في التلأ وهو المختار فان رأت بعده وما خالها  
 نصا في حيزه نقل عنه فالعذر الشريعة هو المختار قال في المحضر وان كان صدر الشهيد يفتى بانها  
 لو رأت بعد ذلك على اوصفة رأت يكون حيزا ويوافقها ما ذكر في التلأ والخاصة <sup>خمس</sup> بنت سبعين



اذا ترى صفرة غير خالصة على الاستمرار كان مثل لون الشين فهو حيض وان كان دونه فليس ينسب  
 انتهى ونقل عنه ايضا في الحديث قال بعضهم لا يكون حيضا جعله سد الشريعة ظاهر الآية  
 وقال بعضهم ان حكم بالاباء في الحيض والنفاس في الحيض وهو الصحيح انتهى والافاضة في غير  
 النابسة ما عدا لبياض من الوان في حكم الدم نقل عنه عن الماتريدي في الصفة ان رأتها في  
 ابتداء الحيض فيحيض وان رأت في آخره وامتنعت لحكمها حكم الطهر على قول اكثر المشايخ كذا في المحیط  
 انتهى وذكر الزيلعي ان جميع الوان الدم من الحمر والصفرة والكدره والخضرة حيض وفي المقيدين  
 من اكثر الخضرة فقال لعلها اكلت قسيرا استبعادا لها قلنا هو نوع من الكدره ولعلها اكلت  
 نوعا من البقول والتربة ويقال الترابية حيض في الصحيح وهو ما يكون لونها على لون التراب والتربة  
 حيض وهو الشئ الخفي اليسير من الرطوبة يظهر في الفرج الخارج ولا يعدوا محلها بعد ان كانت  
 في الفرج الخارج انتهى والمعتبر في اللون حين يرتفع المشو وهو طويلا ولا يعتبر التغيير بعد ذلك  
 حتى لو رأت بياضا خالصا على الرقة مادام وطبا فاذا ايسر اصفر حكمه حكم البياض كذا في الخلاصة  
 واما اتخاذ الكدره فسنة وفي المحیط يستحب وليكدره معان والمراد به هو ما هي العذراء عند الحيض  
 فقط وللثيب ولا ايضا معان والمراد به هو ما خلا من العذراء مطلقا اي في حال الحيض وعندها  
 وسر تطيبه كسك ونحوه من ذوات الرائحة الطيبة ليقطع دايحة الحيض ويكره وضعه او وضع غيره  
 كذا نقل عنه في الفرج الداخل دموضه موضع البكارة فلو وضع في الداخل كان شيها بالمعالمه ولو

وضعت

وضعت الكدره في القبل وهي نافثة او نفساء فظرت في الصباح فرأت عليه البياض حكم بطلان تام حين  
 وضعت فعليها قضاء العشاء ولو لم تراه فرأت عليه الدم فحيض من حين رأت ونقل عنه في القياس في  
 اسناد الحوادث الى امرها بالوقت انتهى وقال في الناقارانية حتى لا تسقط عنها القضاء احتياطا انتهى  
 واقول ينبغي التحمل هذا على ما كان الدم طريا والافاضة <sup>منه</sup> انه من القبل ثم ان الكدره ما ان يوضع  
 في الفرج الخارج او الداخل في الاول ابتداء من الحيض ونقص الوضوء وفي الثاني ان ابتل الجانب الداخل  
 ولم ينفذ البلية الى ما حاذى حرف الفرج الداخل لا يشيئ من الحيض ونقص الوضوء كذا نقل عنه في الفرج  
 الكدره في شيت الحيض ونقص الوضوء لانه من زمان الابتداء كذا نقل عنه وان نفذ البلية الى ما حاذى  
 حرف الفرج الداخل فثبت شئ ح وان كان الكدره كاله في الداخل فابتل كله فان كان مبتدئا احتسب طهره ونقص  
 متسكرا ولا وجه عن حرف الداخل في حكمه والآخر وجه وكذا الحكم في الذكر اذا احتسب طهره فابتل الجانب الداخل  
 دون الخارج لا ينقص الوضوء بخلاف ما لو ابتل الخارج وكذا لو كانت القطنة متسكرا وعذر للاحليل  
 كذا نقل وكل هذا مفهوما فاسبق وتفصيل له الفصل الثاني في بيان حيض المبتدئة والمعداة كيفية  
 وكيفية ونفاسهما كذلك وانما ختمها لما لا يبيح حالها المتعلقة بالاماء الثلثة فكل ما رأت حيض  
 ان لم يكن اقل من نضاب كذا نقل عنه لانه ان كان اقل من النضاب يكون مخاطرة بل لا يكون المراهقة بالغه  
 ونفاس يعني ان كل ما رأت المبتدئة في الحيض بعد ان ثبت كونها مبتدئة بان يبلغ ما رأت نضابا حيض لا عادة  
 وانما نفاسها وبفضل في الحكم بخلاف المعتادة على ما سيجي وكذلك ما رأت المبتدئة في القياس في مده نفاسا فقلت







وان كان هذا حقا حقيقة ومساائل السكك لا يأتى على قول أبي يوسف وانما يأتى على وجه من جهة المرأة بلغت  
 ثلاثين يوما وثلاثة أشهر ويومين وما في العشرة حين تنفصل على رأس العشرة وبقيته الشهر عشر أيام بلغت  
 ثلاثين يوما وثلاثة أشهر ويومين من نزع واحد ويوما طهرها هكذا استمر ثم في العشرة من أول كل شهر حين بقيته الشهر عشر أيام  
 وفي المحيط الفتوى على قول أبي يوسف لانه ليس على النساء وعلى المفتي مخرج في ديننا قد نقلناه من قبل ولله في  
 لبسناوة والنفساء فانقطع دمها عقب الولادة ثم ذات آخر الاربعين وما كماله نفاس لان الطهر المختل في النفاس  
 ان كان خمسة عشر يوما فصاعدا فلا يكون فاصلا عند أبي حنيفة وعلى الفتوى كذا في الخلاصة واما ان كان ناقصا  
 فلا يكون فاصلا وهو كالدم المتوالي بالاتفاق كذا في الخلاصة فمجدوا فيهما في عدم فاصلية الطهر الناقص  
 في النفاس وانقطع في ثلثين ثم ما قيل عام اربعين والاربعون نفاس يكون الطهر الناقص غير فاصل  
 في النفاس بالاتفاق وان ما وجد تمام خمسة واربعين فالنفاس ثلثون فقط لانها رأت طهرها ما بعد <sup>الثلثين</sup>  
 فيغسل واما المعتادة انما لم يقل واما الثانية مع ان المناسب لقوله اما الاولى اهتماما بشان المعتادة فان  
 في مسائلها كونه بحسب موافقة ما رأتها لعادتها ومخالفتها اياها وكذلك وقال فيما نقل عنه هذا البحث  
 لخصه حيث الحيز لكثرة وقوعه وسعوبته فيه وتعدد اجزائه وغفلت اكثر النساء عنه فملك  
 بالجد والشم لتحصياله ومبطله فلعل الله بلطفه يستأله ويستدرك لك انه ليس كل عسر امين <sup>الشمى</sup> بكرع  
 فان رأت ما رأتها موافقا لعادتها كما نقل عنه فظاهر او نكله حين ونفاس كذا نقل عنه الاول في العشرة  
 في الحيز والثاني في المعتادة في النفاس ان رأت ما يخالفها فيتوقف معرفته او معرفته حال ما رأت من النفاس

والنفاس كذا نقل عنه او معرفته حال ما رأت من الحيز والنفاس او كالتخاض على اتفاق المعتادة ان ينقل  
 ردت الى عاداتها اذا كانت في العشرة كذا نقل عنه والباقي بعد المعتادة التخاض والافا كل حيز والعادة  
 او نفاس في المعتادة فقلت في المعتادة قاعدة الانتقال اجمالا لا يكون فصل هاتين هاتين فقلت  
 وبالله التوفيق المحالفة للعادة كذا نقل عنه ان كانت في النفاس فالجار والدم الاربعين فالعادة باقية <sup>تاليها</sup>  
 الى ايامها الباقية والباقي استخاضه لانه ليس من الدم وان لم يجاوز الدم الاربعين انتقلت العادة الى ما رأت  
 من الدم حنيفة او حكمها بشر كون ختمه ما في كل نفاس اذا كانت المحالفة كذا نقل عنه والحيز ان جاوز الدم <sup>العشرة</sup>  
 لم يقع في زمانها نصا في ثلثة ايام اكثر من ان لم يقع املا او وقع واحد او اثنان كذا نقل عنه انتقلت العادة  
 زمانا والعدد بما له بعد من اول ما رأت اقول يتناول هذه اربع اصلا الما والاول اذا لم تنزل في ايامها شيئا  
 ودرت قبل ايامها ما يكون حيزا وجاوز العشرة والثاني اذا رأت في ايامها ما لا يكون حيزا او اقل ثلثة  
 وقبل ايامها ما لا يكون حيزا وجاوز العشرة والثالث اذا لم تنزل في ايامها شيئا او بعد ايامها ما جاوز <sup>العشرة</sup>  
 والرابع اذا رأت في ايامها ما لا يصلح حيزا وبعد ايامها ما يصلح ان يكون حيزا وجاوز كل العشرة فمقدار ايام عاداتها  
 من اول ما رأت حيزا في جميع هذه الصور والباقي استخاضه فقد انتقلت زمانا لا عدد او ان وقع نصا بالام  
 في زمان العادة كذا نقل عنه فالواقع في زمانها او في زمان العادة كذا نقل عنه فقط حيزا لتجربته بوقوعه  
 في زمانها والباقي استخاضه لترجح جانب كونه بخاضه بجواز الدم العشرة وعدم وجوده في زمانها فان الواقع  
 في زمان العادة كذا نقل عنه مساويا لعادتها عدد فالعادة باقية في حق العدد والزمان كذا نقل عنه وذلك <sup>ظاهر</sup>



والآي وان لم يساو وكذا نقل عنه انتقلت عدد المراته ناقصا في العدد كذا نقل عنه ونقل  
عنه ايضا قال ناقصا اذا احتمال كون الواقع في الواقع في العادة فائدا عليها وان لم يجاوز الـ  
العتق فالكل حين يشمل صور الاول ذات في ايامها ما يصلح حيضاً ولم ترقبها ولا بعد  
شياء والثاني رأت قبل ايامها ما لا يصلح حيضاً وفي ايامها ما يصلح الثلث رأت بعد ايامها  
ما لا يصلح حيضاً وفي ايامها ما يصلح الرابع رأت قبل ايامها ما يصلح وبعداً ايضا ما يصلح  
مثلاً اذا كانت عاداتها ثلثة فأتها ورات قبلها ثلثة وبعد ثلثة او اربعة فاد لم يساو  
العادة والمخالفة كذا نقل عنه عدد احوال الثاني المخالف عادة فينتقل عدداً كذا نقل عنه وقد علمت  
ان الانتقال بمذمة مذهب في يوضع عليه الفتوى والآي وان لم يساو كما نقل عنه فالعدد بما له  
والتنقل بمسألة توضحها للطلاب امثلة النفاس امر هذه التي ذكرها او نشرع فيها امثلة النفاس  
امراً عاداتها في النفاس عشرون ولدت فأت عشرة دما وعشرين طهراً واحد عشر دما هذا وما يليه  
وتوضيح لقوله فان جاوز الاربعين فالعادة باقية اوردت يوماً دما وثلثين طهراً ويوما دما  
اربعة عشر طهراً ويوماً ثانياً في هاتين الصورتين ترد الى عاداتها والباقي استخاضة لان الطهر المتكامل  
في الاربعين لا يكون فاصلاً عند اخيصة بطلان كما عرفت وعليه الفتوى وهاتان الصورتان والمثلثان  
مذهب ابو يوسف وكون الطهر التام فاصلاً لكنهما تلايمانه من حيث يقع ختم النفاس بالطهر وعند مجز  
ختمه به اوردت خمسة دما واربعين وثلثين طهراً ويوماً دما هذا لما يجاوز الاربعين فالكل في هذه

الصورة

الصورة نفاس انتقلت عاداتها اوردت ثمانية عشر دما وثلثين طهراً ويوماً دما وهذا  
مثلاً ايضا لما لم يجاوز الاربعين لغسل الطهرين الدم وانقلبت عاداتها من العشرين الى ثمانية عشر  
ليس في ختم النفاس بالطهر كما ظن اوردت يوماً دما واربعين وثلثين طهراً ويوماً دما وخمسة عشر طهراً  
ويوماً دما هذا مثال لما يجاوز الاربعين فان خمسة عشر طهراً فاصل حتمنا قال في المحيط الب  
لوزات مبتدأة خمسة دما بعد الولادة بان بلغت بالحبل ثم خمسة عشر طهراً ثم خمسة دما ثم خمسة عشر طهراً  
ثم كسر الدم باعداً الى خيفة نفاسها يكون خمسة وعشرين والطهر الاول غير معتبر منه اصلها حتم  
الدم بطريقه في مدة الاربعين والطهر الثاني صحيح معتبر لان يوم الاربعين انتهى فمثلة المنة  
نفاسه ستة وثلثون يوماً فليس في اشارة الى جواز ختم النفاس بالطهر كما ظن وامثلة الخيف هذه التي  
تذكرها اذ امة عاداتها في الحيض خمسة وطهراً خمسة وخمسون رات عاداتها في الخيف خمسة دما وخمسة عشر طهراً  
واحد عشر دما فالدم الثاني جاوز العشرة ولم يقع في زمان العادة فصاحبها اذا زمان عاداتها في  
الطهر اعني خمسة وخمسين ولم يقع فيه شيء من نفاسه فيضها خمسة لانها رات من احد عشر والخمسة التي كانت  
عاداتها اولاً هذا مفهوم من قوله فان لم يقع في زمانها فاصلاً انتقلت زماناً والعدد بما له يعتد من الـ  
مارات انتهى وانتقلت عاداتها في الطهر من خمسة وخمسين الى خمسة عشر اوردت خمسة دما وستة واربعين  
طهراً واحد عشر دما هذا ايضا مثال لما جاوز العشرة ولم يقع في زمانها فاصلاً ونسعة رقع في ايام الطهر  
اعني خمسة وخمسين فطهرها انتقلت الى ستة واربعين وحيضها خمسة من اوقات اوردت خمسة دما



وثمانية وأربعين طهر أو اثني عشر يوما هذا ايضا مثال لما جاوز العشرة لكن وقع في زمان ما عادت لها نصاب  
 لان ايام الطهر اثني عشر وخمسة يتم بسبعة ايام الدم فان حصة الباقية وقعت في زمانها فهي خمس السبعة  
 استخاضة فالعادة باقية هكذا زمانا أو كانت خمسة وما واربعة وخمسين طهرها ويوما دما واربعة عشر  
 ويوما دما وهذا ايضا مثال لما جاوز العشرة لكن وقع في زمانها نصاب فلا الطهر لنا قص لا يفصل بين  
 فبداء الحيض وخمسة ههنا بالطهر والواقع في زمانها خمسة فلم يتقل عدتها لا عددا ولا زمانا وعادتها والطهرها  
 باقية لان الدم الواقع في ايامها خمسة اودت خمسة دما وسبعة وخمسين طهرها وثلاثة دما واربعة عشر طهرها  
 ويوما دما وهذا ايضا مثال لما جاوز العشرة ووقع في زمانها نصابا بل غفلة نكروا هو فقط حريضا  
 والباقي استخاضة فانتقلت مادتها في الحيض عددا الى ثلاثة لان زمانا طهرها الى سبعة وخمسين  
 اودت خمسة دما وخمسين طهرها وثلاثة دما هذا مثال لما لم يجاوز العشرة نالتسعة بتمامها الحيض انتقلت  
 عادتها في الحيض عددا الى تسعة وانتقلت ايضا زمانا وانتقل مرارها الى اربعة وخمسين ووجد في بعض النسخ  
 مثال هو اودت خمسة دما وخمسين طهرها وثلاثة دما وهذا ايضا مثال لما لم يجاوز العشرة وماله معلوم  
 مما سبق اودت خمسة دما وخمسين طهرها وسبعة دما وهذا ايضا مثال لما لم يجاوز العشرة اودت خمسة دما  
 وثمانية وخمسين طهرها وثلاثة دما وهو كسابقة اودت خمسة دما واربعة وستين طهرها وسبعة  
 واحد عشر دما الشق الاول من القدر بد مثال لما لم يجاوز العشرة ولكن لم يقع فيما يقع زمانها فقلنا  
 في الحيض انتقلت زمانا وعددا وفي الطهر الى اربعة وستين عددا والشق الثاني مثال لما لم يجاوز

العشرة فوهذه الصيغة تدل على عاداتها اعني خمسة والباقي استخاضة فانتقلت مادتها في الحيض زمانا لا عددا  
 ولطهرها واربعة وستين ويجوز بل العادة وختمها بالطهر كما ان اوله الفصل الثالث  
 في الانقطاع ان انقطع الدم انقطاعا حقيقيا او حكما على اكثر المدة في الحيض وفي القياس كطهرها  
 لئلا يلزم زيادة المدة كذا نقل عنه حتى يجوز وطئها بدون الغسل سواء كانت مبهمة او لا  
 كذا في الكافي لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمئن بهن بتخفيف الطاء جعل الطهارة  
 للحرمة وما بعد الغاية بخالف ما قبلها كذا ذكره الزينو والحكم بطهارة ما على ما تثار اليه من وجه لكن  
 لا يستحب وطئها قبل الغسل لان قوله تعالى حتى يطمئن بهن بالنسبة بدقته حتى يوطئ الوطئ والى الغاية الغسل  
 لكن حملناه على ما اذا كان ايامها اقل من عشرة دفعا للتعارض بين القرائين وطاهره يورث شبهة  
 فلهذا لا يستحب كذا ذكره في الكافي قوله فظلمهم يورث شبهة من ثارة الجواز وطئها بناء على انه  
 محمول على ما اذا كان ايامها اقل وانما اصل انه لما كانت الشبهة في ضعفه لم تورت الحرمة  
 ولو بقي من وقت فرض مقدارا ان يقول الله تعالى يجب قضاءه فنقل عنه هذا عند يحيى رحمه وقال في  
 التائنا طائفة والفقير عليه وقال ابو يوسف التحريم الله اكبر انتهى وفي الخلاصة ولو قال الله يصير  
 عند يحيى رحمه وفي الخبر يد جعل هذا رواية الحسن عن يحيى رحمه انما في ظاهر الرواية الاصل  
 الصفة مع الامم وعند محمد لا يصير شيئا الا بالكم والصفة ذكره الامام السرخسي في الجامع الصغير  
 في نسخة الامام خواهر دمه يصير شيئا بذكر الله تعالى فحسب قال في التائنا طائفة وذكر الشيخ السرخسي







والحرمة بان انقطعت في آخر الوقت لان الشرع حكم بطلانها بانها لا تجزئ الصلوة عليها كذا ذكره الكافي  
 حتى اذا لم يسبق بعبادة او بعد زمان الفصل التيمم كذا نقل عنه من الوقت مقدار الحرمة لا يجب القضاء  
 نقل عنه وكذلك اذا تليت آية السجدة لا يلزمها السجدة كذا في المحيط انتهى ولا يجزئها الصوم ان لم  
 يسعها الاغتسال او التيمم والحرمة الباقية من الليل قبل الفجر ولا يجوز وطئها <sup>اي وطئ من انقطع</sup>  
 معها قبل اكتمال المدة <sup>نقل عنه</sup> نعم كذا نقل عنه الا ان تغتسل او تيمم فتصل فينقل عنه ان كانت عاجزة  
 لفقداء او مرض وان فصل بعد التيمم لا يحل وطئها عند الحيضة والحيض <sup>رحم</sup> كذا في المحيط انتهى  
 واقول اشتراط الصلوة بعد التيمم على الصحيح انه ليس بان يقربها عندهم جميعا ذكر ابن النجيم في البحر الرائق  
 معزيا الى الميسرة انه لم يذكره في الحكم الشهيد في الكافي ما اذا تيممت ولم فصل فقبل هو الاختلاف  
<sup>المستند اليه</sup> وعندهما ليس للزوج ان يقربها وعند محمد له ذلك والاصح انه ليس بان يقربها عندهم جميعا لان الجسد  
 انما جعل للتيمم لا لغسل فيما هو مستحب في الاحتياط واحاصل التيمم لا يوجب حل وطئها  
 وانقطاع الرجعة وحلها للزوج الا بالصلوة على الصحيح ثم قال لكن قال القاضي في مساجد  
 في نزهة المختار الطحاوي ووجهها وان لم فصل ولا تزوج بزوجة اخرى  
 ما لم فصل وفي انقطاع الرجعة الخلاف انتهى او تصد الصلوة دينيا فذمتها فلا ينقطع ذمتها  
 قبل الوقت او في الوقت او في ثلثه ولم تغتسل او لم تيمم فلم فصل ولم يمض وقت تلك الصلوة  
 عليها لا يحل وطئها قال البرقي والمقلد لا حتى تغتسل او يمضي عليها اذ في وقت الصلوة  
<sup>الراقل العشرة</sup>

وقال الزيلعي

قال الزيلعي في شرحه ان انقطع الدم لا قبل من العشرة لا توطن حتى تغتسل او يمضي عليها وقت صلوته  
 كاملة لان الدم تدرك عادة وينقطع لغيره فلا يترتب جازبا لانقطاع الا اذا احدث شيئا من اجسام  
 الطهارات وذلك بالاغتسال الجواز القراءة فيه ويمضي وقت لوجوب الصلوة في ذمتها وهي انما <sup>ممكن</sup>  
 ثم قال بعد سطر وقوله ان في وقت صلوته وهو ما اذا ادركت من الوقت بد بقاء وان تقدر على الانشغال  
 والحرمة لان زمان الاغتسال هو زمان الحيض فلا يجب الصلوة في ذمتها ما لم تدرك ذلك  
 من الوقت ولهذا لو طهرت قبيل الصبح باقل من ذلك لا يجزئها صوم ذلك اليوم ولا يجب عليها قضاء <sup>صلوة</sup>  
 فكانها اصبت وهي طائفة ويجب عليها الامساك تشبها حتى لو انقطع قبيل طلوع الشمس  
 لا يجوز وطئها حتى يدخل وقت العصر وكذا لو انقطع قبيل العشاء حتى تطامع الفجر  
 ان لم تغتسل او تيمم فصل الا ان تيمم كذا المدة قبلها ام قبل الفصل التيمم فنقل عنه هذا الذر  
 ذكرنا من الاحكام في البداية والمعاداة اذا انقطع دمها في عاداتها او بعد ما وانما اذا انقطع فبها في  
 حق الصلوة والصوم <sup>انكسرها</sup> في حقهما كذلك مثل الاحكام السابقة للاحتياط كذا في الزيلعي  
 راما الوطئ فلا يجوز وان اغتسلت حتى يمضي عاداتها لان العود والعادة غالب فالاحتياط احوط  
 كذا في الكافي حتى لو كان حبضا عشرة فحاضت ثلثة وطهرت ستة لا يحل وطئها لما ذكرنا وكذا النكاح  
 او مثل الحيض النفاث اذا انقطع قبل عاداتها لا يجوز وطئها وان اغتسلت حتى يمضي عاداتها  
 واما الصلوة والصوم فعلم ما لهما من سبق وذكر في الخلاصة انه اذا انقطع دم المرأة دون عاداتها <sup>المعروفة</sup>



في جوفها ونفاسا غشيت حين تحاذي <sup>الصلوة</sup> وقت ركعت راجعت زوجهما عن قربانها احتياطا حتى  
 تأتي عادتها تكون للصوم رمضان احتياطا فلو كانت هذه الحبيضة هي الثلثة من العلة انقطعت  
 الرجعة احتياطا احتياطا ولا تترك برزخ آخر فان زوجهما رجل ان يعاودها الدم جاز <sup>الاحتياط</sup>  
 ولا يعاودها الا كان في العشرة ولم يزد على العشرة <sup>الاحتياط</sup> فسد كساح الثاني وكذا صاحب الاستبصار ومجتبهما  
 انتهى ثم ان المرأة كلما انقطع دمها في الحيض قبل ثلثة ايام تستظر الى آخر الوقت المستحب <sup>الاحتياط</sup> مثلا اذا  
 انقطع دمها وقت العشاء يؤخر الصلوة الوقت يمكنها ان توفى فيه وتصل قبل ان تصاف الليل  
 كذا نقل عنه وقال اصدا الشريعة والمراد اخر الوقت المستحب دون الوقت الكراهية وقال النجيم  
 في البحر الرائق وفي المبسوط اذا انقطع الدم لاقبل عشرة تستظر الى آخر الوقت المستحب <sup>الاحتياط</sup> المذكور ونص عليه محمد  
 في الاصل قال اذا انقطع في وقت العشاء تؤخر الوقت يمكنها ان تفصل قبل ان تصاف الليل <sup>الاحتياط</sup> مكررة  
 وجوبا اما في المغنادة فلان الوقت الحيض والدم يغلب درويها في وقته واما المبتدأة فلا تسهر <sup>الاحتياط</sup> من الحيض  
 فيكون ايضا وقت الحيض للاحتياط في الانتظار الى آخر الوقت فان لم يعد دمها توفى بصيغة  
 المضارع مجذوا حد الثاني وكذا قوله <sup>سبيل</sup> وتشتبه وتصل وتراعي الغريب ان لم تبلغ الغواني <sup>سبيل</sup>  
 كذا نقل عنه ونصوم ان انقطع قبل الجهر وتشتبه ان انقطع عند او بعد او قبيله وان عاد دمها  
 بطل الحكم بطماتها فتعذر عن الصلوة والصوم كذا نقل عنه وبعد الثلثة ان انقطع قبل العلة  
 كذلك يجب ان تستظر الى آخر الوقت لان الغالب عوده في ايام عادتها لكن تصل بالفصل كلما انقطع

لوجود

لوجود الحيض قبل او بعد العادة كذلك تستظر الى آخر الوقت ثم تفصل وتصل ونصوم او تشبه  
 لكن كلما انقطع بعد العادة التأخير مستحب فقل من السخيل اذا انقطع دمها وقت العشاء  
 تؤخر العشاء الى وقت يمكن ان تفصل فيد تفصل قبل ان تصاف الليل انتهى لا واجب قال في الخلاصة  
 ولو كانت مستكملت عادتها في الدم فانقطع غشيت في آخر الوقت وصلت قال الفقيه ابو جعفر هذا الثاني  
 استحباب مجازي والاول وذلك لان دور الدم بعد تمام العادة يذو فلا يجب الانتظار والنفاس كالحيض  
 في الحكم المذكورة غير مستحب الفصل في كل انقطع مالا مساو وكان ثلثة ايام او بعد هكذا نقل عنه  
 اذ كل ما وجد في ايامه ولو كان قليلا نفاس فيجب انقطاعه الفصل الرابع في الاستمرار والسنن والدم حله  
 وقع من المغنادة او من المبتدأة فذلك قال هو ان تقع من المغنادة التي سبقت منها دم وطهرت جميعا او احدهما  
 فظهر ما وجبها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرت ما قبل سنن شهر والافضل ما مقدور  
 بتقدير معين عند عامة مشايخنا جميعا فيرة عادتها او مقدار معين الا عند ابي عصم بعد بدعاز الزور  
 فانه يقدره بشئ معين وهذا ما قال في نقل عنه الا عند ابي عصم بعد بدعاز الزور فانه يرد الزور  
 اصلا بل يرد على عادتها وان طالت مثلا او اكانت عادتها في الطهر ستة وفي الحيض عشرة بأمرها بالصلو  
 والصلوة ستة وبرتوها عشرة ينقض عدها عند مثلثة سنين وشهر عشرة بايام ان كان الطلاق  
 في اول حيضها وحسابها انتهى ثم اختلف عامة مشايخنا وقال محمد بن ابراهيم الميدا في مجمل عادتها من الطهر  
 ستة الشهر الساعة اعتبارا بمدة الحمل فان قل هو طهرت كلها ستة الشهر مدة الحمل غير ان مائة الحمل تكون



امة من ملة الطهر علة وينقص منها نحو ليقع الفرق بينها واقل ذلك ساعة حمران هذه المداة اذا  
 ملأها زجها ينقص عن ثمانية عشر شهرا <sup>الاما</sup> ثلث ساعات لوزان يكون ونوع الطلاق عليها  
 في حالة الحيض فيحتاج الى ثلثة اطهار كل طهر ستة اشهر الساعة والى ثلث حيض كل حيض عشرة ايام  
 وقال بعضهم يجعل عدتها من الطهر سبعة وعشرين يوما لان المداة نزل الدم والطهر في شهر علة واقل  
 للحيض ثلثة ايام فيجعل بعد ذلك سبعة وعشرون طهر <sup>الحيض</sup> ثلثة ايام مع هذه الثلثة في الشهر الثاني  
 وهكذا دبرها ما دام بها الاستمرار عشرة حيضها سبعة وعشرون طهر <sup>وقال ابو علي</sup> الا في يجعل عدتها من  
 الطهر سبعة فحين يوم اعتبارا باقل مدة الحمل فان العلة تنقضي ستة اشهر كما بثلت حيض يمتلئ <sup>توقع</sup>  
 لاطلاق في الحيض في ثلثة اخر مع حيضها لانقضاء العلة فتوقع التاويل ثلثة اطهار بحيضها  
 وبها اقامة الحمل في انقضاء العلة فيكون كل طهر بحيضه مساويا لسنتين يوما فاسقطنا عنها  
 ثلثة الحيض في ثلثة في الطهر سبعة وخمسون وكان عبدا لله الزعفراني بقول عدتها من الطهر ستون يوما  
 وحيضها عشرة وهكذا اثبت الحكم الشهيد في المختصر كذا ذكر في المحيط والتاويل خاتمة <sup>المحصر</sup>  
 اختار مذهب السيد في لا عليه الاعتماد قال في التاويل خاتمة على ما سنده فيما نقله كذلك قال فيرد الى  
 ست اشهر الساعة وحيضها بما لا ينقل عنه هذا قول محمد بن ابراهيم الميلا في قال في الغاية وغيره <sup>عليه</sup>  
 الاكثر في التاويل خاتمة وعليه الاعتماد وقال في الكافي عند عامة العلماء وتروى الى عشرين كما لو بلغت  
 مستحاضة وقال في الخلاصة واكثر الطهر الا في يصلح لنصب العدة <sup>نحو</sup> كما مل وقال المحيط الخ

وعن محمد بن مقدس بن راجح الكاظم وهو الاصح وقال في الغاية قبل الغتص على قول الكاظم واخترنا قول  
 المدا في لقوة ولما في رواية التبريد قال في الكاظم بعد نقل مذهب بعض مذهب عامة العلماء واستدلوا  
 على مذهب عامة العلماء لان لاكثر الطهر الصالح لنصب العدة غاية السنة لا تصلح لنصب العدة الشهر  
 ولا وقع الاستمرار في المداة <sup>الحيض</sup> فكانت في اول حيض ونفاس علم ان المداة على وجهين مبتدأ فباعتبار <sup>المحصر</sup>  
 ومبتدأ فبلغت بالحمل كذا في المحيط والتاويل خاتمة كما منها ثمانية اشهر <sup>بها</sup> الام ابتداء او لا ابتداء <sup>المحصر</sup>  
 ببيان احوال المداة التي بلغت مستحاضة فحيضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون فهذا  
 ما قاله <sup>في المحيط</sup> فحيضها من اول الاستمرار عشرة ندع الصلوة والصوم فيها وبغيرها عليها  
 سائر احكام الحيض وطهرها عشرون تا في فيها بها واذ لا لان الغالب على النسوان ان الحيض في  
 كل شهر مرة فيحمل حيضها عليها واكثر ملة الحيض عشرة فيكون طهرها عشرون ثم ذلك دبرها ثم  
 اثبت بقوله ونفاسها اربعون ثم عشرون طهرها اذا لا بتوالي نفاس وميض ثم عشرة حيضها ثم ذلك  
 دبرها في بيان احوال المداة التي بلغت بالحمل ثم الاستمرار بالدم بعد وضع الحمل فتقرب بها ان المراهقة  
 اذا ابتدأت وبلغت بالحمل فولدت وتسمى بالدم فنقاسها اربعون يوما سندا في عند الشافعي  
 وهو يعتبر اقل النفاس كونه متيقنا به وعن فتاوى كثرها للاحكام لانها مبتدأة في حق النفاس لا لزوم ان  
 في حق المبتدأة بالحيض اعتبارا اكثر الحيض وهو عشرة اذا استمر بها الدم لوجود الامكان فكذا في حق النفاس  
 ولان الصلوة تسقط عنها برؤية النفاس يقيين فلا يرتفع السقوط الا بيقين ولا يقين قبل الاربعين



وبعد لا بد من جعل عشرة يوم طهر لانه لا يترأى نفاس وحض من بينهما كما لا يتألى الحيض فان طهر  
بينها وانما قد رنا الطهر بالعشرين في حقها لان العشرة الاخيرة من النفاس تحق العشرة الاولى من الشهر  
ولو مارت العشرة من الشهر مستحقة بالحض في المبدوءة بالحض او من قبلها كان الباقي من الشهر في ذلك  
عشرون طهر فاذا استحققت بالنفاس كان كذلك لان النفاس كالكل ذلك لا يحضر نظير الحيض ثم بعد ذلك  
عشره حض لانها ابتداء في حق الحيض وطهرها عشرون فذلك دأبها كذا في المحيط البرهاني وقوله وان كان  
مبتدوءة دما وطهر صحيحا الى قوله وان رأت دما وطهر صحيحا ثم استمر الدم بيان احوال المبتدئة التي بلغت بالحض  
بلا ولم يستمر بها الدم ابتداء وهي لا تخلو ابدا ان رأت دما وطهر صحيحا او رأت دما وطهر فاسدا او رأت  
دما صحيحا وطهر فاسدا فان رأت دما وطهر صحيحا ثم استمر الدم تكون معانة وقد سبق حكمها  
ان طهرها وحضها ما عتادت في جميع الاحكام لان طهرها اقل من ثلث شهرها لا يرد اليه انما لا يرد  
وحضها بما لم يمثاله من اربعة رأت خمسة دما ولديين طهر ثم استمر الدم خمسة من اول الايام وحض لا  
تقوم وقوطا وكذا في احكام الحيض بيان تفصيلها ثم اربعون طهرها تفعل هذه الثلاثة  
وغيرها من احكام الطاهرات وان رأت دما وطهر فاسدا فلا اعتبار بها في نصب العادة ثم لا تخلو من ان يكون  
الطهر الفلانا قصا وانما فان كان الطهر لا قصا يكون كالمستمر وكما اسد او عشرة من ابتداء المستمر  
ولو كان المستمر حكما حيضها من طهرها ثم ذلك دأبها ما مثاله امر مثلا اذا رأت دما وطهر فاسدا  
والطهر ناقص من خمسة عشر حراقة رأت احد عشر دما واربعه عشر طهر ثم استمر الدم فهذه الدم والطهر

كلاهما

كلاهما فاسدان الدم للزيادة على العشرة والطهر لانتقصان عن عشرة مستمر حكما من اولها مارت كما  
لجعل كانها ابتليت بالمستمر من ابتداء لما عرفت ان الطهر الناقص كالمستمر الى جعل حبضها عشرة من اولها مارت  
احد عشر وبقيته الشهر اعني عشر من طهرها ومعناها خمسة عشر الى زمان الاستمرار فيجعل خمسة من اول الايام من  
طهرها فتصلي في هذه الختة وتقوم وتأتي سائر احكام الطاهرات ثم تقعد عشرة وقصلي عشر من  
ذلك دأبها كما في صورة المستمر حقيقته وان كان الطهر ناقصا فاما ان لا يزيد مجموع مارات من الطهر الدم  
الفلان والفلان على ثلثين واما ان يزيد فان لم يزيد مجموع مارات من الطهر الفاسد والدم الفاسد على ثلثين  
فكما السابق حيث يكون حبضها عشرة من اولها مارت وطهرها عشرين كما قال بان رأت مثلاً واحد عشر دما  
وحضه عشر طهر ثم استمر الدم عشرة من اولها مارت وحضه عشر طهر ثم ذلك دأبها نقل عنه هذا قول محمد بن ابراهيم  
البيهقي وقال في المحيط الشريفي هو الصحيح وقال الدقاق حبضها عشرة وطهر ستة عشر انتهى ذكر في  
المحيط البرهاني والساتا وخاتمة فالدم ههنا فاسد لكونه زائدا على العشرة والطهر الصحيح ظاهر  
لانه استكمل خمسة عشر يوما الا فسد معنى بفساد الحيض لانها صلت في اول يوم منه بالدم فعلى قول  
محمد بن ابراهيم المياني رحمه يكون حبضها عشرة من اولها مارت وطهرها عشرين كما لو بلغت  
ولستمر بها الدم ومعناها من طهرها ستة عشر اليوم الحاد عشر من الدم وخمسة عشر بعد ذلك لم ترفها  
جاء الاستمرار وقد بقي من طهرها اربعة فتصلي اربعة من اول الاستمرار ثم تدع الصلوة عشرة ثم تصلي  
تصلي عشرين وعلى قول ابي علي الدقاق حبضها عشرة وطهر ستة عشر وقد مضت ستة عشر يوما فتدع



الصلوة من اول الاستمارة عشرة وقصلي سنة عشر لان دأبها ثم قال في المحيط البها في فوجه قول ابو علي الدماقي  
 ان فساد الدم في اليوم الحادي عشر لم يوثر في الدم وجعل العثة عادة لها في زمان الاستمرار فكذلك لا يوثر  
 في الطهر لان المفسد واحد فان لم يوثر في جنسه لم يوثر في خلافه وجنسه من طريق الاولى ووجه قوله محمد بن ابراهيم  
 لان اليوم الحادي عشر من الطهر من الحيض وروية الدم الثاني يوثر في الطهر انتهى فان زاد على ثلثين  
 بان رأت مثلاً احد عشر يوماً وعشرين طهرًا ثم استمر الدم عشرة ايام من اول ما رأت حيض ثم طهر  
 الاول الاستمرار ثم يستأنف من اول الاستمرار عشرة حيض وعشرون طهرًا وذلك لان الدم والطهر ههنا  
 فاسان اما الدم فلكونه زائدا على العثة ولما الطهر فهو وان كان صحيحا ظاهرا لكنه فاسد  
 معنى بفساد الحيض لانها وصلت في اول يوم منه بالدم فكان مجموع الطهر واحد وعشرون يوما  
 وذلك لا يصلح لنصب العادة فعشرة من اول ما رأت حيض وعشرون طهرًا ثم ذلك دأبها و  
 هذا الذي ذكرناه معنى قوله لان الطهر وان كان تاما لكن اوله دم قصلي به يفسد فلا يصلح لنصب العادة  
 وظاهر من تقريرنا ان هذا دليل على ان القسمين على ما ينفرد به العبارة ايضا وان كان الدم صحيحا  
 والطهر فاسداً يعتبر في نصب العادة الدم لكونه صحيحا معتبرا لانه الطهر لفساده وذلك بان  
 رأت مثلاً ثلثة دماء وخمسة عشر طهرًا وبعدها دماء وخمسة عشر طهرًا ثم استمر الدم الثلثة الاولى  
 والباقي طهرًا لان الاستمرار لان الدم الفاسد ههنا وهو يوم لكونه ناقصا عن النصاب طهرًا كما ثم  
 يستأنف ثلثة من اول الاستمرار حيض وسبعة عشر طهرًا وذلك لانه لما فسد كل من الطهرين

كونه  
 لعدين الذين يصححون لم يصلح المجموع منهن ومن دم يوم واحد لنصب العادة وذلك من قول الاستمرار حيض  
 فيكون طهرًا سبعة وعشرين بناء على ان الغالب على السوان ان يرين الحيض في كل شهر مرة وذلك دأبها وان كان  
 الطهر الثاني اربعة عشر طهرًا خاضع عشر حيضها الثاني يستثنى من الدم المتوسط لانه لا يخل بين الطهرين  
 الى ثلثة ثم طهرًا خاضع عشر وذلك دأبها اذ يكون الدم الطهر الاول صحيحا لكون الطهر الثاني ناقصا  
 غيبه معتبرا فكانا رأت ثلثة دماء ثم خمسة عشر طهرًا ثم استمر بها الدم لكون الطهر الثاني ناقصا لانه لا يخل بين  
 لنصب العادة هذا ونقل عنه لم يبرك كون الدم فاسداً والطهر صحيحا لان لا يتصور في البتة ان تستمر رأت  
 طهرًا صحيحا شروع في احوال البتة انما يغت بالحيض ولم يستمر بها الدم ابتداء ثم استمر الدم ولم يزل الطهر  
 اصلا كما هفتة بغت بالحيض فولدت ورأت اربعين دماء ثم خمسة عشر طهرًا ثم استمر الدم فحيضا عشرة  
 من اول الاستمرار وطهرًا خمسة عشر وذلك لان الحكم اذا اراد الطهر لانه صحيح يصلح لنصب العادة  
 فنقل عنه هذا الاطلاق على قول عثمان قال صدر الشهد هذا القول اليق بحد صبا في يوم عطا هذا هو  
 وعند المبدأ في ذلك الواحد وعشرين ففيه يكون حيضها تسعة وطهرها احدى وعشرين ثم كلما اراد الطهر  
 نقص من الحيض مثله الى سبعة وعشرين ففيه حيضها ثلثة وطهرها سبعة وعشرون فان زاد على هذا  
 فيوافق المبدأ في ابا عثمان فيحيضا عشرة من اول الاستمرار وطهرها مثل ما رأت قبله اتي عدد كان  
 انتهى ولم يزد كما اذا كان طهرها بعد الاربعين اقل من خمسة عشر ثم استمر بها الدم لان الطهر الثاني ناقص  
 لا يفصل بين الدمين فصارت حكمها استمر بها الدم بعد الولادة وقد عرفت حكمها من ان يجعل نفاسا اربعين



وعشرون بعدها ظهرها وعشرة بعد ذلك حيفها فحيا حكمها بخلاف ما اذا كانت دمها على اربعين في  
 النفاس بواحد او اكثر ثم رأت طهر اخره عشر او اكثر ثم استمر بها الدم حيث يفسد الطهر من طهر عشرة  
 او اكثر لانها صلت في اليوم الحادي والاربعين بالدم كذا في المحيط الثاني رغبة فلا يصلح لنصب العاة  
 فصارت كالحائض ولو لم يترجمها الدم وهنالك يجعل نفاسها اربعين وبعد الاربعين يجعل عشرون  
 لظهرها وبعد ذلك عشرة لحيفها كما عرفت فان كان بين النفاس والستمر عشرون او اكثر فعشرة من  
 لولا الستمر حيف تدع الصلوة فيها وعشرون طهر فصل فيهما وذلك دأبها والآن ان لم يكن بين النفاس والستمر  
 عشرون او اكثر بل كان اقل اتم عشر من عز اول الستمر للطهر فصل الى تمام العشرين ثم يستأنف عشرة حيف  
 وعشرون طهر وذلك دأبها فقائمة هذا قول الميدا او خلافا للدقاق كما بينا سابقا انتهى وقال في المحيط  
 والثاني رغبة هذا قول محمد بن ابراهيم الميدا واما على قول في الدقاق طهر ست عشرة حيفها عشرة فمن اول  
 تدع الصلوة عشرة وتصل سنة عشر وذلك دأبها تنبيه يستعمل في علم ما في سياقه فمما سبق او كان بحيث يعلم  
 منها وانما المذكورة كذلك الدماء القاسية التي لا تتعلق بها احكام الحيض للمناسبات بالاختصاص <sup>فيها</sup> <sup>الاول</sup>  
 ما تراه الصغيرة جدا لان هذا دم سبق او انه فلا يصطلي لحكم الحيض اذ لو اعطى لحكم الحيض حكم ببلوغها وانه  
 محال في الصغيرة جدا كما في المحيط اعني من لم يتم له تسع سنين وقد ذكرنا اختلاف المشايخ في ادق المدة التي  
 يحكم ببلوغ الصغيرة فيها برؤية الدم لكن لذكره على ما في المحيط ثانيا لان فيه دلالة الدليل المذهب المختار  
 قال في المحيط واختلف المشايخ في اني يحكم ببلوغ الصغيرة فيه برؤية الدم وكان محمد بن مقاتل الرازي يقد

تسع سنين لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشرته رضى الله عنها وصحبت تسع سنين وروي بها وهي تسع سنين  
 والظاهر اني بها بعد البلوغ وكان لا في مطبخ البليخ بنيت وبعضهم قد روي بسبع سنين قاله من رواها  
 صياكم اذا ما غوا سبعا والامر للوجوب ولا وجوب الا بعد ذلك البلوغ ولا تصور له الا في هذا الموضع <sup>على الحيض</sup>  
 بن محمد سلام البليخ عوبت تسع سنين اذ ارات الدم هل رأيت ان تكون حيفا قال نعم اذا غاد من غامقة الحيف  
 ولم يكن زواله عزاة واكثر من شايخ زماننا قد روي ذلك بشي عشرة سنة فاذا ارات الدم وهي حبيبة <sup>تصادف</sup>  
 لا دأبها فهو حيف والافهم من الرض والغلب في زماننا رؤية الدم في ثلث عشر او اربع عشرة راضا بان  
 المتقدمون لم يجدوا في ذلك حدا لان ذلك يختلف باختلاف الهواء باختلاف البلدان والبنية <sup>الانبياء</sup>  
 ولكن قالوا انما مبعها وراى الدم ثلثة ايام فهو حيف انتهى في الثاني رغبة ان اكثر من شايخ زماننا  
 على ما قاله محمد بن محمد بن ابي النابيع وهكذا قال ابو يوسف واجمعوا ان ابنة خمس سنين فاذا رأت الدم  
 لا يكون حيفا وابنة تسع سنين فاذا رأت الدم يكون حيفا واختلف المشايخ في ابنة ست وربع  
 ونماذ انتهى والثاني ما تراه الابسة عند السرد والاحمر قد ذكرنا ان المختار في ابنة خمس وخمسة  
 ونقل عنه على الابسة وهي ابنة خمس سنين في الامم وقال في عدة الخلاصة بعد ما ذكر المختار والشيخ  
 الامام عز الدين الكنتكي سمر قندى يفتي بخمسين سنة فاذا رأت الابسة بعد ذلك ما فهو حيف <sup>في حيض المحيط</sup>  
 ومن جملة الدماء القاسية ما تراه الكبدية جدا هكذا وقع في بعض الكتب قد ذكر محمد بن في نوادر الصلوة  
 ان المجوزة الكبدية اذا رأت الام مبه الحيف فهو حيف قال محمد بن مقاتل روي في نوادر محمولة على ما انما



يحكم بإيلاسها فاما اذا انقطع الدم حكم بإيلاسها هو ابنه سبعين سنة او غوه فرائه لا يكون حيضا او وقع  
 ونقص الكتب كان المبدأ في يقول ما ذكر في النوار على ما اذا رأت الام سلة ثلا بذلك حيض  
 وما وقع في بعض الكتب اذا رأت بلة وهو ليست بحيضر عامة الشايخ على رواية النوار يقول  
 بان ما رأت بعد الايلاس يكون حيضا فاما ان يكون حيضا اذا كان امرا او سودا او صفرا لا يكون الحيضا  
 ثبت بالاجتهاد فلا يبطل حكم الاكل الثابت بالاجتهاد وقال طريق القضاء ان يدعي احد الزوجين  
 فادلتها بحسب قيام العدة فيقضي القاضى بمحوه وبانقضاء العدة كالمثل الصدرا الشهداء <sup>الذين</sup>  
 يقتضي بان لو رأت بعد ذلك يكون حيضا ويضرب بطلا لا اعداد بالاكثرة ان كانت لآل الدم قبل تمام القتلاد  
 بالكثر لا يبطل الا نكحه فيقضي القاضى بمحوه وذلك اوله يقض في مجموع النوازل الاليسة اذا اعتدت  
 بالكثر وتزوجت ثم رأت الدم يكون النكاح فسادا عند بعض النايخ انتهى والمثلثة ما زاد الحامل  
 لانسد افرم وجماعا على ذكرنا وقال الشافعي رحمه حيضا اعتبارا بالنفاس بل ولدت ولدين فالنفاس من الاول  
 وهو حامل حتى يضع حملها ولا حائل تستبرأ بحضنة فجعل عم وجود الحيض على بلادة الرحم من الحمل حيث  
 جعل الحيض للحرمة وما حلت الا للثيقن بانها ليست بحامل وان الحامل لا تحيض وان الحيض والنفا  
 ليحتمل ان ولو جاز اجتماعهما لم يكن وجود الحيض دليلا على انتقال الحمل ولم يكن حلا لا لوجوده احتياطا  
 وام ايضا وعن ابن عباس رضي الله عنه قال ان الله تعالى رفع الحيض عن الحمل وجعل الدم رذقا للعدا وماتة  
 رضي ان الحامل لا تحيض لان ثم الرحم بسند الجبل وفيها ذكر انه يتفتح في مجزوع الولد الا لو تنفس فلا يذمنا

سما ذكره

كذا ذكره الزيلعي بغير بلاد احزان عما تروى عقيدة التوسمين فانها وان كانت حلالا فذلك الحاله لكن  
 ما رأت ليس بالحيض بل بالنفاس عند الإحنية واي يورعه فذلكناه فماسبو والرابع ما جاوز اكثر الحيض  
 والنفاس الحيض الذي هو القيد بالنسبة الى المعتادة والمتداوة بالحيض للمبراستحيضنا وكذا بالنسبة  
 الى غير الحيض الاول للمتداوة القيد بالنسبة الى الحمل فولات ولتم بها الدم والاربعون نفاس ومثرون بعد ذلك  
 ثم عشرة مبيضا ثم السخامة الواحدة وعشرين واما بالنسبة الى حيضها الاول فلما جازت القيد الحيض بقوله  
 الثاني ولعله لم يبال به كقولها تدور بالنسبة الى اخريات والخامسة عشرة من الثلثة في الحيض السدس  
 ما عدا العادة الحيض غيها سواد جازنها يوم او يومين او ثلثة او اربعة او غيره كذا فيتناولها جاوز  
 العشرة وما لم يجاوزها نقيده بقوله بشرط مجاوزة العشرة يخرج عن ما عدا العادة يوم او يومين  
 مثلا ولم يجاوز العشرة والمراد بمجاوزة العشرة مجاوزتها حقيقة بان استمر الدم او حكما بان ينقطع  
 مثلا على ما عدا ما عداها بيوم مثلا ثم عاد قبل تمام خمسة عشر يوما بان كانت عادتها خمسة ايام مثلا من اول  
 كل شهر فرائت ستة ايام فان السادس حيض ايضا فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر يوما ثم رأت <sup>الدم</sup>  
 قائما تود الى عاتها وهو خمسة واليوم السادس لخصامة فنقض ما تكنت فيه في الصلوة كذا ذكره ابن القيم  
 في البحر الرائق مقتزيا الى السراج الوهاج وقيد بقوله وقوع النصاب فيها لانه لم يقع فيها نصفا  
 انتقلت عادتها زمانا هو العدد بحاله يعبر حيضها من اول ما رأت فلا يصح الحكم باومعنا العادة <sup>ومسند اليه</sup>  
 اسقى منه على الاطلاق والسابع ما بعد مقدرا بعد العادة كذا لا ما را وحضر غير هكذا انقل عنه



بشرط مجاوزة العشرة معدوم وقوع الصلب فيها فاعلم بما ذكرنا من القيدين ان الاول فظا صريحا  
الثاني فلا بد لو وقع نصاب فعلى تقدير مجاوزة الدم العشرة لا الواقع فيها فقط حيض والباقي اجتماع  
وعلى تقدير عدم مجاوزة الدم العشرة الكل حيض كسابق تحريره وانتقال العادة نصل الخامس  
في المصلحة التوسيت عاداتها في حيضها فاسبق نقله عنه ان في بيان احكام المصلحة لحكم النبي صلى الله عليه وآله  
حفظ ما دلتا في الحيض والنفاس الصريح دار مكانا فلا جنت ارضارت مجنونة - ارغى عليه ما فوق  
يلين الجنون والاعفاء ان الجنون ما يصيب العقل مسلوبا وان غدا ما يصيبه العقل مقلوبا من نوع مرض  
غالب يضعف القوى والفهم بينهما ريد النوح ان النائم اذا نبت انبت بخلاف من قام به الجنون والمغفلة  
اوله تهتم لئلا ينهاسقا نسيت عاداتها فتمس بها الدم فعليه الاحتياط عندنا لان هذا اشتباه  
وقع وامر مأمور الدين قلبي اشبه القبلة والسهم في اعداد الركعات كذا في المحيط والناظرانية  
فان سقطت على واحد من موضع خفيها وعدده عملت به لان غلبة الظن بالبحر دليل ظاهر والعلل بالدليل  
الظاهر واجبا اقامة الواجب بقدر الوضع كذا ذكر الزيلعي في تحرير منتهى قبلة القبلة وقال في المحيط  
فلا تستقر اكبر فيهما وظنهما على موضع خفيها بعدد هاضمت بل ذلك كما في باب القبلة فتصلي في كل زمان  
هو ظاهرة بفالظن كما كان بالوضوء لوقت كل صلاة وتلج الصلوة في كل زمان هو حاضر بفالظن  
وكل زمان لا يستقر فيهما فيه كل شيء وتردد بين الحيض والطمه لم تمسك عن الصلوة الفريضة لاحتمال  
طاهرة فذلك زمان فعليه ذلك ويحتمل انها حاضر فليس عليها ذلك فاستور فعل الصلوة

فصل بيان  
 في قول المصنف رحمه الله تعالى في باب العبادات فتحتها فيها فتعطل لنا انما انقضت لغير علم اولها  
 كان خبرها من ان نكحها وعليها ذلك انتهى الا انما لم يستقرظها على كل واحد من موضع الحيض  
 ومعهه بالزم يستقرظها على كل منهما او بان لم يستقرظها على احدهما فقط فعليها الاخذ باحوط والا حكا  
 بعشرة وعليها بستة أشهر الساعة نقل عنه هذا قول اللباني ومثله الاكثر في قول آخر ذكرنا فيها  
 سابقا في الحاشية انتهى فتقضي عدتها بتسعة عشر شهرا وعشرة ايام غير اربع ساعات من وقت الطلاق  
 لانه يقدر اكثر من الشهر الساعة على ما مر من الجواز ان الطلاق كان بعد مضي ساعة من  
 حيضها فلا يحتسب هذه الحيضة من العدة وذلك عشرة ايام غير ساعة ثم بعد يحتاج الى ثلثة اطهار  
 كل مائة شهر الساعة وثلث حيض كل حيض عشرة ايام واذا اجازت بين هذه كانت الجملة تسعة  
 عشر شهرا وعشرة ايام غير اربع ساعات فانقضت عدتها بمضي هذه المدة من وقت الطلاق  
 ويجوز لها ان تنزوج بزواج آخر بعد مضي اربعة اشهر ويوم واحد غير ساعة من وقت الطلاق  
 لان من الجواز ان الطلاق كان مضي ساعة من حيضها فلا يحتسب هذه الحيضة من العدة فتقضي  
 بها العدة وهي عشرة ايام غير ساعة ثم بعد ذلك يحتاج الى ثلثة اطهار وكل طهر سبعة وعشرون  
 حيض كل حيض عشرون ليلة والجملة مائة ولذا وعشرين سنة فتزوج بعد مضي هذه المدة كذا كنتم  
 في المحيط والفتاوى غانية وصحوا هو الاصح بالاحتياط ولذا قال الزبيدي بعد نقض مضي عدتها على  
 منسوب المبدأ في قول جماعة من علماء الحنابلة من انما اذا اطلقت فتقضي عدتها بتسعة عشر شهرا



الثالثة عن ما تلجوا ان يطلقها في اول الطهر فيحتاج الى ثلث حيض بشرها او ثلثة اصلها بثمانية عشر  
شهر الاسماء قالوا لا يجوز عفو بية ينبغي ان يزيد على ذلك لانه يجوز ان يطلقها في اول حيضها لا يقدر  
بتلك الحيضة فيحتاج الى ثلث حيض بآبائها والى ثلث اصلها وانتهى من قبل عنه قال ابو عبيد بن عمير  
لا تقضي عدتها في حكم السر بزوج آخر ابدا لانه لا يراى التقدير في الحيض اصلها اذا لم تعلم العادة  
انتهى وقد انا القاضى ابو حازم لان نصب التقدير بالتوقيت ولم يوجد له هذا لم يقدر في حق الصوم  
والصلوة بل عليها ان تصوم وتفسك لكل صدقة لكن مائة الشايع قدوة للضرورة والبدو المات  
كذا ذكره الزيلعي وذكر على المسجد لاحتمال كونها ماضيا عند الدخول وقد قال عم فاني لا اكل المسجد  
والجنب فلا تدخل احتياط لا يعلم الاخذ بالاحوط كما تقدم لا تطوف الا للزيارة لانه ركن  
للاذكار لاحتمال الحيض كذا في المحض كذلك لان فرضيته متيقنة وبسقوطه منكوكه واليقين  
لا يزول بالمشكوك ثم تعهدوا بطواف الزيارة فانشأ الضمير باعتبار ما اضيف اليه بعد  
عشرة ايام لاحتمال وقوع الطواف في يوم حيضها وبالاعادة بعد عشرة عن المهد  
بيقين والصدور تطوف لان طواف الصدور واجب فلا تنكح لاحتمال الحيض كذا في المحض ثم قيل  
لانه لو كانت ظاهرة وقت الطواف فقد خرجت عن المهد وان كانت حائضا فليس عليها طواف الصدور  
كذا في المحض واما طواف النجاسة فلا تطوف فيها لانه تردد بين البدعة والسنة كذا في المحض وترك البدعة  
واجب ولا غسل المحض لاحتمال كونها ماضيا وقد قال مالك لا يمس الا المظهر ولو قال عليه السلام

لا يمس المحض الا طاهر كذا ذكره الزيلعي ولا يجوز وطئها الا بائنها فزوجها ابدا ومن الشايع من قد  
يائنها فزوجها بالحر لان الطهر غلب على الحيض لانه اكثر وعند ثلثة الحلال الحرام الحرى ما في هذا  
باطل فقد نص محمد بن كذا بالحرى في الفروع لا يجوز كذا في المحيط والثانية راجعة الى ان تصوم <sup>تطوعا</sup>  
لزودها بين المباح والبدعة كذا في الثانية راجعة الى المحيط ولا تقراء القران في غير الصلوة لان  
الحائض ممنوعة عن قرآته لقوله عليه السلام لا تقراء الحائض ولا جنبية من القران قاله العوفي  
في حقها ان تقراء والواجب عليها التعلل بالاحوط قال في المحيط لاحتمال اقيام الحيض وتصلي القران  
قد سبق دليله والواجب يعلم دليله ملبق والسنة المشهورة لكونها تبعاً للفرائض لانها شرعت  
جبراً لنقصان تمكن في الفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض كذا في المحيط الحنفى وقال ابراهيم  
النجيم في الجواز ان تصلي المكتوبة والواجبة والسنة المؤكدة ولا تصلي تطوعا كما صرح قطعا  
انتهى ونقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة قصيرة او ثلث ايات لانها واجبة هو الصحيح كذا في  
المحيط ومما عدا الاوليين من الفرض احكاما تقراء فيما عدا الاول من الفصل سورة القصص  
بل تقتصر على الفاتحة كما نقل عنه ان قوله سوى ما عدا الاوليين من الفرض سنن بالنسبة  
الى سورة الفاتحة انتهى قال في المحيط البهائي ولا تقراء في الأخيرين من المكتوبة عند البعض  
وعند بعضهم تقراء وهو الصحيح لان قرأتها واجبة في احكام الوائتين عن ابي حنيفة وقال  
في الثاني راجعة وقال بعض مناجنا تقراء في الاوليين عند ابي حنيفة آية واحدة او ثلث قصار



وعندها بقدر يجوز به الصلوة ونحوه الزيلعي وان مما حيث قالوا تغسل الوقت  
كله تنصو فتصلي به الفرض والوتر وقراءتها فيها قلما يجوز به الصلوة وذا الزيلعي قوله  
ويذكر وقال وقيل الفاتحة والسورة لانهم اوجبوا ان انتهى وتقرأ القنوت فسائر الدعوات  
ذكره الصدر الشهيد في مختصره كما بالخبر عما ذكر في المحيط والثاني اذ غابته انها تقرأ اللهم  
انا نستعينك اه وقال بعض مشايخنا لا تقنت باللهم انا نستعينك لانهم هو ان  
من القرآن عند الظهر والجمعة والي بكر وابي بن كعب وغيره من الدعوات يقوم مقامه فلا تقرأ احتيا  
كما ذكره في المحيط والثاني اذ غابته وكما ترددت بين الطهر ودخول الحيض فنقل عنه مثاله انه تذكر  
ان حيضها في كل شهرة وان انقطاع في النصف الأخير ولا تذكر غير هذين فانها في النصف  
تتردد بين الدخول والطهر وفي النصف الثاني بين الطهر والخروج واما اذا لم تذكر شيئا اصل  
فهو مترددة وكل زمان بين الطهر والدخول والخروج فحكم التردد بين الطهر والخروج <sup>في</sup>  
انتهى صلت بالوضوء لوقت كل صلوة بالسنة فصلية ثلاث من الوقتية والتردد قضاء الفرائض  
وان بين الطهر والخروج في الغسل كذلك امر لوقت كل صلوة كما نقل عنه ونقل عنه ايضا هذا <sup>الاحتسان</sup>  
والفيلسوف ان تغسل في كل ساعة لانه ما راعه الايتوهم انه وقت خروجها من الحيض وقال الشافعي  
والصحيح انها تغسل لكل صلوة وفيما قال لا يخرج بيتي مع ان الاحتمال لا ينقطع بما لا يجوز الانقطاع  
في أثناء الصلوة وبعد الغسل قبل الشروع في الصلوة فاخترنا الاحتسان وقد قال به البعض وقدمه

برهان الدين وتذكرنا ذلك الاحتمال بالاختيار قول ابي يوسف هل حرمه انها تغسل كل صلوة في وقت آخر  
فيل الوقتية فتسقى بالطهارة في احديهما الوقت في الطهر انتهى ثم تعيد في وقت الثانية بعد <sup>الغسل</sup>  
لوقيتها قبل الوقتية وهكذا تضع في كل صلوة هذا مذهبا في سهل كانا عند  
قال في المحيد البرهاني والثاني اذ غابته وعن الفقيه ابي سهل انها اذا اغتسلت في كل وقت كل صلوة  
وصلت ثم اغتسلت في وقت صلواتها عادت الصلوة ثم تصلي وقتية وهكذا تضع في كل <sup>صلوة</sup>  
احتيا لاحتمال انها كانت حائضا في وقت الصلوة الاولى تكون طاهرة في وقت الصلوة الثانية  
فتفعل كذلك ليتيقن باداء احديهما بصفة الطهارة انتهى ونقل عنه وهم ان اربع صور  
الاولى الغسل والصلوة في الحيض والثاني هما في الطهر والثالثة الغسل في <sup>الطهر</sup> والصلوة <sup>في الحيض</sup>  
في الحيض والرابعة الغسل في الحيض والصلوة في الطهر وهما في الحيض وفي مقدار الخيرية <sup>الوقت</sup>  
ولا احتمال للصورة الرابعة تقضي ثانيا بعد الغسل هذا قول ابي سهل انتهى وسعت سجدة <sup>سجدة</sup>  
الحال سقطت عنها لانها اذا كانت طاهرة ادت ما لزمها وان كانت حائضا لم يلزمها كذا في المحيد  
والا لو لم تسجد للحال لم يسجد بعد ذلك كذا في المحيط اعادتها بعد عشرة ايام لم يجر ان يكون <sup>السمع</sup>  
كان في الطهر والاداء في الحيض فاذا عادت بعد عشرة ايام فقد نيقنت بالاداء في الطهر في <sup>الحديث</sup>  
المستقيم كذا في المحيط والثاني اذ غابته وان كانت عليها فائضته فغسلتها فاعادتها بعد عشرة ايام  
قد ان يرد على خمسة عشر يوما وهو الاصح على ما في المحيد والثاني اذ غابته وذلك بعد انقضاء <sup>خمس</sup> عشر



يجوز ان يعوم حيفها كذا في المحيط ولا تفكر في شرو من شهر رمضان اصلا فتوجه الظهر في كل يوم  
كذا في المحيط والثاقا رعاية ثم نأخذ المسئلة من ان تعلم ان دورها في كل شهر مرة او مرتين او  
علمت وعلى تقديرين اما ان لم تعلم ان ابتداء حيفها بالليل وبالنهارة علمت ان بالليل وكل من التقدير  
اما ان كان شهر رمضان ثلثين او تسعة وعشرين فلهذا اثني عشر رجها فان كان الواقع هو الوجه الاول  
اعني انها ان لم تعلم ان دورها في كل شهر مرة او مرتين ولم تعلم ايضا ان ابتداء حيفها بالليل والنهار  
او كان الواقع هو الوجه الثاني اعني انها لم تعلم ان دورها في كل شهر مرة او مرتين لكنها علمت ان ابتداء حيفها  
بالنهار وكان كل شهر رمضان في كل من الوجهين ثلثين ففي كل من تقدير الوجهين لا تأخذ المسئلة  
من وجهين اما ان تقضيها موصولا او تقضيها مفصلا والى الاول ان يقول بحيفها عليها قضا وتعين  
وثلاثين يوما ان قضت موصولا بربضان فنقل عنه المراد بالموصول ان تبتدأ القضا من ثا في شوال  
نان صوم يوم العيد لا يجوز ان يسمى ثم الاحتياط في القضاء على هذا الوجه لانه يجوز ان ما فسد من صومها  
احد عشر من اول رمضان ونحوه من آخر رمضان فيوم الفطر هو السادس من حيفها ولا تصوم فيه ثم لا تأخذ  
صومها في حصة ثم يجزئها في اربعة عشر يوما ثم لا يجزئها في اربعة عشر يوما ثم لا يجزئها في اربعة عشر يوما ثم  
وثلاثين كذا في المحيط والثا في الثاني بقوله ان قضت مفصلا ثمانية وثلاثون لجواز ان يوافق  
الابتداء والقضاء اول رمضان حيفها فلا يجزئها صومها في اربعة عشر يوما ثم لا يجزئها في اربعة عشر يوما ثم  
لا يجزئها في اربعة عشر يوما في يومين فجملة ذلك ثمانية وثلاثون فاذا ما مست هذا القدر تيقنت

لجواز

يجوز ان يعوم حيفها كذا في المحيط ولا تفكر في شرو من شهر رمضان اصلا فتوجه الظهر في كل يوم  
كذا في المحيط والثاقا رعاية ثم نأخذ المسئلة من ان تعلم ان دورها في كل شهر مرة او مرتين او  
علمت وعلى تقديرين اما ان لم تعلم ان ابتداء حيفها بالليل وبالنهارة علمت ان بالليل وكل من التقدير  
اما ان كان شهر رمضان ثلثين او تسعة وعشرين فلهذا اثني عشر رجها فان كان الواقع هو الوجه الاول  
اعني انها ان لم تعلم ان دورها في كل شهر مرة او مرتين ولم تعلم ايضا ان ابتداء حيفها بالليل والنهار  
او كان الواقع هو الوجه الثاني اعني انها لم تعلم ان دورها في كل شهر مرة او مرتين لكنها علمت ان ابتداء حيفها  
بالنهار وكان كل شهر رمضان في كل من الوجهين ثلثين ففي كل من تقدير الوجهين لا تأخذ المسئلة  
من وجهين اما ان تقضيها موصولا او تقضيها مفصلا والى الاول ان يقول بحيفها عليها قضا وتعين  
وثلاثين يوما ان قضت موصولا بربضان فنقل عنه المراد بالموصول ان تبتدأ القضا من ثا في شوال  
نان صوم يوم العيد لا يجوز ان يسمى ثم الاحتياط في القضاء على هذا الوجه لانه يجوز ان ما فسد من صومها  
احد عشر من اول رمضان ونحوه من آخر رمضان فيوم الفطر هو السادس من حيفها ولا تصوم فيه ثم لا تأخذ  
صومها في حصة ثم يجزئها في اربعة عشر يوما ثم لا يجزئها في اربعة عشر يوما ثم لا يجزئها في اربعة عشر يوما ثم  
وثلاثين كذا في المحيط والثا في الثاني بقوله ان قضت مفصلا ثمانية وثلاثون لجواز ان يوافق  
الابتداء والقضاء اول رمضان حيفها فلا يجزئها صومها في اربعة عشر يوما ثم لا يجزئها في اربعة عشر يوما ثم  
لا يجزئها في اربعة عشر يوما في يومين فجملة ذلك ثمانية وثلاثون فاذا ما مست هذا القدر تيقنت

لجواز



عز احد الامرين اما ان تقضى موصولا او تقضى مفصلا امارة الى الاول من كل منهما بقوله تقضى  
 في الوصل اثنين وثلثين نقل عنه لانا نيقنا بمجموع الصوم في اربع عشرة يوما في خمسة عشر  
 فيلزمها قضاء خمسة عشر يوما في الصوم في اربعة عشر يوما لا يجوزها في اربعة عشر يوما في يوم محبط <sup>الخير</sup>  
 انتهى اقول الاول ان يقول ثم لا يجوزها الصوم في سنة بدل قوله سبعة لان يوم العيد منه يوم سنة  
 فعله اما تعريفه واما انه قال كذلك تقليبا للسنة على الواحد ثم الواقع في النسخة التي  
 عندنا للتاتارخانية فاما اذا كان تسعة وعشرين يوما فقلها ان يصوم بعد الفطر او وصلت  
 بعد اربعين يوما واذا وصلت سبعة وثلثين يوما هكذا ذكر الصلدا الشهيد في كتاب الجيز  
 في النقصان بيوم عما اذا كان شهر رمضان ثلثين لكن الفرق ظاهر بين الاول والثاني من كل منهما بقوله  
 في الفصل سبعة وثلثين لخو ان يوافق صومها ابتداء حضيها فلا يجوزها الصوم في اربعة عشر  
 ثم يجوزها في اربعة عشر ثم لا يجوزها ثم لا يجوزها في اربعة عشر ثم يجوزها في يوم محبط <sup>الخير</sup> كما نقل عنه  
 ونقل عنه ايضا جري همنا ايضا ما كتبنا على ملكية الفصل الاول فتذكر انتهى وان كان الواقع  
 هو الوجه الخامس اعني ما اذا لم تعلم ان دورها في كل شهر مرة او مرتين وعلمت ان ابتداء حضيها  
 بالليل وشهر رمضان ثلثون في هذه الصورة ايضا اما ان تقضى موصولا او مفصلا لكون مختلف  
 لكم فيهما فلذلك قال فتقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين اما الوصل فلا احتمال ان يكون  
 يوم العيد اول طهرها واما الفصل فلا احتمال ان يوافق ابتداء القضاء اول حضيها كما نقل عنه

وتفصيله

وتفصيله على ما في الميراث والتاتارخانية ان عليها ان عرفت ان ابتداء حضيها كان بالليل قضاء خمسة عشر  
 يوما لانا نجعل حضيها عشرة وطهرها خمسة عشر في هذه الصورة بطريق الاحتياط فان ما نسب من صومها  
 اما عشرة من اول الشهر وخمس من آخره او خمس من اوله ببقية حضيها وعشرة من آخر الشهر <sup>في شهر</sup>  
 ذلك المسئلة على وجهين اما ان كانت تقضى موصولا بشهر رمضان وفي هذه الوجه عليها قضاء <sup>خمس وعشرين</sup>  
 بعد ما كان ما نسب من آخر الشهر عشرة في يوم الفطر او يوم من مهرها لا تصوم هي نيام ثم يجوزها  
 الصوم في اربعة عشر ثم لا يجوزها في عشرة ثم يجوزها في يوم من هذا الوجه كان عليها ان تصوم <sup>خمس وعشرين</sup>  
 وان كانت تقضيها مفصلا فلا كذلك تقضى خمسة وعشرين لاحتمال ان ابتداء القضاء ويوافق اول يوم  
 من حضيها ولا يجوزها الصوم في عشرة ثم يجوزها في خمسة عشر انتهى وان كان الواقع هو الوجه السادس  
 اعني ما اذا تكرار دورها في كل شهر مرة او مرتين لكنها علمت ان ابتداء حضيها بالليل وكان شهر رمضان  
 تسعة وعشرين فالمسئلة في هذه الصورة ايضا على وجهين اما ان تقضيها موصولا او تفقيها  
 مفصلا وان الاول بقوله تقضى في الوصل عشرين لانه احوط الاحتمال لانه اما ان يعتبر  
 حضيها في كل عشرة مرة او يعتبر مرتين عشرة من اوله واربعة من آخره او خمس من اوله وتسعة من  
 آخره فعلى الاول الفاس موصولا في رمضان عشرة فيجب عليها قضاء عشرين لانا نعتبر ابتداء صومها  
 اول يوم من حضيها احتياط فلا يجوزها الصوم في عشرة ثم يجوزها في عشرة بعد ما عدل الثاني فان  
 عشرة من اول رمضان واربعة من آخره في يوم العيد فاصوم من حضيها فالحمة ببقية ايام حضيها



لا يجوز بها صومها ثم يخرج بها صوم اربعة عشر فتخرج بها العهدة وان فس من اول رمضان و  
سبعة من آخره فيوم العيد اريد من حيثها فيوم بها صوم اربعة عشر بعده فتخرج عن العهدة  
وظهر ان اعتبار حبيضا في الشهر عشرة فقط احوط لاحتمال ان لا يكون عليها قضاء وعشرين  
لذلك فاما نقله لاحتمال ان يكون اول القعدة او الحيف مع كون القوافل عشرة التلو  
ولان الثاني بقوله وفي الفصل اربعة وعشرين توضح ان الفاسد من صومها في رمضان اربعة عشر  
فان قضت مفسولا يجوز توافق ابتداء صومها اول يوم من حيثها فلا يجوز بها الصوم  
في عشرة ويخرجها في اربعة عشر بعدها ونقل عن جرح ههنا القضاء على ما كتبنا في الفصلين  
وان كان الواقع هو الوجه السابع اعني ما اذا علمت ان دورها في كل شهر مرة وان ابتداء <sup>بالتاريخ</sup>  
وكان شهر رمضان ثلثين او كان الواقع هو الوجه الثامن اعني انها علمت ان دورها في كل شهر مرة وان ابتداء  
كان بالنها وكان شهر رمضان تسعة وعشرين او كان الواقع هو الوجه التاسع اعني انها علمت ان دورها  
في كل شهر مرة لكن لم تعلم ان ابتداءه كان بالليل او النهار وكان شهر رمضان ثلثين او كان الواقع هو  
الوجه العاشر اعني انها علمت ان دورها في كل شهر مرة لكن لم تعلم ان ابتداءه كان بالليل او النهار وكان شهر رمضان  
تسعة وعشرين ففي كل من هذه الوجوه المسئلة لا تخلو عن امرين اما ان تقضي موصولا او  
تقضي مفسولا الثاني في جميعها بقوله تقضي اثنين وعشرين يوما مطلقا وصلت وفصلت كذا  
نقل عنه واما اذا علمت ان ابتداء حبيضا بالنهار فتمام العشرة يكون في اليوم الواحد وعشر فليدبرها ان تقضي  
حبيضا بيان

بعد الفطر من غير تأخير لا آخرت القضاء مدة طويلة لجواز ان يوافق شرعا في القضاء حيف عشرة ايام  
ففسد صوم ثمانية يوما فعليه ان تقصم احدى عشر يوما اخرى لتخرج عن العهدة بيقين واما ان لم  
تعل ان ابتداء حبيضا كان يكون بالليل او بالنهار فيعلم على انه كان يكون بالنهار لان هذا احوط  
الوجه وهو اختيار الفقيه في جعفر رحمه وقا غيره من المشايخ تقضي هي صيام عشرين  
يوما لان الحيف لا يكون اكثر من عشرة ايام كذا في المحيط والناظر خاتية وظاهر ان هذا  
الحكم لا يجوز يختلف يكون الشهر كاملا او ناقصا وان كان الواقع هو الوجه الحادي عشر اعني انها علمت  
ان دورها في كل شهر مرة وعلمت ان ابتداءه كان بالليل وكان شهر رمضان ثلثين او كان الواقع  
هو الوجه الثاني عشر اعني انها علمت ان دورها في كل شهر مرة وعلمت ان ابتداءه كان شهر رمضان تسعة وعشرين  
ففي هاتين الصورتين ايضا لا تخلو المسئلة اما ان تقضيها موصولا او مفسولا وعلى كل  
التقديرين تقضي عشرين مطلقا وصلت وفصلت لاحتمال ان يكون اول القضاء  
اول الحيف مع كون القوافل عشرة كذا نقل عنه هذا ان علمت ان حبيضا في كل شهر عشرة او لم تعلم  
واما ان علمت ان حبيضا في كل شهر تسعة وعلمت ان ابتداءه بالليل تقضي ثمانية عشر مطلقا  
وصلت وفصلت سواء كان شهر رمضان ثلثين او تسعة وعشرين لانه وان احتمل ابتداء قضائها  
يوافق ابتداء حبيضا فلا يجوز صوم التسعة لكن بالقضاء بعد تسعة بعدها اخرى فتخرج عن <sup>العهدة</sup>  
بيقين وعلمت ان حبيضا في كل شهر تسعة لكن لم تعلم ابتداءه بالليل هو ام بالنهار او علمت ان ابتداءه <sup>تقضي</sup>  
بالتاريخ



وهاتين الصورتين عشرين مطلقا سواء قضت موصولا او مفصلا لانه في صورة علمها  
 ان ابتداءه كان بالنهار فيفسد موصولا في رمضان عشرة فالا قضت موصولا او مفصلا لا يجوز  
 ان يوافق ابتداء قضاها او حيفضا فلا يجوز بها صوم عشرة ثم يجزئها في اخرى **ك**  
 فيكل لها عشرين فخرج عن العهدة بيقين واما في صورة عدم علمها ان ابتداءه كان بالليل  
 او بالنهار فيحتمل ان ابتداءه بالنهار لانه اما ان يكون من الليل فيكفيها قضاء ثمانية عشر يوما واما  
 ان يكون من النهار فلا يكفيها بل لا بد من قضا عشرين يوما حتى يخرج عن العهدة بيقين فيجمل  
 على الحوط وان علمت ان حيفضا ثلثة ونسيت عدد طهرها يحمل طهرها على الاقل خمسة عشر ثم لا تخلو  
 من ان يكون رمضان تاما او ناقصا على كل تقدير للخلو <sup>اما</sup> ان تعلم ابتداء حيفضا بالليل او يعلم ان ابتداء  
 كان بالنهار او لم تعلم فان كان رمضان تاما وعلمت ان ابتداء حيفضا بالليل تقضى تسعة مطلقا  
 قضت موصولا او مفصلا اما اذا وصلت فانه يحتمل انها حاصت في اول شهر رمضان ثلثة ايام  
 ثم ظهرت خمسة عشر ثم حاصت ثلثة ثم ظهرت خمسة عشر فافسد من صومها ستة ايام فاذا وصلت فقلبان  
 من صيامها بعد يوم الفطر خمسة ايام ثم تحيض ثلثة فيفسد صومها فسادا ثمانية بقي عليها صوم  
 فتصير تسعة واما اذا فصلت فله ان الواجب عليها من القضاء ستة ايام ويحتمل اعتراض الحيفض في اول يوم  
 القضاء فيفسد صومها في ثلثة ايام ثم يجوز في ستة فتصير تسعة كذا في المحيط بالتاخرانية وان لم تعلم  
 ابتداء حيفضا بالليل او النهار او علمت انه بالنهار وكان شهر رمضان في كلتا الصورتين تاما فنقض

اشي عشر مطلقا في الوصل والفضل لانه لمكان حيفضا ثلثة ايام وعلم ان ابتداءه بالنهار يكون  
 تاما في اربعة ايام وعلى هذا يحتمل ما اذا لم تعلم انه بالليل او بالنهار لكونه حوطا اذا عرفت هذا فنقول  
 اما انها تقضى في عشرة ايام وصلت فلا ينبغي عملها حاصت في اول شهر رمضان فيفسد صومها في اربعة ثم  
 يجوز في اربعة فقل من صومها ثمانية ويحتمل ان ابتداء الحيفض في اول يوم القضاء فيفسد صومها <sup>في اربعة</sup>  
 ثم يجوز في ثمانية فجاء ذلك اني عشر كذا في المحيط بالتاخرانية واما انها تقضى في عشرة ايام وصلت  
 فلا ينبغي عمل اعتراض الحيفض في اول يوم القضاء فيفسد صومها في اربعة ثم يجوز في ثمانية فيفصل الجميع  
 اني عشر وخارج خطاب كل من يصلي ان يحاطل فيخرج على قيام ما ذكرنا فيما اذا كان شهر رمضان تاما  
 الا كان رمضان ناقصا فنقول في تحريمه وبالله التوفيق ان كان شهر رمضان تسعة وعشرين وعلمت ان  
 ابتداء حيفضا بالليل فان تقضى موصولا او مفصلا وان قضت موصولا لا تقضى ستة ايام لانه يحتمل  
 انها حاصت ثلثة ثم ظهرت خمسة عشر فافسد موصولا في ايام وان قضت موصولا وقد بقي في ايام <sup>طهر</sup>  
 بعد يوم العيضة ايام فيخرجها صومها وان قضت مفصلا تقضى تسعة لاحتمال اعتراض الحيفض في اول يوم  
 من قضاها فلا يجوز بها الصوم في ثلثة ايام ويجزئها في ثلثة ايام ويجزئها في ستة ايام فالجميع تسعة ايام  
 وان تعلم ان ابتداء حيفضا بالليل او النهار وعلمت انه بالنهار ففي هاتين الصورتين قضت اشي عشر فاما  
 مطلقا لما اذا قضت موصولا فلا تحتمل انها فسدت من صومها في اول رمضان اربعة لكونه تاما ثلثة  
 في اليوم الرابع ثم يصح صومها في اربعة عشر ثم يفسد في اربعة ثم يصح في سبعة فيوم العيد ثمانية ايام



ملها فيخرجها الصوم في ستة ايام ثم لا يجزئها في اربعة ثم يجزئها في اثنين فيتم لها اثني عشر يوما واما اذا قصرت  
 مفصولا فانه يتحمل اعتزال الحيف في اول يوم من ايام قضاها فلا يجزئها الصوم في اربعة ثم يجزئها في اثنيتين  
 ولا فرق في هذا الحكم بين ما اذا علمت ابتداء حيفها بالنهار او لم تعلم انه بالليل او بالنهار ساقرا زمانا والاذن  
 عليها الصوم ثم <sup>ثلاثين</sup> وكفارة القتل والافطار قبل الابتلاء وكسرا الدم وبنيان العادة وانما  
 قيد بقوله قبل الابتلاء اذا الافطار في هذا الافطار لا يوجب كفارة لتحكم النسبة في كل يوم للتدريج <sup>الحيف</sup>  
 والظهر كذا في المحيط والتاخر خاتمة فلا تخلو هذه المرأة اما ان تعلم ابتداء حيفها بالليل وان دورها  
 في كل شهر اوله تعلم الاول وعلم الثاني او علم الاول ولم تعلم الثاني او لم تعلم العلم فان علمت ان ابتداء حيفها  
 فان علمت ان ابتداء حيفها بالليل ودورها في كل شهر قصر تسعين يوما <sup>يوما</sup> لان الواجب عليها صوم تسعين يوما  
 واذا كان دورها في كل شهر ثبوت صومها عشرين يوما من كل ثلثين فاذا صامت تسعين فقد تيقنت بحجوز <sup>صومها</sup>  
 في تسعين يوما كذا ذكر في المحيط والتاخر خاتمة وان لم تعلم الاول او ان ابتداء حيفها بالليل او بالنهار  
 تاخذ باحوط الوجهين يعني يحل على ان ابتداءه كذا يكرر بالنهار لانه ان حمل على ان بالليل فيصوم تسعين كما عرفت  
 وان حمل على ان بالنهار فيصوم مائة واربعة لجواز ان يوافق ابتداء صومها ابتداء حيفها فلا يجوز صومها  
 واحد عشر يوما ثم يجزئها في تسعة عشر ثم هكذا كذا انقل عنه توضيح انه يجزئ ان يوافق ابتداء صومها  
 ابتداء حيفها فلا يجوز صومها في احد عشر ثم يجزئها في تسعة عشر ثم لا يجوز في احد عشر ثم يجزئها في تسعة عشر  
 ثم لا يجوز في احد عشر ثم يجزئها في تسعة عشر ثم لا يجوز في احد عشر وقد بلغ العدد احدا ومائة والباقي

منها

منها تسعة وخمسون فصوم ثلثة حتى يتم لها ستون بيقين وهذا قول لفقهاء جعفر ومالك وكثير  
 من مشايخنا فيصوم تسعين يوما كذا ذكر في المحيط والتاخر خاتمة ولم يذكر احتمال ان علمت ان ابتداء <sup>حيفها</sup>  
 بالنهار كونه معلوما مادكر ان لم تعلم الثاني فقط لان دورها في كل شهر قصر تسعين يوما لانها اذا علمت  
 مائة جان صومها في تسعين يوما بيقين لانها تجعل حيفها في هذه الصورة عشرة ومطهرها خمسة عشر وكلها مائة  
 خمسة وعشرين يوما جان صومها في خمسة عشر فاذا علمت مائة جان صومها في تسعين يوما بيقين كذا في  
 المحيط والتاخر خاتمة وانما كان كذلك لجواز ان يوافق ابتداء الصوم ابتداء حيفها فلا يجزئها  
 في عشرة ثم يجزئها في خمسة عشر ثم هكذا كذا انقل عنه وان لم تعلمها اي ابتداء الحيف ودورها كذا انقل عنه  
 فيصوم مائة وخمسة عشر لجواز ان يوافق ابتداء صومها ابتداء حيفها فلا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها  
 في اربعة عشر وهكذا الى المائة فيحصل لها تسعة وخمسون ثم فيصوم خمسة عشر يوما فيقتصد  
 في احد عشر ويصح في اربعة فيتم لها الستون كذا انقل عنه وتامة في المحيط والتاخر خاتمة  
 وان وجب عليها صوم ثلثة ايام وكفارة يمين وعلمت ان ابتداء حيفها بالليل فيصوم <sup>عشرين</sup>  
 لاحتمال ان يوافق صومها الرابع عشر ومطهرها فلا يجزئها صومها لعدم التتابع ثم لا يجزئها في ايام  
 ثم يجزئها في ثلثة كذا انقل عنه وتفصيلا على ما في المحيط والتاخر خاتمة انه ان وافق اول يوم <sup>صومها</sup>  
 له ابتداء حيفها لم يجز في عشرة ويجزئها في ثلثة بعده وذلك لثلاثة عشر وان كان عند ابتداء <sup>صومها</sup>  
 ابتداء حيفها لم يجز في عشرة قد بقي من مطهرها يوم او يومان جار صومها فيهما ثم لا يجوز في عشرة

ثم لم يجز صومها تسعين



وانقطع التتابع فان صوم ثلثة ايام في كفارة اليمين يجب متابعتها وعذر الحيض فيه لا يكون عفو  
 لانه لا يحد ثلثة ايام خالية من الحيض بخلاف الشهرين وقد عرفت ذلك فموضع فعلها الاحتياط وهو  
 خمسة عشر يوما حتى اذا كان الباقي من طهرها يوما لم ينقطع في الصوم لم يجز صومها فيه عن  
 الكفارة لانقطاع التتابع في العشرة بعدها بعد الحيض جاز في ثلثة بعدها كانت الجملة  
 خمسة عشر يوما انتهى او تقصم الارشاد تقصوم ثلثة ايام ثم تقطع عشرة ثم ثلثة اخرى فتتيقن  
 ان احد الثلثين وافق زمان طهرها وجاز صومها فيها عن الكفارة كذلك في المحيط والتاناقا  
 ولا يخفى ان هذا الوجه ايسر وان لم تعلم ان ابتداء حيضها بالليل او النهار فيعمل على انه بالنهار وتقصم  
 ستة عشر يوما كما اذا علمت ان ابتداءه كان يكون بالنهار لان الجائز ان الباقي من طهرها حين شرعت  
 في الصوم يوما فلا يجزها صومها فيها عن الكفارة لانقطاع التتابع ثم يجزها واحد عشر يوما  
 بسبب الحيض ثم يجزها في ثلثة ايام فتكون الجملة ستة عشر يوما كما في المحيط والتاناقا وخاتمة اربع تقصوم  
 هي ان شأوت ثلثة ثم تقطع تسعة ثم تقصم اربعة او على تلبية هذا صوما قاله ابو علي الاذواق قال  
 في المحيط والتاناقا وخاتمة وان شأوت صامت هي ثلثة ايام ثم افطرت احد عشر يوما ثم ثلثة ايام  
 فتتيقن ان احد الثلثين كان في زمان طهرها فيجزها عن الكفارة كذلك قال محمد قال القاضي الامام الشهيد  
 المحسن بن احمد المرزى هو خطأ فانه يجوز ان يكون اليوم الاول من الثلثة الاول يوم خروجهما  
 من الحيض واليوم الثاني من الثلثة الاخرى يوم دخولها في الحيض فلا يجزها احد الثلثين قال الشيخ

ما قاله ابو علي الاذواق انها تقصوم ثلثة ايام وقطع تسعة ايام تقصم اربعة ايام او تفعل على قلبه  
 محتته بالامتحان انتهى وان وجب عليها قضاء عشرة من رمضان كان دروها في كل شهر تقصم  
 ضعفها هذا اذا علمت ان ابتداء حيضها بالليل والا فاما او عشرين كذا نقل عنه لانه يجوز ان يوافق ابتداء  
 اول يوم حيضها الا يمينها عشرة في الصلوة الاولى احد عشر في الصلوة الثانية ثم يجزها عشرة ايام  
 متتابعة يعني ان شأوت قضت ضعفها متتابعة وان شأوت فرقته وصامت عشرة في عشر من  
 شهر وعشرة اخرى في عشر اخر من شهر واليه اشار بقوله او تقصم عشرة في عشر من شهر مثلاً  
 مثله في عشر اخر من شهر اخر لتيقن ان احد العشريين يوافق زمان طهرها كذا في المحيط وهذا الاخير  
 هو جواز القضاء متتابعة وغير متتابعة لكن بالشرط المذكور يجز فيهما دون العشرة ايضا قال  
 في المحيط والتاناقا وخاتمة وكذا اعلنت الاحيضها في كل شهر ثلثة ايام او اربعة فعليها بعد مضي رمضان قضاء  
 ضعف عدد ايامها وان شأوت صامت عدد ايامها في عشرة من شهر اخر وفي شهر صامت مثل ذلك  
 لتيقن ان احدهما يوافق زمان طهرها فيجزها عن القضاء الا ان لم تستغل به قضاء رمضان لانه  
 لا يخفف عليها بنقص العدد وقد بينا في صوم الكفارة لليمين لان التحفيف موقوف عليه  
 انتهى فانما ان المص قضاء رمضان ههنا مجرد بيان جواب الامرين في قضاءه والا فلا حاجة اليه  
 بعد ذكر فيما مضى وان طلقت رجعا يحكم بانقضاء الرجعة بمضي تسعة وثلاثين لان هذا امر  
 محتاط فيه فربما فرغ ان حيضها كان ثلثة وظهر كان خمسة عشر وكان وقوع الطلاق في آخر جزء



من اجراء طهرها فتتقضى عدتها بمضي تسعة وثلاثين لان في هذه الصورة تنتقض عدتها  
 بثلاث حيض كل حيض ثلثة وبطهر بين كل طهر خمسة عشر وهذا الجواب فحق امرأه لا تعرف  
 مقدار حيضها في كل شهر كذا في المحيط والتاخرانية وهذا الذي ذكرناه الى هنا حكم الاضلال العام  
 الا تراضلت المرأة فيه عاداتها في الطهر والحيض عددا وزمانا ودورها في كل شهر وما يقرب به بان  
 اضلت زمانها دون عددها او دورها واما حكم الاضلال الخاص وهو اضلال عدد في عدد <sup>عدد</sup>  
 مطلقا مع علم بزمان طهر من الحيض واضلال عدد مع علم بابتداء وقتة فيموقوف على مقدمة  
 يتقوم معرفته عليها وهو ان اضلت امرأة ايامها فيضعفها او اكثر فلا يتيقن هي في يوم  
 يحض وذلك ظاهر لا يحتاج الى البيان مجلا وما اذا اضلت لضعف مثلا اذا اضلت ثلثة في ثمانية  
 يتيقن بالحيض في اليوم الثلث فانه اول الحيض او اخر الحيض والثاني من نترك الصلوة فيه كذا ذكر في  
 المحيط والتاخرانية اذا عرفت هذه المقدمة فنقول وبالله التوفيق في بيان اضلال الخاص انما اعلمت  
 ان ايامها ثلثة فاضلتها في العشرة الاخيرة من الشهر ولا تدري هو في موضع هو من العشرة ولا روى لها  
 ذلك فانها تصلي من اول العشرة بالوضوء لوقت كل صلوة للتردد بين الحيض والطهر كذا في المحيط  
 والتاخرانية يعني انها ترددت بين الطهر ودخول الحيض وانت علمت فيمليق ان حكمها على ذلك التقدير  
 ان تصلي بعد <sup>بها</sup> بالوضوء لوقت كل صلوة ثلثة ايام ثم تصلي بعدها في الاخر الشهر بالاعتسال لوقت  
 كل صلوة او لكل صلوة للتردد بين الطهر والخروج من الحيض كما عرفت ان حكمها على ذلك التقدير

ان تصلي

ان تصلي بالاعتسال لوقت كل صلوة او لكل صلوة على حسب اختلاف المشايخ على ما ذكر في المحيط والتاخرانية  
 الا اذا ذكرت وقت خروجها من الحيض فتقتسل <sup>حينئذ</sup> في كل يوم مرة في ذلك الوقت وان اضلت اربعة في  
 عشرة فصلي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالاعتسال في الاخر الشهر بعين ما ذكرنا وتسر عليه  
 ان على المذكور من المثاليين الخمسة فان اضلتها في العشرة الاخيرة من الشهر مثلا فصلي من اول العشرة فمرة  
 بالوضوء لتردد هابين الطهر ودخول الحيض وبهذا بالاعتسال لوقت كل صلوة لكل صلوة اتمام العشرة  
 لتردد هابين الطهر وخروج الحيض هذا الذي ذكر في اضلال عدد فيضعفها او اكثر ولما في اضلاله في اول من  
 الضعف فانها تتيقن بالحيض في بعض من الايام كما اشير اليه في المعكمة فث رالى تفصيله راضلت  
 ستة في عشرة تتيقن بالحيض في الخامس والسادس لان ايامها ان كانت من اول العشرة فالخامس والسادس  
 اخر حيضها وان كانت من اخر العشرة فالخامس والسادس اول حيضها كذا في المحيط والتاخرانية فتترك  
 الصلوة فيهما بيقين وتفعل في الباقي مثل ما سبق يعني انها تصلي من اول العشرة اربعة ايام بالوضوء لوقت  
 كل صلوة كاهذا المختار او لكل صلوة كما ذكرنا للتردد بين الطهر ودخول الحيض ثم تقتسل في اربعة بعد <sup>السادس</sup>  
 لوقت كل صلوة او لكل صلوة للتردد بين الخروج والطهر وان اضلت سبعة نيام في العشرة تتيقن  
 في اربعة بعد الثلثة الاول بالحيض لان ايامها ان كانت من اول العشرة كانت العشرة الاربعة المذكورة  
 من اخر ايام حيضها وان كانت من اخر العشرة فهي من اول ايام حيضها فتترك فيها الصلوة وتفعل في الباقي  
 مثل ما سبق وفي اضلال الثمانية فيها تتيقن بالحيض في ستة بعد الاولين كمثل ما ذكرنا في اضلال سبعة في عشرة



فتركها الصلوة بيقين وتفضل في الباقي مثل طلاق و فاضلا لا تسعها شيق بالحجر غمانية  
بعد الاول فتفضل فيها في الباقي ما قد علم بان علم انها تظهر في آخر كل شهر ولم تعلم ايام حيضها فانت العشرين  
في طهر بيقين فتؤخر لوقت كل صلاة بيقين ويأتيها زوجها ثم في سبعة تنص بالوضوء بالشك في الاصل  
هذا تفصيل ما أجمله محمد رحمه في الاصل ذكر في المحيط اليها في التاثر الثانية وان علمت انها كانت تحيض  
في آخر الشهر لا تدري كم كان ايامها القوضات لعقت كل صلاة الى تمام سبعة وعشرين من الشهر وصلت ثم تدع  
الصدرة ثلثة ايام ثم اغتسلت غسلا واحدا في آخر الشهر هكذا ذكر محمد رحمه في الاصل قالوا والجواب  
الذي ذكره صحيح الا انه مبهم لانه لم يميز وقت تيقنها بالحجر من وقت الطهر وانما تمام الجواب انها والعشرين  
تتقن بالطهر لان الحجز لا يزيد على عشرة ايام فتؤخر لوقت كل صلاة بيقين ويأتيها زوجها ثم في سبعة  
ايام بعد العشرين ترود فيه بين الحجز والطهر لانه ان كان حيضها ثلثة فهذه السبعة من جملة طهرها  
فتؤخر فيه بالوضوء لوقت كل صلاة بيقين وان كان حيضها عشرة فهذه السبعة من جملة حيضها تنصلي  
بالوضوء لوقت كل صلاة بالسك فتترك الصدرة في الشهر لتيقنها بالحجر فيدرك وقت المحرور  
من الحجز معلوم وهو عند انقضاء الشهر فتقتل فيه انتهى وترك الصدرة والثلثة الاخيرة  
للتيقن بالحجر فيه ثم تقتل في آخر الشهر لكونه زمان الانقطاع بيقين وان علمت زمان حيضها بان  
علمت انها ترى الدم انما هو العشرين ولكن لم تدرك يوم كانت اعداد تدع الصلوة ثلثة لعدم انقطاع الحيض  
عليها بعد العشرين لتيقنها برؤية الدم بعدها ثم تنصلي بالفصل الى اخره لترودها بين المحرور والطهر

وهذا القيد يخرج سائر المسائل مثلا ان علمت انها ترى الدم يوم الحادي والعشرين ولا تذكر سوى ذلك  
فالجواب انها تتيقن بالطهر الى الحادي وعشرين من الشهر تنصلي بالوضوء لوقت كل صلاة بيقين ويأتيها زوجها  
ثم تنصلي سبعة ايام بالوضوء بالسك لجواز ان اليوم الحادي والعشرين اخر حيضها ايامها عشرة ولا تأتيها زوجها  
فهذه الايام ثم تدع الصلوة في اليوم الحادي والعشرين لا في تتيقن بالحجر ثم تنصلي الى اخره بالانقضاء  
كذا في المحيط والتاثر الثانية هذا الذي ذكرته فيما ان اصلك في الحجز وان احتك عادتها في النفاس فان لم يجاز  
اربعين فظاهر ان كل نفاس كيف كانت عادتها تركت الصلوة والصوم ما ترى الدم لما عرفت في  
في الفصل الثاني فلا تقصر شيئا من الصلوة بعد الاربعين كذا فقلعة وان حاوز الدم اربعين حقيقه  
بان تستمر بها الدم او صك بالانقطاع عند تمام اربعين ولكن قبل ان ترى الطهر التام عاد الدم ففي هاتين الصورتين  
خبري كما في الاضلال في الحجز فان غلب على ظنها عدد ايام كانت عادتها في النفاس فلا العدة وضعت  
على ذلك واعادت ما تركت من الصلوة واكثر ايام نفاسها المعتادة كذا في المحيط والتاثر الثانية  
وان يغلب ظنها على خبر احتلكت وقضت صلوات الاربعين كلها لجواز ان نفاسها كان ساعة كذا في المحيط  
فان كان الدم مستمرا الى حقيقة وقضتها في حال استمرار الدم تعيد قضاء الاربعين بعد عشرة ايام  
لاحتمال ان حصول القضاء في اوجرة في حال الحجز والاحتياط ولعيب في العبادات كذا ذكر في المحيط  
وانما سقطت سقطا ولم تدراء مستبين المثلث الاول بان السقطت في المحرور مثلا وكان حيضها عشرة ايام  
وطهرها عشرين بان كانت معتادة في الحيض والطهر ونفاسها اربعين لكنهما معتادة في النفاس



وكذا اذا كانت مبتدئة فيه واستمر بالدم بعد اللزوجة يكون نفلها اربعين وقد سقطت من اول ايام حيضها  
تترك الصلوة عشرة يمين لانها على تقدير عدم استبانة سقوط الحيض على تقدير استبانة خلوص  
نفساء فهي اما حيض او نفساء ثم تقبل وتصلى عشرين بالوضوء لو ترك كل صلاة بالشك لانه  
اما نفاس او طهر ثم ترك الصلوة عشرة لانه اما حيض او نفاس ثم تقبل وتصلى عشرين بيمينين  
قيد لقوله ترك وقوله تقبل وتصلى على سبيل التخييل فان علمت الاخير كما هو من نصب المنصور  
تقدته في الاولين وان علمت الاول فقد تيم في الاخيرين وانما كان الاغتسال والصلوة في العشرين  
بيمينين للاستيفاء الاربعين من وقت السقاط ووقوع العشرين بعد ايام حيضها ثم بعد ذلك دبرها حيضا  
عشرة وطهر بأربعين وان استمر الدم ولو سقطت بعد ما رأت الدم في موضع حيضها فلا تخلو من  
ان يكون ما رأت قبل السقاط مستقلا او نفصا با او غير مستقل فان كان غير مستقل لانه تركه  
الصلوة فيما رأت قبل السقاط لان على تقدير ان السقط مستبين الخلق فهي مستحاضة فلا تركه  
الصلوة لهذا الاحتمال وفيما رأت بعد السقاط تركه قدر ما يتم به مدة حيضها بيمينين  
ثم في تلك المقتلاد اما حيض او نفساء ثم تقبل لاحتمال الخروج من الحيض وتصلى عشرين بالوضوء  
بالشك لترددها فيه بين الطهر والنفساء ثم تقبل وترى ما رأت قبل السقاط بالوضوء  
بالشك لترددها فيه بعد الطهر والحيض ثم ترك الصلوة قد ما رأت بعد السقاط بيمينين  
لانها فيه اما حيض او نفساء ثم تقبل وتصلى الاستيفاء الاربعين بالوضوء بالشك لترددها

بين الطهر والنفساء ثم تقبل وتصلى تمام العشرين بالوضوء بيمينين وان كان ما رأت قبل  
السقاط مستقلا فان كان عشرة ولم تدرك السقط مستبين الخلق او لا تصلين في الوضوءات  
عشرة بالوضوء بالشك لان على تقدير احتمال كون السقط مستبين الخلق فهو مستحاضة  
كذا في المحيط ثم تقبل لكونها مترددة بين الخروج من الحيض والطهر قد علمت انها اذا كان مترددة  
بينهما يجب عليها ان تقبل ثم تصلى بعد السقط عشرين يوما بالوضوء بالشك لكونها مترددة  
فيها بين النفاس والطهر ثم ترك الصلوة عشرة بيمينين لانها فيها اما حيض او نفساء ثم تقبل  
وتصلى عشرة بالوضوء بالشك متعلق بالفعولين على سبيل التنازع اما الغسل فلا احتمال للخروج  
عن الحيض وما كونه بالشك فلبقاء احتمال كونها نفساء وما كون الصلوة بالشك لترددها  
بين الطهر والنفساء ثم تقبل ثم تصلى عشرة بالوضوء بيمينين متعلق بالفعولين على سبيل التنازع  
ثم تصلى عشرة بالوضوء بالشك لترددها فيها بين الطهر والخول في الحيض ان كان ما رأت قبل  
السقاط مستقلا غير بالغ العشرة فيعلم حكمه بالقياس وما ذكره المصنف هذا ثم اعلم ان ما ذكره المصنف  
اول موافق للمحيط البرهاني والعارف غانية والخلاصة ومحيط الخري وما ذكره ثانيا موافقا لما  
في المحيطين والعارف غانية والخلاصة وبسوط الخري ايضا ونقل عنه هكذا ذكره صدر الشهيد  
وكذا في الخلاصة انتهى لكن ابن الهمام بعد ما صور المسألة هكذا سقطت في الخرج ما يشك  
فانه مستبين الخلق او لا ولا يمتنع الدم ان سقطت او لا ايامها تركت الصلوة قدر ما تيم بيمينين لانها







لان فيها اما فطر او فناء لان السقط ان كان مستبين المثلوق فهو نفث وان لم يكن فهو حائض فلم يكن الصلوة واجبة  
عليها بكل حال ثم تقتل وتصل عشرين يوما بالوضوء ليرد حالها فيبين الطهر والنفساء ثم تدرع عشرة  
لها فيها اما فطر او فناء ثم تقتل لتما مدة النفث والحيض ثم تال بعد ذلك السقط ولودات قبل الا<sup>ط</sup>  
عشرة وما تم سقطت صلت تلك عشرة بالوضوء ثم اغتسلت وملت بعد السقط عشرين يوما بالوضوء بالشك  
لترد حالها فيبين الطهر والنفساء ثم تدرع الصلوة عشرة بيقين لانها فيها اما فطر او فناء ثم تقتل عشرين  
وتصل عشرين يوما عشرة بالشك لترد حالها فيبين الطهر والنفساء ثم تقتل وتصل عشرة لترد حالها فيبين  
والطهر ثم تقتل وهكذا دواليها ان تقتل في كل وقت تتوهم انه وقت خروجها من الحيض او النفث او لنقل عبارة  
الحكمة ان اول الجحش يقال امرأة تحيض في كل شهر مرة وملت ثمرتين وظنت ان بها حبله ما سقطت بعد شهرين  
سقطا غير مستبين المثلوق وتدرت قبل السقط عشرة وما يكون حيضها والحاصل ان السقط ان استبان شيئا من حاله  
ولو اصبح نكحها لم يولد التام وان كان غير مستبين فلا عبدة له اصلا وهو كالدم وان لا يدري بان سقطت في الجرح  
فيما طين على انما سقطت في انم حيض او نفثا ببيان ان كانا حيضا احشف وطهر باعشرين ونفاسها اربعين تسقط  
من اول ايامها انما تركت الصلوة عشرة ثم تقتل وتصل عشرين بالوضوء بالشك ثم تترك عشرة ثم تقتل ثم فصل  
عشرين بيقين ولو سقطت في الجرح بعد ما رأت الدم عشرة لم يوضع حيضها ان كان مستبين المثلوق فهو في العشرة<sup>مستحقة</sup>  
وبعد السقط نف بمان كان غير مستبين فهو في العشرة حائض وبعد السقط مستحقة فاد الشبهة عليها فليها<sup>الصلوة</sup>  
من اول ايام رأت عشرة ايام بالوضوء بالشك ثم تقتل ثم فصل بعد السقط عشرين يوما بوضوء بالشك

ثم تترك

ثم تترك الصلوة عشرة بيقين ثم تقتل وتصل عشرة بالوضوء بالشك ثم تقتل ثم فصل عشرين بالوضوء بيقين  
انتهى هذه عبارة النسخة التوضيحية للامامة والشك ان المسئلة الاخيرة منها موافق لما ذكره في المحيطين<sup>الناثا فانية</sup>  
وبما ذكره المصاير لا موافق لجميعها والمسئلة الاخيرة منها كما ذكره المصنف ثانيا موافق الجسور حتى ايضا  
فانه قال في ذلك رأت قبل الاثني عشرة تسقطت لغتلت وصت عشرين يوما بعد السقط ليرد حالها فيبين  
الطهر والنفساء ثم تترك عشرة بيقين لانها فيها اما فطر او فناء ثم تقتل وتصل عشرين يوما عشرة بالشك لانه  
تريد حالها فيبين النفث والطهر ثم تقتل وتصل عشرة بيقين الطهر ثم فصل عشرة بالشك لترد حالها  
فيبين الحيض والطهر ثم تقتل وهكذا دواليها ان تقتل في كل وقت تتوهم انه وقت خروجها من الحيض او النفث<sup>الشك</sup>  
فان كان متحكما بين الهمام بفطرية تصويرها امثال هذه النسخة فلا غلط فيه وان كانت غير فليت  
عنده عند تاحتي نظر او تعلم حقيقة الحال الفصل السادس في احكام الدماء المذكورة اما احكام  
الحيض فاشق عشر ثمانية منها يشترك فيها اربع في تلك الثمانية النفاس لا وحرمة الصلوة مطلقا  
اي فرضا او واجبا او سنة او نفلا كذا نقل عنه والسجدة واجبة كسجدة التلاوة او لا كسجدة<sup>الشكر</sup>  
كذا نقل عنه وعدم صحته انما يكون الطهارتين شرطها وعدم وجوب الواجب يعيم المكتوبات والوتر  
كلما نقل عنه منها ايمن الصلوة اداء وقضاء وذلك لان وجوب الاداء يثبت على اصل الوجوب وجوب<sup>القضاء</sup>  
يثبت عليه ولا وجوب للصلوة على الحائض لان الوجوب غير مقصود بنفسه بل المقصود حكمه وهو<sup>الاداء</sup>  
فكل ما يمكن لادائه يجب ما لا يمكن فلا وذلك لاننا لو قلنا بوجوب الاداء على الحائض لم يثبت بنا فيها



ظهر ذلك في حق القضاء وفي قضاها حرج فيسقط العمل بالصوم كذا ذكر في التنقيح ان تكون القضا حرجا  
 في المانض فظاهر تكرهها في يوم وتكره الحيز في كل شهر ولما كونه حرجا في النفا بل لا تراه ان لم يكره  
 لكنه ملحق بالحيز لطوله فيلحقها الحرج في قضاء الصلوة كذا ذكره الزيلعي رحمه الله مما يجب ان يستنبه  
 ان هذه الثلثة المذكورة عبر عنها بعض الفقهاء في عدل احكام الحيز بقوله يمنع الصلوة <sup>بعضهم</sup>  
 بقوله منها ترك الصلوة لا في قضاء لكن يستحب لها اذا دخل وقت الصلوة ان تنوض وتجلس عند سجديتها  
 مقدار ما يمكن اداء الصلوة فيه كروى في الخلاصة الجوز عند مسجد يتها سلقا عن هذا القيد تسبحة وتجدد  
 الخلاصة وتبديل وتجدد ثلاثا وتزول عنها عادة العبادة فنقل عنه في رواية يكتب لها الحسن صلوة كانت  
 تعلى انتهى قال في ان تارة غائبة وفي فتوى الحجة قال رسول الله عليه السلام اذا استغفر الحائض في وقت كل صلوة  
 سبعين مرة كتب لها الف درجة وغفر له سبعون ذنبا ورفع له سبعون درجة اعطى لها بكل حرف من  
 الاستغفار صلوة نفل وكتب الله تعالى لها بكل حرف في عبادة حاجته وعبادة كذا نقل عنه والمعتبر في كل وقت  
 في حق وجوب الصلوة وفي حق سقوطها آخره مقدار التحريم اعني قولنا الله قد سبق انه مذهب الحنفية  
 فان حاضته فيه سقط عنها الصلوة وكذا اذا انقطع فيجب قضاها وقد سبق في فصل الانقطاع وكما رأيت  
 الدم يترك الصلوة اى ترك الصلوة مقارنا لابتداء رؤية وفي بعض المنسوخ وكما رأيت الدم يترك  
 الصلوة والظاهر انه تحريف من الناسخ اذا لم يعمله ونقل عنه هذا ظاهر وعليه اكثر المشايخ ومن ابو حنيفة  
 في غير رواية الاصول لا تنكح ما لم تستمر بها الدم ثلثة ايام انتهى مبتدأة كانت اذا كانت

بنت تسع

بنت تسع سنين نقل عنه قال الحر في سوط اهتدأت رأت الدم فجاءت تستفتي قبل ان يملأ بها الدم هل تقوم بركعة  
 الصوم والصلوة كان الشيخ الامام ابو حفص محمد بن ابي حنيفة يقول ان تقوم بذلك رقدت وبني ابو حنيفة وغيره لا يرون  
 الاصول ان تقوم بذلك حتى يسري بها الدم ثلثة ايام وهو اختياره بشر بن عياض دعمه انها على يقين من الطهارة  
 وفشك من الحيز لمجرد ان ينقطع فمادون الثلث فلا يكون حيزا واليقين لا يزول بالشك فتقوم بالصوم  
 والصلوة وان يسري بها الدم ثلثة ايام علمت انها كانت حايضا فيها فعليهما قضاء الصيام اذا ظهرت  
 والاصح هو الاول قال الله تعالى واصف الحيز بالان الذي ردت يغتسل بوقت يتعلو به حكمه وانما يخرج المرأة  
 من ان يكون حيزا اذا انقطع لمادون الثلث وفي هذا الانقطاع شك فحكمنا بهذا الظاهر وتركنا  
 المشكوك وجعلناها حايضا لا الصوم ولا تصلي انتهى او مبتدأة بشره تقدم الطهارة التامة  
 فنقل عنه وكذا اذا جاز عادت في عشرة كونه ثلاث الايام ايام الحيز وقد كانت حايضا بيقين لا تستقر <sup>دائما</sup>  
 فاحتمال الانقطاع راجح واما اذا جاوز العشرة فيظهر ان الزائد على عادتها استحاضة ولذلك قال فيما  
 نقل عنه ولكن اذا جاوز العشرة نقضت بلا من العادة ونقل عنه قال في المحيط الخشي هو الاصح <sup>قوله</sup>  
 الميداني وقال مشايخ بلخ تؤثر بالاعتزال الصلوة اذا جاوز عادتها انتهى وقال في المحيط البرها في صاحبة  
 العادة المعروفة في الحيز اذا رأت الدم زيادة على معرفتها بجمل ذلك كله حيزا لم يجاوز المدة عشرة ايام  
 جاوز المدة عشرة ردت الى معرفتها والباقي يكون استحاضة وهذا لا يوجبها الا يكون على صفة واحدة بل  
 قد يقوى فيزداد حيزها وقد يضعف فينقص حيزها وبني الحيز على الامكان فاذا اقصر على العشرة



ان كان الحيض ما زاد على معرفتها حيضا او اذا جاوز العشرة لا يمكن ان يجعل ما زاد على معرفتها حيضا لان جوارها بان  
فاعتباره بمعرفتها بجعلها حيضا واعتباره بما زاد على العشرة يجعله سحابة والترجيح بما زاد على العشرة  
لان الرائد على معرفتها لم يظهر ما لا مع هذه الاحتياضة فالظاهر ان علة ولو كانت عاداتها في الحيض خمسة فرأت  
الدم في اليوم السادس فعلى قول من يوجب بلوغ ثمر هو بالغت في الصلوة لان الدم في اليوم السادس متردد بين  
ان يكون حيضا بان اقص على العشرة وبين ان يكون احتياضة بان يزيد على العشرة فلا تركه هي الصلوة مع التردد  
لان الدم في اليوم السادس لا يكون حيضا بالشرط الانقطاع على راس العشرة وانه موهوم فلا تركه  
الصلوة باعتبار موهوم وكان الفقيه محمد بن ابراهيم الميذابي يقول لا تؤثر بالصلاة ولا بالاحتياط <sup>بالاعتبال</sup>  
لانهما حيضا بيقين لرؤيتهما ما يكون حيضا في حقها ودليل بقاءها حيضا ظاهر وهو <sup>الدم</sup> سريان  
وهذه الزيادة لا يكون احتياضة الا بتمرار حتى تجاوز العشرة وانه غير ثابت للحال فتعتبر حيضا  
حتى يتبين امرها فان جاوز الدم العشرة حينئذ تؤثر بقضائه ما تركته من الصلوة بعد ايامها  
واعتبرت هذه بالبدئية فان البدئية لا تؤثر بالصلوة والاعتبال مع رؤية الدم ما لم يتجاوز  
العشرة فكذا هذه وكان الصدر الشهيد حسان الدين عيني يفتي في هذه الصورة بالانها تؤثر  
بالاعتبال ولا تؤثر بالصلوة لان هذا اقرب الى الاحتياط انتهى وابتداء قبلها علة وقد كرر <sup>نقله</sup> عن  
وجه على قولها تؤثر بترك الصلوة ان كان المتقدم على ايامها لا يجاوز العشرة وعلى قول ابي حنيفة ان كان  
المتقدم على ايامها ثلثة ايام لانتك الصلوة وان كان اقل من ذلك فكذلك على قول من يوجب جاري

وعلى ما

وعلى قول من اختاره مشايخ بلخ ترك تركه في المحيط انتهى اذا كان الباقي من ايام طهرها ما الوضوء <sup>حيضا</sup>  
جاوز العشرة قاله المحيط البرهان في اربعة تستفتي انما رأت الدم قبل ايامها ذكر الصلوة الشهيد في مختصر  
كتاب الحيض انها تؤثر بترك الصلوة اذا كان الباقي من ايام طهرها ما الوضوء او ايام حيضها لا يجاوز العشرة  
لانها رأت الدم عقب طهر جميع فكان حيضا لكن بهذا الموطأ لان الظاهر ان رأت الدم في ايامها المعروفة  
واذا عدم هذا الشرط يكون احتياضة انتهى فنقل مد هذا اطلقوا ولكن ينبغي ان يقيد بما اذا لم يسبق اليها  
من الطهر اقل من الحيض والطهر والا فلا شك فان مرعاوتها ثلثة في الحيض اربعون في الطهر اذا رأت بعد <sup>العشرين</sup>  
توثر بترك الصلوة انتهى مثلا امرأة عادت في الحيض سبعة في الطهر عشرون رأت بعد خمسة عشر طهرها ما  
توثر بالصلوة العشرين لانه وان كان الظاهر انها رأت الدم في ايامها المعروفة لكن لما كان مجموع الباقي من  
ايام طهرها حيضا جاوز العشرة كان ما رأت قبل ايامها المعروفة احتياضة ظاهرة فيحتاج الى امرها فيقول  
بالصلوة العشرين ولورأت بعد سبعة عشر توثر بتركها او مد وجدا ثلثا وقد عرفت فوجب الانتقال الى الدم  
اذا لم يجاوز العشرة فكل حيض ثم اذا انقطع قبل الثلثة او جاوز العشرة في المعتادة توثر بالقضاء او قد  
ظهر كونه احتياضة اما على التقدير الاول فلعدم وجود النصاب وما على الثاني فيلزم ان الدم ان جاوز العشرة  
دفع الى عاداتها والباقي احتياضة هذا الم يكن مبتدأ قبل عاداتها واما ان ابتداء قبلها فلا عرفت ايضا فيجب  
الانتقال الى الدم جاوز العشرة ووقع في زمانها نصاب يكون الواقع في زمانها فقط حيضا وان سمعت آية  
السجدة للجنة عليها وجوب فلا تيسر الحال وجده بل عزم عليها اتيانها كما سبق وان شافى تلك الاحكام الثانية



الخديث كيفما الجنب بالنهار حرمة الصوم مطلقا فرضا او نفلا كما نقل عنه لكن يجب قضاء الواجب منه اذا حرم  
 في قضا حيث يجب في السنة شهرا واحدا والمراعاة لا تحيض عادة في الشهر الآخرة فلا حرم كذا ذكره الزيلعي  
 وعلم منه انه يتعلق باصل وجوب الصوم لطهر بفائدة في حق القضاء فاذا رأت ساعة منهار ولو قبل الفجر  
 قال القهستان في جامع الرموز والاصح ان التبريم لم يعتبر في حق الصوم فسد صومها مطلقا فوكان او نفلا  
 كذا نقل عنه ويجب قضاؤه نقل عنه هو المذكور في المحيط عليه ورفق بينهما بعضهم فلم في الصوم النقل <sup>النتهي</sup>  
 وكتب على حاشيته قوله بعضهم انه هو الصدق <sup>بشعر</sup> انتهى فالصدق الشريعة في الوقاية والصائفة اذا حاضرت  
 في النهار وان كان في آخره بطل صومها فيجب قضاؤه اذ كان صوما واجبا وان كان نفلا لا يخلف في صلوة النقل  
 اذا حاضرت في حالها انتهى واصل وجه الفرق بينهما ان الشروع في الصوم في يوم حيضها معصية كونه بالشروع مشقة  
 للمعصية اذا الصوم في يوم الحيض بمنزلة غايته انها شرعت على ظن انه ليس بيوم حيضها ثم لما حاضرت ظهر انه يوم حيضها  
 وبفسر الشروع تكون مائة حتى تحت به المالف فصارت تركبة للنهي عن بنفس الشروع كانت مأمورة بقطع من قبل  
 الشارع فالنذر التواؤم باقيا بخلاف الصلوة لانها بنفس الشروع لا تصير تركبة للنهي عنه لان الشروع في الصلوة <sup>ربط</sup>  
 لان قامها بالركوع والسجود حتى تحت الحلال بالشروع فيها فيجب صيانة المفردى ولما صار مضمو تام يسقط  
 بالسجود فاذا قطعها بعد ما سجدها ضمتها ايضا كذا ذكر في الكافي في الفرق بينهما اذا شرع في الصلوة في ايام المنية  
 وبين ما اذا شرع في الصلوة في الاوقات المذكورة فاذا حاضرت فاشانها بقيت مضمومة ايضا لعدم راية الفضا  
 الى الشروع وحاصل ما ذكرناه انه لما كان كل جزء من الصوم صوما وكان جزء منه متصلا بوقت الحيض ما راعى

مأمورا بغيره بخلاف الصلوة وايضا الجنب في حق الصلوة من جملة الاحداث والتكليفات في اشياء لا ينافي  
 وجوبها ابتداء ولا وجوب قضاها وفي حق الصوم من جملة استاقيات الشيء لا يوجب مع المتأخر فاذا لم يوجب <sup>ابتداء</sup>  
 لم يشب قضاؤه وكذا لو شرعت في صلوة التطوع او السنة فحاضرت فيها تقضى في صلوة الفرض والفرق بين <sup>الصلوة</sup>  
 النقل وصلوة النقل وبين صلوة الفرض وجوب الاولين بالشروع لا بايجاب الله تعالى ابتداء بخلاف صلوة الفرض <sup>له</sup>  
 وكذا اذا اوجبت على نفسها صلوة او صوما في يوم حاضرت فيها يجب القضاء قال القاضي قال اذا اوجبت المرأة  
 على نفسها صوم سنة بعينها اقضت ايام حيضها لان تلك السنة قد تعلق من ايام الحيض فصح الاجاب وقال ايضا  
 ولو نذرت ان تصوم يوم كذا لو غدا كذا في يوم حيضها عليها القضاء عند ابو يوسف خلافا لابي ذر وكذا ذكر في الخلاصة  
 ثم قال قاضيان وكذا اذا نذرت صوما عند وجوبها انتهى ولو اوجبتها امر اوجبت فعلها كذا نقل عن ابي الجنب  
 نقله لو كان حين النذر في الحيض او خارجا بان تقول لله تعالى على الصوم في يوم الحيض اذا جاء او نذرت  
 في حال حيضها انتهى لا يلزمها شيء قال قاضي خاندانو قالت لله على الا تصوم يوم حيضتي ويوما اكل فيه لا يصح <sup>النذر</sup>  
 لانها اضافت النذر الى وقت لا يتصور فيه الصوم فلا يصح كما لو اضافت الى الليل انتهى وكذا في الخلاصة والثالث من تلك <sup>الثانية</sup>  
 حرمة قراءة القرآن لقوله عليه السلام لا تقرأ لما يضربك الجنب شيئا من القرآن ذكر الزيلعي وكودون اية قال  
 في المحيط هكذا ذكره الكرخي لانه قرآن فتمنع لما يضرب من قرآن كالاية القائمة ونذير الطلح او حرمة القرآن بآية تكمة لانه  
 تعلق بقراءة القرآن على ما يضرب الجنب نصل في وجوب الصلوة بين الاية القائمة وما دونها وكذا في وجوب حرمة  
 القرآن على ما يضرب اذا قصت القراءة قال في المحيط هذا اذا قصت القراءة فان لم تصدها نحو ان تقرأ <sup>لله</sup>

شكرا لله



الشبهة للابن سيرة وقال في الكلام من راسه ما قرأه ما دون الآية كقولك بسم الله والحمد لله ان كانت قاصدة قراءة  
 القرآن بكرة وان كانت قاصدة كسر الشبهة وان شاء لا يكون وان قصد في الآية الطولية كذلك حرم قال في  
 المحيط وذكر صدر الشهدا في محقق كتابه بلخص ان الآية ان كانت طويلة فقرأتها بحرام وان كانت قصيرة تجزى على اللسان  
 عند الكلام كقولهم ثم نظروا لم يولد فلا بأس انتهى ونقل عنه هذا هو المذهب من الكتب والمحيط والملا في آخره  
 انتهى وفي القصد كقولهم ثم نظروا لم يولد فلا بأس انتهى كسب الله للتميز والحمد لله لكثرة تجزئ في مقامه وذكر الحلواني  
 رحمه عن ابن حنيفة رحمه الله لا بأس للجنب بقراءة القاصدة على وجه الدعاء قال المهندو في زمره وانا لا افتي بها وان وجه  
 قيل المختار الجواز عن اية انتهى ونقطة الرجواز قراءة الآية الطولية لا ان قصد القراءة انتهى وذكر في المحيط والتأني  
 في أحكام الجنب وهذا اذا قصد القراءة فان لم يقصد هاهنا فلا بأس بخلافه رب العالمين على سبيل الشكر وكذلك  
 اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم ان قصد القراءة بكرة وان قصد افتتاح الكلام لا يكره وكذا لو اذكر دعاء من القرآن  
 وهو آية تامة يريد الدعاء لا يكره وللطحا قطع بين كل كلمتين فقرة هذا قول الكرخي في الخلاصة  
 وهو الصحيح وقال الطحا او تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم نصف آية لا عند الحزمة مقيدة بآية تامة انتهى  
 كما ذكر في المحيط البرهان وذكر في الزخمة المعلنة في حال الحيز تعلم الصبيان حرفا حرفا تعلم آية كاملة لان  
 تدفع بالاول انتهى ثم في تعليقه انه يجوز تعليمها كلمة ثم كلمة وما ذكره ابن نجيم في بحر الرابض من انهما  
 نقل عن الكرخي نظرا فانه قال لا تسواء الآية وما دونها في المنع اذا كانت كذلك بقصد قراءة القراءة القرآن وما  
 دون الآية صادق على الكلمة وان حمل على التعليم دون قصد القراءة فلا يتقيد بالكلمة في رويها ذكر في الزخمة

من ان في مقام كسر متروكة دون ما رواه عليها الآية ان قطعت بين كل كلمتين حال تعليمها ان يقال  
 على انها علمت القرآن وان كان ما علمت كسرنا حقيقة بخلافه لا راد لها والاول لا ضرورة دون الثاني  
 ويكره قراءة التورية والتأجيل الزبور كما ذكر في المحيط في حكم الجنب فان في الزخمة لا ينبغي للجنب  
 ان يقرأ التورية والتأجيل الزبور لان الكل كلام الله تعالى غسل الصم لا يعيد ذكر في المحيط في أحكام  
 انه اذا اراد ان يقل اليد يخل المصحف لا يعمل لذلك لان الحديث لا يجوز قولا واحدا ولا يكره التسمية  
 كما ذكر في المحيط والملا ولا قراءة القنوت اللهم انما استعيناك الى آخره كما في المحيط راد الانكار  
 والادعوات والنظر الى المصحف لعل حلول الحديث في العين والرابع من تلك الأحكام الثمانية حرمته  
 مسوا كتب فيه آية تامة ولو دعا اولها لقوله لا يستعمل الا سطرون ومنع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه كتب لبعض القبائل لا يمس القرآن جافق ولا جنب كما ذكر في المحيط وذكر في الزيلعي لقوله عليه السلام  
 لا يمس المصحف الا طاهر وكتب الشريعة كما التقيد بالحديث والفقه ذكر في المحيط في بيان حكم الحديث  
 ويكره لمس التقيد وكذلك يكره مس كتب الفقه وما هو من كتب الشيعة لانها لا تخلو عن آيات القرآن  
 وان لم يكن فيها آيات ففيها معنى القرآن بياضه فقل منه قال الخفيف في بعض مشايخنا للعبارة  
 حتى لو سبه بكرة وحسن الجلد وموضع البيض لا يكره لانه لم يمس القرآن وهذا اقرب الى القياس  
 والاول اقرب الى التعظيم وكذا في المحيط الخرسى انتهى وجلده المتصل ولو لم يكن جاسم ولو بعض النسخة  
 ولو لم يكن هو الصحيح فقل منه قال في المحيط لا يكره ان تمس المصحف بغيره فلا فساد في الجلد الذي عليه

لا يقال علمت كلمة من القرآن  
 مستند

لا تتبع المصحف ثم هو لو سبه جازل منفصل  
 لا تتبع المصحف ثم هو لو سبه جازل منفصل



والصحيح منه لا تتبع المحفوظ انتهى ولو كانت جاثلا منفصلا وهو صحيح القولين وقيل هو المنفصل وقال  
 في الدراية هو الصحيح المنفصل فاختاره وتقل عنه ايضا قال في الهداية ويكرهه بالكم وهو الصحيح  
 وقال في المحيط وعامة عامتهم على انه لا يكره ثم ذكر دليله فاختاره انتهى اقول في المحيط وهذا يكره له المستحسن  
 بكلمة المحققين او زيلها قال بعض مفتائنا يكره لان الحكم بالزيت لا يتبع له الاثر لو خلف ان لا يجلس على الارض  
 فجلس عليها وبسببها ثوبه ينجس فيمينه وجعل ثوبه تبعه كما حتى لم يعتبر جاثلا عامتهم على انه لا يكره لان الحكم  
 هو المستر وان لم يلبس باليد من غير جاثل الا ترى ان المراءاة اذا وقعت في رعة حل يجوز للاجنبي  
 ان يأخذها بيد هاتل ثوبه وكذا حرمة المصاهرة لا تثبت بالمسترجل بخلاف مسألة اليمين  
 فان معنى الايمان على العرف والمال على الارض بثوبه بعد جالس على الارض فاعادة انتهى وذكر في الزخيرة  
 انه لا يجوز للمأثور والجنب ان يمسر المصحف بكلمة او بعض ثيابه لان ثيابه التي عليه يميز له يديه الارواية بحجته  
 بانه يقول لا يمسر بالمس بالكم ويكره لها الجنب مسكت الفقه وما هو من كتب الشريعة ولا يمس بالكم بخلاف  
 المصحف انتهى ويجوز من مائة ذكر ودعاء ليس بقراة فقل عنه قال ابن المهام وما من مائة ذكر ناظقة  
 عامة المشايخ وكرهه بعضهم ولكن لا يستحب لان فيه ترك التكظيم ولا تكتب القرآن  
 ولا الكتابات الا في بعض طوره آية من القرآن ولان لم يقرأه تقل عنه هذا قول محمد رحمه قال تاج  
 في شرح الهداية عليه الفتوى انتهى وقال في المحيط ولا يمس لها بكتابة القرآن عند ابو يوسف اذا كانت  
 المستحقة الصحيفة على الارض لانها لا تحمل المصحف والكتابة تقع حرفا والحرف الواحد ليس بقرآن  
 ليس

والمحدث نسخ

وقال محمد

وقال محمد رحمه احب الي ان تكتب لانه حكم المسر الحروف وهو بكتبتها قرآن انتهى وذكر في الزخيرة  
 او فتوا اهل كبر قد يكره للجنب والمأثور ان يكتب الكتاب بالآل في بعض طوره آية من القرآن وان كانا  
 لا يقرأن لانها منسوبة عن مس القرآن وفي الكتابة مسر لا يكتب بقلمه وهو يديه وهو مسرة المسر  
 وفي فتاوى ابى الليث دعم الجنب لا يكتب القرآن وان كانت الصحيفة على الارض ولا يقع يده عليها وان كان  
 ما دون الآية في القدوري لا يمس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت الصحيفة على الارض وقال محمد احب الي  
 ان لا يكتب ومشايعه بخارى احتوا بقول محمد رحمه انتهى ما في الزخيرة وذكر ابن الهمام ان قول ابو يوسف  
 ايسر لانها اذا كانت على الارض كان مسها بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان كقول من فصل  
 وغسل اليد لا ينفع قد عرفت ما نقلنا عن المحيط في بيان احكام المحدث وفي ذكر فيها الجنبات  
 اذا دار ان يغسل الفم ويقرأ القرآن او يغسل اليد ويمس المصحف فانه لا يحمل القراءة والمس  
 لان الجنبات لا يجزى زوا لا يثبوتها انتهى والحنس من تلك الاحكام الثمانية حرمة الدخول  
 في المسجد قال في المحيط قال عليه السلام لا اجل المسجد لما يضر ولا جنب ولا ما يمس من الارض  
 فوق الجنبات لتمكنها من ازالة اذى الجنبات دون اذى الحيض ثم الجنبات غنهي من دخول  
 عن دخول المسجد فالحضرا الى انتهى الا في الضميمة فان الضميمة فيه المخطورات كالقوة  
 من السبع والنصار واليهود والمطش رذا في التاتان الثانية نقلنا عن المحقق قوله اذا كان في المسجد  
 ولا يجزى في غيره والاولى ان تسمى تعظما للمسجد كذا في التاتان الثانية لانها لا تقدر على استعمال الماء



فمن قبل يجوز ان تدخل مصلح العبد وزيارة القبور والسادس من تلك الاحكام حرم الطواف  
وما كان او فلا كذا نقل عنه قال الزيلعي يمنع الحيض الطواف وكل الجنابة لان الطواف  
في المسجد هكذا علقوا وقال في العتابة ولو لم يكن ثم يجزى عليها الطواف ولذا وجب عليها الجأل للقول  
النقص في الطواف لا لدخولها المسجد السابع من الاحكام حرم الجماع قال الاستغنى في فاعترلوا  
النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن كذا في المحيط والتمتع بالاناء نقل عنه  
في تفسيره قال البرهيم النخعي رحمه اراد ان يستمتع بما فوق السرة لا بما تحتها وقال الحسن البصري  
يسمى مع اذا رفته لا مكشوفاً محيطاً حتى ينسوي وقال الزيلعي يمنع المصاهرة في الجماع اذا رها  
لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ونجم مبتدئة ما بين السرة والركبة عند الخفيف ابو يوسف قال  
محله يجوز التمتع منها بما دون الفرج لقولهم يستلونها عن الحيض قل هو اذن فاعترلوا  
النساء في الحيض والحيض هو موضع الحيض وهو الفرج ولقوله عليه السلام اصنعوا مثل ما كنتم  
الا الجماع ولنا قوله عليه السلام الذي سئل عما يحل من من امرئته وهي حائض لك فوق الاذا وقوله  
لعائشة رضي الله عنها عليك اذا سجدت اذ لو كان المحنوع موضع الدم لا غير لم يكن شدا الاذا ومضى  
النسوي وقال الحافظي فاعترلوا النساء في الحيض يمنع وان كل بدنها الا ما ودا الاذا وخص  
بحديث عائشة رضي الله عنها في ونبت الحرمه باحتياها فلوقالت حضرت وكذبها الزوج  
حرم وطئها لما ذكره القسستاني وان جامعها طائعين انما عليها الاستغفار والتوبة يستحب

ان يصدق

ان يصدق بدنياً ان كان الجماع في الاول الحيض فيمنعه ان كان في آخره ونيل ان كان الدم  
يتصلق بدنياً وان كان اصفر فنصف دينار وكل ذلك ورد الحديث ذكره الزيلعي  
ويكفر مستحله نقل عنه كذا في الاختيار والظهير انتهى وقال القاضي ان رجل سئل الجماع في  
في حاله الحيض قال ابو بكر الباقر رحمه استحلال الجماع في الحيض كفر في الاستبراء بدعة ومضلال  
وليس بكفر وعنه البرهيم بن رستم رحمه انه قال ان سئل الجماع في الحيض متاولا ان انتهى للتحريم  
اولم يعرف انتهى لا يكفر فان عني انتهى اعتقد ان التمسح والتحريم مع ذلك استحلال الجماع كان كافراً  
وعن الشرح النائم الخبي ان استحلال الجماع في الحيض كفر من تفصيل الاصل كلامه فان قال  
والثامن من الاحكام المنزلة وجوب الغسل للقادرة على استعمال الماء ولتيمم القابلة  
عند الانقطاع هذا هو المختار وقال الزيلعي يجب الغسل عند خروج دم حيض فنقله ورضيها  
بوصولها الى فرجها الخارج والا فليس بخارج فلا يكون حيضاً اما الحيض فقلوله تعالى ولا تقربوهن  
حتى يطهرن يستلونها الطاء والهاء اي يغتسلن فلول ان الغسل واجباً مع من حقه التواتر  
وهو القوبان وقال في الحوشي والاصح ان الخروج من الحيض هو الموجب لان انقطاع الدم شرط  
لوجوب الغسل لولسنا ان يكون انقطاع السبب في الوجود المستبب انتهى كلامه وهذا  
نظر لان الخروج عن الحيض ليس الا الطهارة ومن المبالا ان توجب الطهارة وانما يوجبها  
وهذا ان الحيض من كسائر الاصل فيتم موضع الخروج فاذا انتهى ذلك الموضع بتكامله لم يفر



ان البدن لا يتحرى في الجلالة والطهارة فوجب تطهيره معه وانما لا تغتسل قبل الانقطاع لعدم الفائز  
اذا لم يستمر لانه لا يغتسل لا يرفع الحدث المتقدم وما قال استحالة ان يكون انقطاع السبب شرطاً لوجوب  
المسبب معارضاً للاحداث كالبول مثلاً فان الطهارة لا تجب ما لم ينقطع البول لان الطهارة  
ان كانت ترفع ما قبلها من الحدث يرفع ما بعد الحدث لان البول لا يوجبها لان الحائض يحرم  
عليها قراءة القرآن ونحوه كوجوب الانقطاع لما حرم عليها حتى ينقطع ولان المنحصر من الدم  
فوجب التطهير عنده انما لا يتجرى وجوب الطهارة منه متلاً زماناً وانما النفاذ فلا إجماع والكلام  
فيه كالكلام في الحيض وهناك كلام الزيلعي لكنه مخالف لما ذكر في الكافي حيث قال لا حيض انقطاعه  
لانه لا يلزم منه ولا يصح ان يقول يخرج دم الحيض لان غلبه لا يجيب الفل وانما يجب عند الانقطاع وكذا النفاذ  
على هذا انتهى يؤيده ما في المحبذ والخيرة في الجواب عن من قال من المشايخ ان الجنابة في حق الكفار  
لا توجب الفل بعد الاسلام ان الكفار غير مخاطبين بالشرايع لهما ما وجوبه باواده الصلوة  
فهو جنبة كان الوضوء لا يجنب بالحدث وانما يجنب اعادة الصلوة فهو حدث قلنا هو عند اعادة الصلوة  
جنب مسلم فذلك يلزمه الفل وايضا صفة الجنابة مستدامة فاستدامتها بعد الاسلام كانت ثباتاً لنا قلنا لو انقطع  
دم الحيض قبل ان تسلم ثم السمت لا يلزمها الاغتسال لانه لا مستدامة لا انقطاع حتى يحل واملا بدائه  
فلم يوجب وجود الاغتسال في حقها بعد الاسلام لاحقيقة محالها فلا يلزمها الاغتسال فظهر الفرق  
على هذا المعنى بين الكافر اذا اجنب ثم السمت وبين الكافرة اذا حاضت وانقطع دمها ثم السمت هذا

ما ذكر

ما ذكر فيها مع بعض الغيرة في عبارتها راما الاحكام الاربعة المختصة بالحيض فاولها تعاقب لنقصاء  
العدّة قال الله تعالى والمطالقات ثلثة بفسان النفس ثلثة قروء وهي عبارة عن الحيض كذا في المحيط  
وثانيها الاستبراء قال عبد السلام في سبأ او طار لاوطاء حتى تنقطع دما حائض حتى تستبراء ببيضته  
هكذا ذكره الزيلعي وذكر في المحبذ انه نعم قال الا لا فوطوا الحائض الى من الذي حتى يضع حملن وانما الى  
حتى يستبراء ببيضته وثالثها الحكم الحكم ببلوغها رابعها الفصل بين طلاق الستة  
والبدعة واما الاستحاضة فحدث اصغر كالعاف فلا تمنع صلوة ولا وضوء ولا وطاء تنذير هذه  
الاحكام التي تذكره من بعد كذا لانه لا حكم في الاحكام التي قبلها وكذلك سماء تدنياً باستفاق منه في حكم الجنابة  
والحدث اما الاول والى به فكالنفاذ في انما يترتب عليها جميع الاحكام التي تنزيه على النفاذ الاحكام  
التي ذكرها بقوله الا انه لا يسقط الصلوة ولا يحرم الصيام والجماع وقبل الوضوء لان الطهارة ليست  
من شرط صحة الاداء بخلاف الصلوة لكن لا تسقط بالجنابة اذا حرم في ازالته لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة  
وانتم سكان ولا جنب الا عابري سبيل قال الزيلعي ان ابا الحسن ابا الحق الزجاج اما لاهل اللغة  
والحق قال معاني القرآن معنى الآية لا تقربوا الصلوة وانتم جنب الا عابري سبيل اي مسافرين وروي  
عن علي بن عبيد رضي الله عنه ان المراد بعابري السبيل المسافرين اذا لم يجدوا ماءً يتيممون ويصلون واذا اراد  
ان ياكل او يشرب يغسل يديه وقدمه ذكر في حاشي في فتاواه انه يكره للجنب ان ياكل او يشرب  
قبل ان يغسل يديه ولا يكره ذلك للمني والغسل للمسح تطهير الغم في جميع المواضع انتهى في موضع آخر



للجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب فالمستحب له ان يغسل يديه وقاه وان تركه لا بأس باختلافه في الحائض قال  
بعضهم هو الجنب سواء قال بعضهم لا بأس بها لان الغسل لا ينيل نجاسة الحيض عن الفهم لا بد من  
النجاسة انتهى ولا بأس للجنب ان ينام ريعا واهله قبل ان يغتسل ويتوضأ كما ذكر في الحائضه والناثا وغاية  
غيره لم يذكر في الناثا وغاية قبل ان يغتسل وهذا موافق لما نقل عنه حيث قال في البدايع ولا بأس للجنب  
التينام وبعاء واهله قبل ان يتوضأ انتهى ويجوز خروجه لحياته ذكر في الناثا وغاية نقلا عن التتمة  
ولا بأس اذا اجنب فها را ان يخرج في حوائجه من غير ان يغتسل او يتوضأ واما حكم الحدث فثلاثة الاول  
حرمة الصلوة وضأ او اجبا او سترته او نقله والسجدة واجبا او نقله وكذلك قيد ما بقوله مطلقا  
والثاني حرمة مس ما في آية التامة وكتب التفسير قال في المحيط المحدث لا بأس بالمصحف ولا الدم الذي ذكر عليه  
القرآن لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون انتهى فلم يفرق بين الآية التامة وغيرها ولو بعد غسل اليد لان  
الحدث لا يتجزئ ذوا وشيئا حدها كما نقلناه عن المحيط ونقل عنه كما في اكثر الكتب قال في جميع الفتاوى ولو  
مس المصحف بغير غسله او بغير وضوءه حدث جاز والجنب اذا غضمض وقرأ واختلط وفيه الظاهر  
انه لا يجر من انتهى ولكن يجوز دفع المصحف الى الصبيان وان كانوا محدثين هو الصحيح على ما في الهداية وذكر في  
المحيط انه يكره بعض مشايخنا دفع المصحف واللوح الذي عليه القرآن الى الصبيان وعامة المشايخ لم يروا به  
لانهم غلبوا طين بالوضوء في الناثا وغاية وفي التلخيص قضيع القرآن انتهى فمسته الحاجة الى دفعه اليهم  
ولا بأس ثم الكلف الدافع كما بان ثم بالباير الصغين الحبر وسقيه الحبر وقس عليه الى القبلة مقصدا حاجته

للضرورة في هذا المانع فان امرهم باظهار حرمات الطول لم يمتهم بطول الدرس كما ذكره ابن  
الهمام في نفع القدير وبهذا ظهر وجب صحة ارتباط قوله بكونه يجوز ما قبله وفي الكافي وبدفع المصحف  
الى الصبي اذ في الامم بالوضوء حرج بهم في المنع قضيع القرآن <sup>حفظ</sup> اذ الحفظ في الصغر كالنقش على الحجر  
ولا بأس بترك كتب الاحاديث والفقه ولا ذكر فعل منه قال في تحفة الفقهاء واما كتب الفقه فلا  
بالرعيها للمحدث ان لا يفعل وكذا في البدايع والظهيره وفي الخلاصة ويكره للمحدث من المصحف  
كما يكره للجنب وكذا كتب الفقه والاحاديث عندهم او عند ابي حنيفة لا يصح ان عنه لا يكره في  
الجامع الصغير بل ذكر الخلاف لكنه قال كتب الفقه كالمصحف لكن اذا خط بك لا يكره وفي المحيط  
المستعزون وتسموا في مركب الفقه بالكم لليلوى والضرورة والمستحب ان يفعل لانه اقرب الى التعظيم  
والثالث كراهة الطواف ويجوز لقرآن القرآن بخلاف الجنب كما ذكرنا لان الجنب به حلت القدمون  
المحدث فيقرآن في حكم القراءة كذا في الهداية وبخلاف المسرلان الحدث حل اليد دون الفم كذا في المحيط  
ودخول المسجد هكذا في التحفة والبدايع وقال في المحيط وفي المحيط بكرة له دخول المسجد كما نقل  
ثم ان الحديث ان استوعبت وقت صلوة نقل عنه قال ابو القاسم المقار الجرجي السائل ان يسيل الدم  
وقت الصلوة تزين او اذا وان كان اقل من ذلك لا يكون صلب الجرح التل خلاصة هذا المنقول  
مخالفة لعامة الكتب فلما لم يخبر انتهى بان لم يوجد فيه زمان حال منه يسع الوضوء والصلوة نقل  
هكذا في الكافي ونقل الزبلي من عدة كتب شرط سيب الوقت كانه ثم قال اظهر مولانا خسر واداد الرد



على الكافي بان كلام مخالف لتلك الكتب فاقول لا مخالفة بينهما ثم ذكر وجهه والحق ما قاله في الكافي  
 اذ العلم بحقيقة الاستيعاب متوقف على معرفة المستحبات فانها تتخذ الكفر فكيف يتيسر معرفته  
 استيعاب خروج الدم انتهى يسمى عند صاحب مقول وأوجب عند رحمه الله الحكم المذموم ان لا يتقضى  
 وضوءه للتسبب من ذلك الحدث بمجرد الاعتذار وقت مكتوبة اشارة بل تصحيح بان انتقاض الوضوء  
 عند خروج الوقت انما هو بتجدد الحدث السابق بل بنفسه لا يخرج من الوقت اذ الوقت ليس بخارج منه فضلا عن  
 كونه نجس والحدث الخارج ولكنه لما كان الحدث يعمل عنده اضيف اليك في الكافي واحترز  
 بقوله مكتوبة عن خروج وقت العبد لانه لو توفى العبد للصلوة العبد ان يصلي به الظهر عند هذا ابراهيم  
 هو الصحيح لانها منزلة صلوة الضحى كذا في الهداية وقال في الكافي لانها كصلوة الضحى ولو توفى له  
 جاز الظهر بيكنا هنا وقيل لا يجوز لانه خرج وقت صلوة العبد انتهى وهذا ذكرناه تفصيلا قال  
 فيما نقل عنه فلو توفى لصلوة العبد يجوز له ان يؤدي به الظهر في الصحيح فذكر الزيلعي انتهى ونقل عنه  
 هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف بدخول الوقت ويجزى ما انتهى عنده في بطلان الدخول  
 حتى لو توفى قبل الزوال يصلي الظهر عندهما خلافا لابي يوسف وزفر لو توفى وقت الفجر يبطل  
 بطول الشمس عندهم بخلاف الزفر رحمه الله ان اعتبار الظهارة للضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ولا يقال  
 لو لم يمتد بغيره ينقض لان الحاجة المتعلقة الاداء الوقتية معدومة قبل الوقت اما الحاجة في نفسها  
 لمجرد ضرورة السواقل وغيره فيعتبر بدليل غير ان صلوة الضحى بها ولا يؤسوا انها لم تنقض اليها

كان

كان لا بد أدت المدة ولها ان الوقت تام مقام الاداء ولا بد من تقديم الظهارة على الاداء فصريح تقديمها  
 على ما يخالف ايضا يتمكن من شغل كل الوقت بالاداء كاهل الغريزة وخروج الوقت دليل زوال الحاجة  
 رد حوله دليل وجودها فاعتبر ظهور الحدث عند الخروج او كما ذكر في الكافي والزيلعي ثم ذكر الزيلعي  
 انه قال ابو بكر الرازي لا خلاف بين اصحابنا ان الظهارة المستحبة تنقضي بزوال الوقت فعلى هذا  
 قول زفر مستقيم والافلا فائدة لتخصيصه بالدخول مع انتقال الحاجة بالخروج ايضا انتهى  
 فيصل في الوقت ملاء من الفرائض والنوافل يعني يتوضأ لو كان صلاة في يتوضأ  
 لكل فريضة لقوله عليه السلام لغافل بنت ابي حمزة ترضأ لكل صلاة ولان القياس ان لا يجوز  
 فرضا لفرك الضرورة فبقيا على اداء اصل القليل لنا قوله ما يسهل السلام المستحبة تنقض  
 لوقت كل صلاة وهو المراد بالاول لان اللام تستعار للوقت يقال اشيك لصلاة  
 الضحى لو قتها قال الله اقم الصلاة للوكة الشمس لو قتها ولو كان المصلي  
 ان للصلاة اولاً وآخرآ لو قتها وكذا الصلاة تذكر ويراد بها الوقت قال عليه السلام  
 انما أدركتني الصلاة احوقها فكان الاخذ بما روي اولى لانه محكم وما رواه الثاني  
 محتمل فحملناه على المحكم ولانه متروك الظاهر في حق النفل اجماعا حيث لم يجب الوضوء لكل صلاة  
 ولا يجوز الاحتجاج به ولان التقدير لوقت الصلاة تقدير بقد الضرورة معنى اذا الوقت  
 قائم مقام الاداء لكونه محله لشغل كل الاداء عزيمة رشف البفضل رخصة فكانه شغل كل

دُلُّوك كُنْشَرُ زَوَالٍ  
 وَقَدْ كُنْشَرُ



فكان التقدير تقدير ابا الصلوة معنى وهو معلوم لا يتفاوت والاداء غير معلوم لان منهم  
 من يمتنع الاداء في اول الوقت ومنهم من يمتنعه في اخره ومنهم من يمتنعه في وسطه ومنهم من يمتنع  
 وكان التقدير بالمعلوم اولى ثم عندنا لهم ان يصلوا بذلك الوضوء ملكا واما الفرائض  
 المتوافقة كما ذكر في المتن وقال الشافعي ليس لهم ان يصلوا الا فرقا واحدا ولهم من التغل  
 ملكا والامة تتبع للفرائض وقد بينا الوجه من الجانبين كما ذكره ان يلقى قوله ولانه من ركعة  
 الظاهر لهما اي اجماعا بيننا وبين الشافعي والافاك قال اباها تنوضاء لكل نقل ايضا <sup>بالجدة</sup>  
 الذي اخرج به الشافعي ذكره في الكافي ولا يجوز له ان يمسح خفة الا في الوقت هذا اذا كان الدم <sup>سائلا</sup>  
 عنده اللبس الطهارة واما اذا كان منقطعا عندها معا تمسح تمام المدة كالصحيح كذا نقل  
 قال في الزخيرة واذا استحيضت المرأة وقوضاءت <sup>ولست</sup> <sup>بالحض</sup> خفيها ثم خرج الوقت حتى تنقضي  
 طها رتبها بخرج الوقت فتوضاءت واذا دت ان تمسح على خفيها فان كان الدم منقطعا  
 وقت الوضوء واللبس جميعا فلها ان تمسح على خفيها وان كان سائلا وقت الوضوء واللبس <sup>اكان</sup>  
 منقطعا وقت الوضوء سائلا وقت اللبس ليس لها ان تمسح عند علمنا ان الثلثة راجع فذلك  
 فهو الاصل في مسائل المستحي ومن يعنها ان تطهارا المستحي <sup>وضعت</sup> ويحتملها اذا انتقضت  
 بخروج الوقت يستند الانتقاض الى السيلان السابق لاحرق الوقت ليس بسبب  
 الانتقاض الطهارة لانه ليس بحدث ولا يشبه حكم ما تغير بسبب <sup>فيثبت</sup> <sup>بدون</sup> <sup>السبب</sup> الانتقاض

مسنداً الى

مستنداً الى السيلان السابق ليكون الانتقاض بسبب غير ان الاستناد انما يظهر في حق القائم من  
 الاحكام لا في حق المنقضى من الاحكام لهذا لا يظهر في حق الصلوة الواردة حتى لا تبطل  
 بالادى من الصلوة ولها قلنا وجوب السجح حكم قائم فيظهر الاستناد في حقه ويظهر ان اللبس  
 حصل من الحدث في هذه الصلوة في حق المسح بخلافه ما اذا كان الدم منقطعا وقت الوضوء  
 واللبس لان هناك وان استند الانتقاض الى انه انما يستند الى سيلان من متاخر غير اللبس فلا يظهر  
 ان اللبس حصل مع الحدث فان قيل الاستناد الانتقاض لخروج الوقت يجب ان يقال اذا شرعت في الطلوع  
 ثم خرج الوقت ان لا يلزمها القضاء قلنا هذا ليس بظهور من كل وجه بل اقتصار من وجبه  
 لان انتقاض الطهارة حكم الحدث والحدث وجد في تلك الحالة وهذا يقتضي صيرورتها محدثه  
 من وقت الحدث الا ان حيدورتها محدثه تعاقبت بخروج الوقت محدثه مقصورة على الحال فجعلنا  
 هذا ظهورا من وجه اقتصارا من وجه وخروج الوقت <sup>من وقت الحدث</sup> <sup>وهو يقتضي صيرورتها</sup>  
 ولو كان اقتصارا من كل وجه يجوز لها المسح ويلزمها القضاء فقلنا لا يجوز لها المسح ويلزمها القضاء  
 اخذنا بالاحتياط من كل وجه الى هناك الزخيرة ركذا في المحيط ولا يجوز امامة الغير العذو ومن مثل عذته  
 ان اصحبا العذار كن يمسح البول والمستحاضة يصلون مع الحدث حقيقة لكن جعل هذا الحدث الموهوب حقيقة  
 كالمعذور حكما في حقهم الحاجة الى الاداء فلا يتعداهم وهذا لان الصحيح القوي حاشا لانهم فلا يجوز  
 بناء القوي على الضعيف وهو المرفوع في جنس هذا المثل ويميز اقتداء المعذور بالمعذور وان اتحد عذرهما



وان اختلف فلا يجوز كذا ذكره الزيلعي لان كلا من المذنبين المختلف عذرهما اقرب الى ما لا يجرى  
من وجه فلا يجوز اقتداء احدهما بالآخر ثم في البقاء لا يشترط الاستيعاب بل يكفي وجوبه  
في كل وقت مرة لان الانقطاع الناقص هو الانقطاع الذي لا يستوعب وقت صلاة كاملا وانما يجرى  
في بعض وقت الصلاة دون البعض ليس بفواصل بين الدمين والانتقطاع التام وهو الانقطاع الذي  
يستوعب وقت صلاة كاملا فاصل وهذا لان الدم لا يسيل على الولا بل ينقطع مرة ويبيل اخرى فلو جعلنا  
الناقص فصلا بين تبقي مشغولة بالوضوء في كل الوقت فلا يمكنهما اقامة الصلاة ابدا اما  
لو جعلنا الكامل فاصلا فلا تبقي مشغولة بالوضوء في كل الوقت فيمكنهما الاداء بالوضوء كذا في المحيط  
ولو لم يوجد العذر انعدم في وقت تام سقط العذر من اول الانقطاع حتى لو انقطع في اثناء الوضوء والصلاة  
ودوام الانقطاع الى اخر الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة لوجود الانقطاع التام كذا نقل عنه في كذا  
وان عاد قبل خروج الوقت الثاني لا بعيد لعدم الانقطاع التام كذا نقل عنه ولو عرض بعد دخول وقت  
فرض انتظر الى آخره فان لم ينقطع ينوؤا ويصلي ثم ان انقطع في اثناء الوقت الثاني بعيد تلك  
لانه لم يوجد لشيء بوقت تام فلم يكن معذورا وقدر في الجرح فلا يجوز كذا نقل عنه فان استوعب الوقت الثاني  
لا بعيد لثبوت العذر حيث من وقت ابتداء العرض والحاصل ان الثبوت والسقوط يعتبران من اول الامر  
لا وجد الاستيعاب كذا نقل عنه وانما قلنا من ذلك الحدث اذ لو قوضا من آخره من عذر نقص وضوءه  
وان لم يجرى الوقت لان كون ذلك العذر عذرا انما هو في وقت نفسه للضرورة  
لا في وقت غيره اذ لا ضرورة في وقت غيره بالنسبة اليه اذ لا ضرورة في وقت غيره وان لم يسئل من عذر كذا نقل

لا ينقص

لا ينقص وضوءه واخرج الوقت لعدم الحدث الناقص وانما قلنا بجوده اذ لو قوضا من عذر نقص وضوءه  
حدث آخر ينقص وضوءه بعد من اتفاق في الحال ولا يتوقف طرأ في الوقت وان لم يعرض ولم يسئل  
من عذر لا ينقص مجزوع الوقت هذا من تمام التعديل وان سال الدم الظاهر ان يقال فان سال لانه  
تفرع على السابق لكن لما كان الانقضاء واحدا كان محل التردد بان العذر الثابت في غير سبيل الدم  
هو عين العذر الحاصل من غير سبيل من غير غيره فلو اثناء الى الواو اشارة الى ان العذر الحاصل من سبيلهما  
على الوجه المذكور غير العذر الحاصل على الوجه المذكور في الآخر من احد سبيليه فقط فتوضا ثم قال في كذا  
من اخر سوا اجتر الدم من الاول كذا في المحيط والملازمة او لا بل حدثت فيه انقضاء وضوءه اما  
على الثاني فظاهر وانما على الاول فلو انما اجتر الدم من الآخر الاول من الثاني صار عذرا جديدا بانقل  
عن الكتابين المذكورين ينقطعن الوجه آخر تصدير كذا ان بكلمة الواو دون الفاء وانما بينهما  
فتوضا فانقطع من احدهما لا ينقص لان الوضوء وقع منهما وقد بقي احدهما فلم يسقط العذر حتى  
ينقص الوضوء والجدرى بضم الجيم وفتحها القروم في البدن تنقطع وتيق كذا في القاموس والبيان  
جمع دمل كسكر ثم صمد الحذاء قروم لا قروم واحدة حتى لو قوضا من سبيلهما بعضهما غير انما لم سال  
انقص ولو قوضا وكما هو اصل لا ينقص ولو خرج الوقت وهو في الصلاة يستأنف ولا يسئل لان الانقطاع  
بالحدث لا بتحققه لا يجوز الوقت وكذا ظهر مجزوع الوقت كاعتقت فتبين ان الشرع في الصلاة  
كان مع الحدث من وجه وجوب البناء امره فشرعا بخلافه فالقياس في موضع كان الحدث طاريا على الشرع



من كل وجبة ينال على القليل كذا في المحيط الا لا ينقطع قبل الوضوء ودام حتى خرج الوقت وهو في الصلاة  
 فلا ينقص وضوءه ولا يفسد صلاته <sup>لما</sup> فلا بد ان يتم صلوة ويصل بذلك الوضوء ما لم يسأل ولم يجد  
 حدثا اخر لانه لم يوجد السبيل بعده حتى ينقص خروج الوقت وفيه ملحق عيسى بن ابيان فقال ينبغي ان  
 يعبد الوضوء اذا دخل الوقت الثاني لانه انقطاع ناقص فلا يمنع اتصال الدم الغافق بالاول فكان  
 كالمترو هذا لان الوضوء واقع للسبيل بدليل انها للتحقيق الى الوضوء الاخر اذا اصاب في الوقت  
 والوضوء الواقع للسبيل ان ينقص خروج الوقت وجوابه ان وضوءها وضوء الطاهرات اذا لم يوجد  
 بعده حدث لان الوضوء يرفع ما قبله من الاحداث مثل وضوء غير المذخور ولا يرفع ما بعده فيعذر المخرج  
 في حق الحدث المتأخر عن الاضوء وهي غائبة الف الطهارة في التحفيف لا في التغليف وهذا لا يشرع  
 جعل الموجد حقيقة ومعه ما حكم المذخور فيما قال عيسى بن ابيان جعل الحدث المذخور حقيقة موجودا  
 حكما وهو عكس المشروع كما ذكر الزيلعي وتوضاء المذخور بغير حاجة ثم اورد عذره انتقص وضوءه لانه انما اعتبر <sup>وضوءه</sup>  
 وضوءه حكما مع ان حدث حقيقة للحاجة الى الاداء فلما قبل الاداء انتقص وضوءه الذي توضأ به من غير حاجة  
 لانه ظهر بالسبيل ان قبل الاداء عدم الحاجة اليه لاداء فلا يعتد به وكذا الوضوء لصحة قبل وقتها فنقل عن قال بعضهم  
 لا ينقص ولا يصح انه ينقص كذا ذكره الزيلعي انتهى قال الزيلعي ولو وجد في الوقت الثاني والمسئلة <sup>بحالها</sup>  
 ثم سأل الدم انتقص طهارتها لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد بجذبه من اذا توضأ بعد السبيل وعلى قيس  
 ما قال عيسى لا ينقص حتى يخرج الوقت الثاني انتهى نعم انه ان عيسى لم يصرح بالقول بعد الانتقال لكن يقتضيه ما قال

وعلم في كتابه بقوله تعالى عيسى بن ابيان انتهى قال الزيلعي انتهى قال الزيلعي انتهى قال الزيلعي انتهى قال الزيلعي انتهى  
 وكان اولي ان قدر المذخور على منع السبيل ان يطعم ويغفره مثل الاختشاد والقادر عليه يلزمه يكون صلاته  
 على الطهارة حقيقة لانه يكون من الاصح <sup>اداء المنع</sup> يخرج من العذر بخلاف الحادث كطبق لقاعدة المستحقة  
 عن الخروج ذكر هذه المسئلة في الفتوى الصغرى انها يخرج من ان تكون مستحقة حتى لا يلزمها الوضوء في وقت <sup>كأنه</sup>  
 وذكر في موضع اخر انها لا يخرج من ان تكون مستحقة كذا في المحيط البهائي انتهى وان السبيل <sup>للمسئلة</sup>  
 يوجب قائما او قاعدا قال ابن السهام في الفتح القدير ومعنى قدر المذخور على رد السبيل ان يربط او حشا او كان لو <sup>جلس</sup>  
 لا يسيل ولوقام سال وجب بده فانه يخرج بده عن ان يكون صاحب عذر بخلاف الحادث اذا منعت الدور فانها <sup>تخرج</sup>  
 ويجب ان يصلي جالسا بايماء ان سبال بالسبيل ان ترك السجود اهد من الصلاة مع الحادث وان الصلاة بايماء لها  
 وجود حالة الاختيار في الجملة وهي في النقل على الداية ولا يجوز مع الحدث بحالة الاختيار وكذا لو لم يقدار القيام  
 بصلي على امكن ان من عجز عن القراءة لوقام بصلي قاعدا بقراءة بخلاف من لم يستقي لم يسأل فانه لا يصلي <sup>مستلقيا</sup>  
 قال ابن السهام بعد ما نقلناه انفا ومن هذا قلنا لو كان سبيل بحيث لو صلى قائما او قاعدا سال جرحه  
 واستلقى لا يسيل وجب القيام الركوع والسجود لان الصلاة كما لا يجوز مع الحدث الاضروعة لا يجوز  
 مستلقيا اللهم ما كنت تبارك مع الاداء مع الحدث لما فيه من احرا والاركان انتهى وما اصاب من ثوب المذخور <sup>اكثر من قدر الله</sup>  
 فعليه عند ان كان مقيدا فان كان مجال لغسل ينجس ثانيا قبل الغسل من الصلاة بان لا يغسله  
 قال في الخلاصة وان لم يكن مقيدا بان كان يصيبه مرة اخرى فانيا لا يقتضيه نقله عنه قال في الخلاصة



وعليه الفتوى انتهى قيل اذا اصابه خارج الصلوة بفسده لانه قادر على التبرع في ثوب طاهر وفي العلوة

لا يمكنه التبرع فبسط اعتباره ذكر الزيلعي وذكر في التخييف وفي فصل المتفرقات ذكر في المستقى رواية عن ابي

سليمان عن ابي يوسف رجل بجرح سأل لا يرجي تبرؤه ومعه ثوبان احدهما طاهر والاخر نجس قال صلى  
ليه جاز لا كان الثوب طاهر بفسده الدم ان لم يمس لابس الطاهر غير مضمون عليه اذا كانت <sup>الحالة</sup>

لام بفسده مرسعة انتهى ونقل عنه قال محمد بن مقاتل يفسد من غسل فريه في وقت كل صلوة

مرة خلاصته انتهى ونقل عنه ايضا قال بعضهم لا يجب عليه غسله لان الوضوء

عرفناه بانصر والنجاسة ليست في معناه لانه قليلها لا يفسد

فالحق للضرورة كذا ذكره الزيلعي انتهى

تمت الرسالة بعون الله تعالى

رفقه به فالحمد لله رب العالمين

|                |
|----------------|
| Süleyman Hüsni |
| Habib Hüsni    |
| 643            |
| Eski Hüsni     |



